**التعليقات على المسائل العَقَديَّة**

**في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل**

**أملاها**

**عبد الرحمن بن ناصر البرَّاك**

**اعتنى بها**

**مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مقدمة التحقيق**

الحمد لله وحدَهُ، وصلى لله وسلم على نبينا محمَّد، وعلى آله وصحبِهِ أجمعين، أما بعدُ:

فهذه تعليقاتٌ على "تفسير ابن جُزَيٍّ الكَلْبي" -رحمه الله-، الموسومِ بـ "التسهيل لعلومِ التنزيل"، أملاها شيخُنا عبد الرحمن بن ناصر البرَّاك، وفيها استدراكاتٌ على مواضعَ مِن الكتابِ المذكورِ جانَبَ المؤلِّفُ فيها الصوابَ في مسائلَ من الاعتقاد.

ولا بدَّ أنْ نشيرَ هُنا إلى أنَّ النُّصوصَ المنقولةَ هُنا مِن كلامِ ابنِ جُزيٍّ هي مِنْ نُسخةِ المحققِ الفاضلِ الشيخ علي بن حمد الصالحي التي قابلها على عدَّةِ نسخٍ خطِّيَّة؛ فإنها أصحُّ مِن جميعِ نسخِ الكتابِ التي نُشِرت، فإنها ـ بلا استثناء ـ لا تخلو من سَقطٍ وتحريفٍ وتصحيف، كما يَعْرفُ ذلك كلُّ مَنِ اطَّلع على الكتاب.

وقد عمَدنا في الإحالةِ إلى طبعةِ دار الضياء ‑الأولى‑ لأنها المتداولةُ بين الناسِ اليومَ، فإذا ما وجد القارئُ اختلافًا في العبارةِ المنقولةِ مِن كلام ابنِ جزيٍّ عن النسخةِ المشارِ إليها؛ فليعلمْ أنّ المُثبتَ مِن الكلامِ هو مِن نسخةِ المحققِ المحرَّرة.

وننوِّه أن شيخنا – حفظه الله- قد اختار لهذه التعليقات اسم: " **التعليقات على المسائل العَقَديَّة في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل"**

**وبعدُ:**

فدُونَكَ -يا طالبَ العلم- تعليقاتٍ تُشَدُّ إليها الرِّحَالْ، وتُضرَبُ بها الأمثالْ، وتَرخُصُ في تحصيلِها كرائمُ الأموالْ؛ فإنَّها مَعقِدُ الآمالْ، ومُتنافَسُ كرامِ الرجالْ، وإنها لَحِلْيَةٌ في جِيدِ "التسهيلْ"، تستوجِبُ الثناءَ الجزيلْ، والذِّكْرَ الجميلْ.

فنسألُ اللهَ أن يَجزِيَ شيخَناخيرَ ما يَجزِي به العلماءَ الناصحينْ، والأئمَّةَ الصادقينْ، وأن يبارِكَ في مَسْعاهْ، ويبلِّغَهُ مِن الخيرِ منتهاهْ.

كما نسأَلُهُ تعالى أن يَتغمَّدَ العلَّامةَ المفسِّرَ ابنَ جُزَيٍّ برضوانِهْ، وأن يُحِلَّهُ دارَ الكرامةِ بفضلِهِ وإحسانِهْ.

**و**سرنا في العمل على هذا الكتاب وفق الخطة التالية:

1-مقابلة نصِّ كلام ابن جزي على نسخة المحقق الشيخ علي بن حمد الصالحي، مع الإحالة إلى طبعة دار الضياء؛ كما أُشير في المقدمة.

2-ردُّ مسائل الكتاب إلى مصادرها من كتب الفنون المتنوعة، فمسائل «العقيدة»: بكتب «العقيدة»، وهكذا مسائل «التفسير»، و«الغريب»، وغيرها.

3-توثيق جميع النقول التي وردت في الكتاب، وعزوها إلى النسخة المذكورة.

4-ضبط الكلمات المشكلة وتشكيلها بالحركات، والعناية بعلامات الترقيم.

5-عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله، وإثباتها على رواية حفص عن عاصم إلا عند الحاجة إلى إثبات رواية غيره.

6-تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في المتن أو الشرح.

والطريقة في ذلك ما يلي:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما؛ يُقتصر في العزو إليه إلا لفائدة؛ كأن يكون اللفظ في المذكور لغيرهما.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين:

* خرَّجناه من أهم المصادر، وهي السنن الأربعة وموطأ مالك ومسند أحمد، وغيرها من المصادر الحديثية.
* لا نتوسع بذكر الطرق والشواهد، وإنما نحيلُ إلى بعض المراجع لمن أراد التوسُّع والزيادة.
* ننقل ما تيسَّر من كلام الأئمة النقاد عليه تصحيحًا أو تضعيفًا باختصار؛ لئلا يطول الكلام.
* إذا لم نجد للأئمة النقاد كلامًا في الحديث: لا نحكم على الحديث؛ صحةً أو ضعفًا، وغالبًا ما نعتمد في هذه الحالة على أحكام المعاصرين؛ كالألباني وشعيب الأرناؤوط في ضوء قواعد النقاد.

ج- نذكر اسم الصحابي راوي الحديث إلا أن يُذكر في المتن، وإذا كان الحديث مرويًا عن أكثر من صحابي ذكرنا صاحب اللفظ وأشرنا إلى غيره تبعًا.

7-ربطُ كثيرٍ من مباحث الشرح أو الكتاب بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وابنالقيم، وغيرهما من محقّقي أهل السنة.

8-إحالةُ بعض المباحث إلى موضعٍ آخر موسَّع للشيخ من شروحه ودروسه وفتاويه وغير ذلك.

11-ترجمةُ الأعلام غير المعروفين، والتعريف بالفِرق والمقالات.

12-صنعُ فهرس للموضوعات وللمصادر والمراجع.

**ملاحظة:** إذا ورد في الهوامش كلمة «شيخنا» فالمراد به صاحب التعليقات شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك – حفظه الله-.

اللجنة العلمية

في مؤسسة وقف الشيخ عبد الرحمن البراك

للتواصل:

جوال: 0505112242

البريد الالكتروني:

albarrakoffice@gmail.com

**ترجمةٌ موْجَزةٌ**

**لابنِ جُزي الكلْبِيِّ رحمَهُ الله**

هو الفقيهُ المفسِّرُ المُقْرئُ أبو القاسِمِ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمد بنِ عبد الله بنِ جُزَي الكلبي، يُعرفُ بمحمدِ بنِ جُزَيّ([[1]](#footnote-1))، ينحدِرُ مِن أصلٍ عربيٍّ، فهو مِنْ قبيلَةِ كَلْبٍ اليمانية، ولد سنة (693 هـ) في غَرْناطةَ بالأندلس في بيْتِ عِلْمٍ وفضلٍ ومجد، فنشأ في بيئةٍ عِلميَّة، وجَدَّ في طلب العلم حتى صار مِنْ علماء غَرناطة المشهورين.

وكان وراءَ هذا العَلَمِ مشايخُ مِن العلماءِ العامِلينَ والرِّجالِ المؤثرينَ في الوسَطِ الأندلسي والمغربي، تلقى عنهم ونهل مِن علمهم؛ فمنهم:

الأستاذُ المُحَدِّثُ المقرئُ أبو جعفرِ بنُ الزبيرِ الثقفيُّ العاصميُّ، قرأ عليه واستفاد منه في العربيَّةِ والفقْهِ والحديث والقراءات، وهو شيخُهُ الأوَّلُ في التفسير، وقرأ القرآن على المُقرئِ الرَّاوِيَةِ المُكثِرِ الأُستاذِ: أبي عبدِ اللهِ ابنِ الكماد، وأفاد مِن الأُستاذِ العَلَّامةِ النَّظارِ المُتفنِّنِ: أبي القاسِمِ قاسمِ بنِ عبْدِ الله الشاط، وغيرهم.

ثُم كان -رحمه الله- على طريقةٍ مُثلى مِن العُكوفِ على العِلم، والاشتغال بالنَّظرِ والتقييد والتَّدوين، جمَعَ إلى الفقْهِ جودَةَ الحفْظ، وإتقانَ التفسير، وشارك فى كثيرٍ مِن الفنون: كالعربية، والأصول، والقراءات،والحديث، والأدب، وتولَّى الخَطابَةَ بالمسجِدِ الأعْظَمِ في بلدِهِ على حَداثَةِ سِنِّه، فاتُفِقَ على فضْلِهِ واشْتُهِر جِدُّهُ وعِلْمُه.

وكان ابن جزي في الأصْلِ فقيْهًا مالِكيًّا، خَلا أنَّه لمْ يتقيَّدْ بالمذهَبِ، بلْ خَرجَ مِن رِبْقَةِ التَّقليد، وأخذ بما دَلَّ عليه الدَّليل، وكان هذا سبَبًا في عدَمِ اشتهارِ كتابِهِ في الفقْهِ في الأوساط العِلميَّةِ عندهم.

وقدْ تفرَّغَ ابنُ جُزيٍّ لتدريس العلم وتدوينه، كما أنَّهُ وَلِيَ بعضَ الوظائف؛ كالخَطابَةِ في جامعِ غَرناطَةَ الأعْظَمِ مَعَ حَداثَةِ سِنِّه، واتفقوا على أهليَّتِه وفضْلِه لهذا المنْصِب، ولم يُعبْ عليهِ شيءٌ في أيّام خَطابته، وكان مِن المفتين في غَرناطة.

وقد تخرَّجَ بابْنِ جزي كثيرٌ مِن العلماء الأفذاذ؛ فكان مِن طلبته الوزراءُ والقضاةُ والفقهاء والعلماء والكُتَّاب والدُّعاة، وممن أَخَذ عنه وانتفع به وتخرَّجَ به: أبناؤه الثلاثة: محمد وأحمد وعبدالله، ولسانُ الدِّينِ ابنُ الخطيب ذو الوزارتين الشاعر الأديب، وغيرهم.

وقد تَرَك ابنُ جزيٍّ ميراثًا أبقى له ذكرًا وثناءً حسنًا في الناس مِن تصانيفَ نافعةٍ كثيرة في فنون عِدَّة، وكان لعَقِبِهِ الصالحِ وغيرِهم سببٌ في المحافظة على بعضِ آثاره العلمية، لاسيما تلميذُهُ ابنُ الخطيبِ الذي نوَّهَبتآليفِ شيخِهِ، وذَكَر شيئًا مِن أدَبِهِ وشعرِهِ.

ومِن أشهَرِ مصنفاته:

1 ‑**"التَّسهيل لِعُلومِ التَّنْزيل**"، (تفسير) وهو مِن آخرِ ما ألَّف ابنُ جزي، إِنْ لم يكنْ آخرَهَا على الإطلاق. وهو تفسيرٌ مختصرٌ جمَعَ فيه بين التفسير بالمأثورِ والتفسير بالرَّأي، وإنْ كانتْ صبغةَ التفسير بالمأثور فيه هي الأغلب، وفيه إضافاتٌ جديدةٌ ومتنوعة، قدَّمَ له مؤلفُهُ بمقدمتين مهمتين؛ الأولى: في أصولِ التفسيرِ وقواعدِه، والأخرى: في بيان ألفاظٍ يكثُرُ دورانها في القرآن الكريم. وهو مطبوع، وعليه وضع شيخنا عبد الرحمن البراك هذه التعليقات التي بين يديك.

2‑"**الأنوارُ السَّنية في الألفاظ السُّنية"**: كتابٌ مختصرٌ في الحديث، شمِل أبوابَ الدِّين؛ من أبوابِ الإيمان والإسلام والأحكام والآداب والرِّقاق. وهو مطبوع وله شروح.

3‑**"تقريبُ الوصول إلى عِلم الأصول"**، وهو كتابٌ مختصرٌ نافع في عِلم (أصول الفقه)، وهو مطبوع.

وغيرها من المؤلفات في العقيدة والنحو والقراءات.

كما أنَّ لابن جزي -رحمه الله- نتاجًا أدبيًا وآثارًا شعرية رائقة ‑ وإن كانت قليلة ‑ حفظ لنا بعضَهَا تلميذُهُ الوفيُّ ابنُ الخطيب، تدلُّ على مَلَكةٍ متأصلة، وقُدرةٍ على قَرْضِ الشِّعر، وعنايةٍ كبيرةٍ بحفظه ورِوَايته.

ومن ذلك قوله:

**يا ربِّ إنَّ ذنوبي اليومَ قد كثرتْ فما أُطيق لها حصرًا ولا عَدَدا**

**وليس لي بعذاب النَّار مِن قِبـــلٍولا أُطيقُ لها صبرًا ولا جَلَدا**

**فانظرْ إلهي إلى ضعْفِي ومسكنتي ولا تُذِيقَنَّني حرَّ الجحيم غَدا**

**وفاته:**

كان -رحمه الله- مِن المشايخ العارفين والعلماء المجاهدين، اجتمع له الجهاد بالحُجّة والبَيَان والجهادُ بالسَّيف والسِّنان، فكان له مشاركةٌ في الجهاد في سبيل الله، فقد فُقد وهو يحرِّض الناس يومَ معركة طَريف، وكان ذلك فى جُمادى الأولى سَنَة (741 هـ) إحدى وأربعين وسبعِمِئة، وكان ذلك آخرُ العهْدِ به، نسأل الله أن يتقبله في الشهداء، وأن يرحمه رحمة واسعة.([[2]](#footnote-2))

مقدمِّةُ المؤلف

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين؛ أمَّا بعد: فإنَّ مِن التفاسير المختصرة المشهورة تفسيرَ ابنِ جزيٍّ الكلبيِّ -رحمه الله- المسمَّى: (التسهيل لعلوم التنزيل)، وقد بعثَ إليَّ الأخُ الفاضل عليُّ بنُ حمَدٍ الصالحيُّ؛ نظرًا إلى أنه قد عُني بتحقيق كتاب التسهيل، بعثَ إليَّ بمواضعَ مِن الكتاب تتعلق بمسائلَ مِن العقيدة للتعليق عليها؛ فأجبتُه إلى ذلك، وتمَّ -بتيسير الله- التعليقُ على ما يَحتاج منها إلى تعليق، وقد أمليتها على أخي الفاضلِ الشيخ الدكتور: عبدِ المحسن بنِ عبد العزيز العسكر جزاه الله خيرًا.

وقد أشارَ الأخ الشيخ عبد المحسن بالمبادرة إلى طبْعِها مفردة؛ فأجبته إلى ذلك، بعد استئذان المحققِ الشيخِ عليّ؛ لأن الكتاب قد لا يتيسر لكل من طلبه لكبر حجمه.

وأنا أطلب ممَّن يطَّلِع على هذه التعليقاتِ أنْ يبعثَ إليَّ بما يبدو له مِن ملحوظاتٍ أو سؤالات، وقد شملت التعليقات اثنين وسبعين موضعًا، وأذكر في كل موضع رقمه، ونص كلام المفسر، وأرمز له بحرف النون، وللتعليق بحرف التاء.

نسأل اللهَ أن يُصلحَ لنا النِّياتِ ويَقِيَنا العثرات. وصلى الله وسلم على محمد.

**(1)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾ [البقرة : 25]. دليلٌ على أنَّ الإيمانَ خلافُ العملِ؛ لعطفِهِ عليه؛ خلافًا لمن قال: «الإيمانُ اعتقادٌ، وقولٌ، وعمل».

وفيه: دليلٌ على أنَّ السعادةَ بالإيمانِ مع الأعمالِ؛ خلافًا للمرجِئة([[3]](#footnote-3))»**([[4]](#footnote-4))**.

**ت**

في كلامِ المؤلِّفِ مسألتانِ:

**المسألةُ الأولى**: قولُه: «دليلٌ على أنَّ الإيمانَ خلافُ العملِ؛ لعطفِهِ عليه».

ظاهرُهُ: أنه يقرِّرُ هذا الاستدلالَ؛ وهو -بهذا- يوافِقُ جميعَ طوائِفِ المرجِئةِ([[5]](#footnote-5)) في الاستدلالِ بهذه الآيةِ على إخراجِ الأعمالِ عن مسمَّى الإيمان، وأهلُ السُّنَّةِ يُخالِفُونَهم في أصلِ المسألةِ، وفي الاستدلالِ بالآية؛ فيقولون:

العملُ مِن الإيمان([[6]](#footnote-6))؛ لدلائلَ كثيرةٍ مِن الكتاب والسُّنَّة؛ كحديثِ وفدِ عبدِ القَيْس([[7]](#footnote-7))، وحديثِ شُعَبِ الإيمان([[8]](#footnote-8))([[9]](#footnote-9)).

ويقولون: العطفُ لا يقتضي المغايَرةَ دائمًا، بل منه عطفُ الخاصِّ على العامِّ، ومِن ذلك: عطفُ الأعمالِ على الإيمان([[10]](#footnote-10)) ([[11]](#footnote-11)).

**المسألةُ الثانية:** قولُه: «وفيه: دليلٌ على أنَّ السعادةَ بالإيمانِ مع الأعمالِ؛ خلافًا للمرجِئة».

هذا الاستدلالُ صحيحٌ، ولكنَّ قوله: «خلافًا للمرجِئة»، لا يصحُّ على الإطلاق؛ لأنَّ مرجِئةَ الفقهاءِ لا ينازِعون في هذا، وإنما ينازِعُ في هذا المرجِئةُ الجهميَّةُ، القائلون: «لا يَضُرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ»([[12]](#footnote-12)).

**(2)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**﴾ [البقرة : 26]: «تأوَّل قومٌ أنَّ معناه: لا يَترُك؛ لأنَّهم زعموا أنَّ الحياءَ مستحيلٌ على الله؛ لأنه - عندهم -: انكسارٌ يَمنَعُ مِن الوقوعِ في أمرٍ. وليس كذلك؛ وإنما هو: كَرَمٌ وفضيلةٌ تَمنَعُ مِن الوقوعِ فيما يعاب.

ويَرُدُّ عليهم: قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ؛ يَسْتَحِيي مِنَ العَبْدِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا([[13]](#footnote-13))» ([[14]](#footnote-14)).

**ت**

كلامُ المؤلِّف مستقيم، على مذهب أهل السُّنَّة؛ لأنه تضمَّن إثباتَ الحَيَاءِ لله على ما يليقُ به، وأنكَرَ على مَن زعَمَ أنه ممتنِعٌ على الله، مما أوجَبَ لهم تحريفَ الآية بتأويلِ الحَيَاء بالتَّرْك، واستدَلَّ المؤلِّف لما ذهب إليه بالحديث، وهو استدلالٌ صحيح.

**(3)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في كلامِه على مقام الذِّكْر: «وللناسِ في المَقصِدِ بالذِّكْرِ مقامان:

- فمَقصِدُ العامَّة: اكتسابُ الأجورْ.

- ومَقصِدُ الخاصَّة: القربُ والحضورْ.

وما بين المقامَيْنِ بَوْنٌ بعيد؛ فكم بين مَن يأخُذُ أجرَهُ وهو مِن وراء حجابْ، وبين مَن يُقرَّبُ حتى يكونَ مِن خواصِّ الأحبابْ!»([[15]](#footnote-15)).

**ت**

**قولُهُ:** «وللناسِ في المَقصِدِ بالذِّكْرِ مقامان ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُهُ هذا -رحمه الله-: أنَّ الذاكِرِينَ نوعان: عامَّةٌ وخاصَّةٌ، وأنَّ مقصود العامَّةِ بالذكرِ: اكتسابُ الأَجْر، وأنَّ مقصودَ الخاصَّةِ القربُ مِن الله، ويدخُلُ في الخاصَّةِ: الأنبياءُ والصِّدِّيقون.

وهذا التقسيمُ والتفاضُلُ بين الذاكِرِينَ صحيح، وهو يجري في كلِّ الطاعات؛ فالمؤمِنون، منهم: الأبرارُ أصحابُ اليمين، ومنهم: المقرَّبون السابِقون، كما جاء هذا التقسيمُ في سورةِ الواقِعةِ والإنسانِ والمطفِّفين، ومنه ما ذُكِرَ في سورةِ فاطِر.

ولكن يُستدرَكُ على الشيخِ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-: ما يُوهِمُهُ كلامُهُ مِن أنَّ الخاصَّةَ لا طمَعَ لهم في الأجور، وهذا يُخالِفُ ما وصَفَ اللهُ به أنبياءَهُ وأولياءَه؛ مِن رجاءِ رحمتِهِ وخوفِ عذابِه، مع طلبِ القُرْبِ لديه في قولِهِ تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ**﴾ [الإسراء : 57]؛ فهم يَعْبُدون اللهَ في ثلاثةِ مَقامَات: مقامِ الحُبِّ، ومقامِ الخوفِ، ومقامِ الرجاء([[16]](#footnote-16)).

وكلامُهُ -رحمه الله- يُوهِمُ ما تقولُهُ جَهَلةُ الصوفيَّةِ([[17]](#footnote-17)) مِن أنَّ العارفَ لا يعبُدُ اللهَ طمعًا في جَنَّتِه، ولا خوفًا مِن نارِه([[18]](#footnote-18))؛ ويَرُدُّ هذا الزعمَ آياتٌ كثيرةٌ مِن كتاب الله عز وجل؛ كقولِه تعالى: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾ [الأنبياء : 90].

**(4)**

ن

وقال أيضًا في مقامِ الذِّكْرِ: «ثُمَّ إنَّ ثَمَراتِ الذِّكْرِ بجميعِ الأسماءِ والصفاتِ مجموعةٌ في الذِّكْرِ الفَرْدِ؛ وهو قولُنا: «اللهُ، اللهُ»؛ فهذا هو الغايةُ، وإليه المنتهَى»([[19]](#footnote-19)).

**ت**

**قولُهُ:** «ثُمَّ إنَّ ثَمَراتِ الذِّكْرِ بجميعِ الأسماءِ والصفاتِ ...»، إلخ:

**يتضمَّن هذا أمرَيْنِ؛** حقًّا وباطِلًا:

**الأوَّل:** أنَّ جميعَ معاني أسماءِ الله الحسنى يتضمَّنُها الاسمُ الشريفُ: «اللهُ»؛ وهذا حقٌّ.

**الثاني:** أنَّ أفضلَ الذِّكْرِ هو ذكرُ اللهِ بالاسمِ المفرَدِ: «اللهُ، اللهُ»؛ وهذا باطل؛ وذلك لأمور([[20]](#footnote-20)):

1. أنَّ الذكرَ بالاسمِ المفرَدِ مِن بِدَعِ الصوفيَّة، ولا أصلَ له في كتابٍ ولا سُنَّة؛ فاختيار المؤلِّف لذلك زَلَّةٌ منه؛ عفا الله عنه.
2. أنَّ كلَّ ما ورَدَ مِن ألفاظِ الذكرِ في الكتابِ والسُّنَّةِ هو مِن الكلامِ المركَّب؛ كـ «سُبْحَانَ اللهِ»، و«الحمدُ للهِ»، و«لا إله إلا اللهُ»، و«اللهُ أَكْبَر».
3. أنَّ الاسمَ المفرَدَ لا يفيدُ فائدةً تامَّة ؛ كما هو مقرَّرٌ في علمِ النحو.
4. لذلك لا يحصُلُ بالاسمِ المفرَدِ إيمانٌ ولا كُفْر؛ فلا يدخُلُ الكافرُ في الإسلامِ بذكرِهِ الاسمَ المفرَدَ: «اللهُ»، ولا يكفُرُ مَن قال: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، وامتنَعَ عن ذكر الاسمِ المفرَدِ؛ لذلك: لا يُجزِئُ الإتيانُ بالاسمِ المفرَدِ في المواضعِ التي يُستحَبُّ أو يجبُ فيها نوعٌ مِن الأذكارِ الشرعيَّة.

**(5)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [البقرة : 163]: «الواحدُ له ثلاثةُ معانٍ، كلُّها صحيحةٌ في حَقِّ الله تعالى:

**أحدُها:** أنه لا ثانيَ له؛ فهو نفيٌ للعدَد.

**والآخَر:** أنَّه لا شريكَ له ولا نظيرَ.

**والثالثُ:** أنه واحِدٌ لا يتبعَّضُ ولا ينقسِمُ»([[21]](#footnote-21)).

**وقال أيضًا:**

«واعلَمْ: أنَّ توحيدَ الخَلْقِ للهِ تعالى على ثلاثِ دَرَجاتٍ:

**الأولى:** توحيدُ عامَّةِ المسلِمين؛ وهو الذي يَعصِمُ النفسَ والمالَ في الدنيا، وينجِّي مِن الخلودِ في النارِ في الآخِرة، وهو نفيُ الشُّرَكاءِ والأندادْ، والصاحِبةِ والأولادْ، والأشباهِ والأضدادْ.

**الدرجةُ الثانية:** توحيدُ الخاصَّة؛ وهو أنْ يرى الأفعالَ كلَّها صادرةً مِن اللهِ وحدَهُ، ويشاهِدَ ذلك بطريقِ المكاشَفة، لا بطريقِ الاستدلال؛ فإنَّ معرِفةَ ذلك بطريقِ الاستدلالِ حاصلةٌ لكلِّ مؤمِن، وإنما مقامُ الخاصَّة: يقينٌ في القلبِ بعلمٍ ضروريٍّ لا يحتاجُ إلى دليلٍ، وثَمَرةُ هذا العلمِ: الانقطاعُ إلى الله، والتوكُّلُ عليه وحدَهُ، واطِّرَاحُ جميعِ الخَلْق؛ فلا يرجو إلا اللهْ، ولا يخافُ أحدًا سواه؛ إذْ ليس يرى فاعلًا إلَّا إياهْ، ويَرَى جميعَ الخلقِ في قَبْضةِ القَهْرْ، ليس بيَدِهم شيءٌ مِن الأَمْرْ، فيَطَّرِحُ الأسبابْ، ويَنبِذُ الأربابْ.

**والدرجةُ الثالثة:** ألَّا يرى في الوجودِ إلا اللهَ وحدَه؛ فيَغِيبُ عن النَّظَرِ إلى المخلوقات، حتى كأنَّها عنده معدومة.

وهذا هو الذي تسمِّيه الصوفيَّةُ: مقامَ الفَنَاء؛ بمعنى الغَيْبةِ عن الخَلْق؛ حتى إنه يَفنَى عن نَفْسِه، وعن توحيدِه؛ أي: يَغِيبُ عن ذلك باستغراقِهِ في مشاهَدةِ الله»([[22]](#footnote-22)).

**ت**

**قولُهُ:** «الواحدُ له ثلاثةُ معانٍ ...»، إلخ:

ما ذكَرَهُ في معنى الواحِدِ، وقولُهُ: إنَّ المعانيَ الثلاثةَ المذكورةَ صحيحةٌ في حقِّ الله -: سقيمٌ في الجُمْلة، وقد جرى في ذلك على طريقةِ المتكلِّمين في تقسيمِ التوحيد([[23]](#footnote-23))؛ ويُؤخَذُ عليه وعليهم أمورٌ:

1. أنَّهم لم يذكُرُوا توحيدَ الإلهيَّةِ المتضمِّنَ توحيدَ العبادة، الذي هو معنى: «لا إله إلا الله».
2. أنَّ ما ذكَرُوهُ غايتُهُ أنْ يتضمَّنَ توحيدَ الربوبيَّةِ، الذي أقَرَّ به المشرِكون.
3. أنَّ بعضَ عباراتِهم في هذا التقسيمِ فيها إجمالٌ؛ كنفيِ النظيرِ والشبيهِ؛ فإنَّ المعطِّلةَ - كالمعتزِلةِ([[24]](#footnote-24)) ومَن وافَقَهم - يُدخِلُونَ في ذلك نفيَ الصفاتِ.
4. قولُهم: «إنه واحِدٌ لا يتبعَّضُ، ولا ينقسِمُ»، هو حقٌّ في ظاهرِه، لكنَّهم يُدخِلُونَ فيه أيضًا: نفيَ علوِّه تعالى على خَلْقِه([[25]](#footnote-25)).

**وقولُ ابنِ جُزَيٍّ:** «واعلَمْ: أنَّ توحيدَ الخَلْقِ للهِ تعالى على ثلاثِ دَرَجاتٍ ...»، إلخ:

هذا التقسيمُ للناسِ في التوحيدِ يُشبِهُ ما ذكَرَهُ مِن تقسيمِهِ للناسِ في مقصودِهم مِن الذِّكْر، وقد تقدَّم التنبيهُ إلى ما فيه، وكذلك نقولُ هنا: إنَّ ما ذكَرَهُ مِن تفاضُلِ الناسِ في التوحيدِ صحيحٌ، ولكنَّه سلَكَ في التعبيرِ عن ذلك طريقَ الصوفيَّة؛ إذْ جعَلَهُ ثلاثَ دَرَجاتٍ: توحيدَ العامَّة، وتوحيدَ الخاصَّة، وتوحيدَ خاصَّةِ الخاصَّة.

وفسَّر كلَّ درجةٍ مِن هذه الدرجات؛ كما هي عند الصوفيَّة، ولا إشكالَ فيما فسَّر به توحيدَ العامَّةِ، إلا مِن حيثُ تخصيصُهُ بالعامَّة.

ولكنْ يُؤخَذُ على المؤلِّف ما فسَّر به الدرجةَ الثانيةَ والثالثةَ مُقِرًّا لهما، وقد تضمَّن كلامُهُ -رحمه الله- إشكالَيْن:

**1- قولُهُ:** «فيَطَّرِحُ الأسبابْ»:

هذا قولٌ مجمَلٌ يَحتمِلُ أمورًا؛ فإنَّ اطِّراحَ الأسبابِ:

**أ -**إنْ كان لاعتقادِ عدَمِ تأثيرِها، فهذا جَحْدٌ لما تضافَرَتِ الأدلَّةُ العقليَّةُ والشرعيَّةُ على إثباتِه؛ وهو تأثيرُ الأسبابِ في مسبَّباتها([[26]](#footnote-26))؛ وهذا مذهبُ الجهميَّةِ([[27]](#footnote-27)) ومَن وافَقَهم؛ كالأشاعِرة([[28]](#footnote-28)).

**ب -** وإنْ كان لاعتقادِ عدَمِ شرعيَّةِ العمَلِ بها، فهذا مخالِفٌ لمُوجَبِ الشرع؛ كقولِهِ صلى الله عليه وسلم: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»([[29]](#footnote-29))، وقولِهِ للرجلِ: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»([[30]](#footnote-30))، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ**﴾ [الأنفال : 60]، وشواهدُ ذلك كثيرة.

**ج -** وإنْ كان اطِّراحُ الأسبابِ بتركِ الاعتمادِ عليها، فهذا حقٌّ؛ وهو مِن تحقيقِ التوكُّلِ على الله.

2- **قولُهُ في الدرجةِ الثالثة: «**أَلَّا يرى في الوجودِ إلَّا اللهَ وحدَه ...»، إلخ:

لفظُهُ هذا يَحتمِلُ أن يَعتقِدَ أَنْ لَا موجودَ إلا الله؛ وهذا هو القولُ بوَحْدةِ الوجود؛ وهو قولُ ملاحِدةِ الصوفيَّةِ الاتحاديَّة([[31]](#footnote-31))، والمؤلِّفُ لا يريدُ هذا المعنى قطعًا؛ لأنه فسَّره بقولِه: «حتى كأنَّها عنده معدومةٌ؛ وهذا هو الفناءُ عند الصوفيَّة، وهو الغَيْبةُ عن الخَلْق؛ حتى إنَّه يَفنَى عن نفسِهِ، وعن توحيدِه».

وقد جعَلَ المؤلِّف هذه الدرجةَ بهذا التفسير أعلى درجاتِ التوحيد، وهي الفناءُ عن شهودِ ما سوى الله؛ أي: عدَمِ الشعورِ بما سوى الله مِن المخلوقات، وقد غَلِطَ في هذا - عفا الله عنه - فإنَّ الفناءَ والغَيْبةَ نقصٌ، ليس بكمالٍ، فضلًا عن أن يكونَ مِن الدِّين، فضلًا عن أن يكونَ أعلى مقاماتِ الدِّين.

قال شيخُ الإسلام في "العقيدة التدمريَّة"([[32]](#footnote-32)): «الفناءُ الثاني: وهو الذي يذكُرُهُ بعضُ الصوفيَّة، وهو أنْ يَفنَى عن شهودِ ما سوى اللهِ تعالى ... بحيثُ قد يَغِيبُ عن شعوره بنَفْسِهِ وبما سِوَى اللهِ تعالى؛ فهذا حالٌ ناقصٌ ... ومَن جعَلَ هذا نهايةَ السالِكِين، فهو ضالٌّ ضلالًا مُبِينًا، وكذلك مَن جعَلَهُ مِن لوازمِ طريقِ الله، فهو مُخطِئ، بل هو مِن عوارضِ طريقِ اللهِ التي تَعرِضُ لبعضِ الناسِ دون بعض»([[33]](#footnote-33)).

**(6)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في كلامِهِ عن مقامِ الشُّكْر:

«والشُّكْرُ على ثلاثِ دَرَجاتٍ:

**-** فدرجةُ العوامِّ: الشكرُ على النِّعَم.

**-** ودرجةُ الخواصِّ: الشكرُ على النِّعَمِ والنِّقَم، وعلى كلِّ حال.

**-** ودرجةُ خواصِّ الخواصِّ: أن يَغِيبَ عن النِّعْمةِ بمشاهَدةِ المُنعِم.

قال رجلٌ لإبراهيمَ بنِ أَدْهَمَ([[34]](#footnote-34)): إنَّ الفقراءَ إذا أُعْطُوا شكَرُوا، وإذا مُنِعُوا صبَرُوا؟ فقال إبراهيمُ: هذه أخلاقُ الكِلَاب؛ ولكنَّ القومَ إذا مُنِعُوا شكَرُوا، وإذا أُعْطُوا آثَرُوا([[35]](#footnote-35))»([[36]](#footnote-36)).

**ت**

**قولُهُ:** «الشُّكْرُ على ثلاثِ دَرَجاتٍ ...»، إلخ:

سلَكَ المؤلِّفُ -رحمه الله- في تقسيمِ مراتبِ الشُّكْرِ والتعبيرِ عنها طريقَ الصوفيَّة، وفي كلامِهِ هذا عِدَّةُ مآخِذَ:

**الأوَّل: قولُهُ:** «إنَّ الشكرَ على النعمِ درجةُ العوامِّ»:

بل الشكرُ على النعمِ مِن شأنِ العوامِّ والخواصِّ مِن المؤمنين، وقد أثنى الله على إبراهيم -عليه السلام-؛ فقال: ﴿**شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ**﴾ [النحل : 121]، ولما ذكَر الله ما أعطى سليمانَ -عليه السلام- مِن تسخير الجِنِّ والرِّيح، قال: ﴿**اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا**﴾ [سبأ : 13].

**الثاني:** زعمُهُ أنَّ درجةَ الخواصِّ الشكرُ على النِّقَم:

هذا لا يصحُّ؛ فإنه لم يأتِ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ تعلُّقُ الشكرِ بالنقم، وإنما الذي ورَد الحمدُ؛ فيقالُ: له الحَمْدُ على كلِّ حال، وأمَّا الشكرُ، فمتعلَّقُهُ النِّعَم، وشواهدُ هذا في القرآنِ كثيرة([[37]](#footnote-37)).

**الثالث: قولُهُ** في الدرجةِ الثالثةِ: «إنَّها درجةُ خواصِّ الخواصِّ»، وفسَّرها بأن يَغِيبَ عن النِّعْمةِ بمشاهَدةِ المُنعِم:

هذا مِن جنسِ ما تقدَّم في درجاتِ الذِّكْرِ عند المؤلِّف؛ حيثُ جعَل أعلى درجاتِ الذِّكْرِ الفناءَ، وهي أنْ يَغِيبَ باللهِ عن كلِّ ما سوى الله؛ حتى عن نَفْسِه. وتقدَّم أنَّ مقامَ الفناءِ ليس بكمالٍ، بل هو نقصٌ.

ولم يأتِ في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ مدحُه، بل الرسولُ صلى الله عليه وسلم - وهو أكمَلُ الخلقِ ذِكْرًا وعبوديَّة - لا يغيبُ وهو يصلِّي، بل يَسمَعُ بكاءَ الصبيِّ فيتجوَّزُ في صلاتِه، وخيرُ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّد صلى الله عليه وسلم.

**الرابع:** ذكرُهُ الحكايةَ عن إبراهيمَ بنِ أدهَمَ، وفيها التحقيرُ للشكرِ على النِّعَم، وأنَّه أخلاقُ الكلابِ؛ فهذا ـ على فرضِ ثبوتِهِ ـ قبيح.

**(7)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في كلامِهِ عن مقام المحبَّة:

«اعلَمْ: أنَّ محبَّةَ العبدِ لربِّهِ على درجتَيْن:

**إحداهما:** المحبَّةُ العامَّةُ التي لا يخلو عنها كلُّ مؤمِن؛ وهي واجبة.

**والأخرى:** المحبَّةُ الخاصَّةُ التي يَنفرِدُ بها العلماءُ الربانيُّون، والأولياء والأصفياء.

وهي أعلى المَقامَاتْ، وغايةُ المطلوباتْ؛ فإنَّ سائر مقامات الصالحين -كالخوفِ، والرجاءِ، والتوكُّل، وغيرِ ذلك - فهي مبنيَّةٌ على حظوظِ النَّفْس؛ أَلَا ترى أنَّ الخائِفَ إنما يخاف على نَفْسِه، وأنَّ الراجي إنما يرجو منفعةَ نَفْسِه؟! بخلافِ المحبَّةِ؛ فإنها مِن أجلِ المحبوب؛ فليست مِن المعاوَضة»([[38]](#footnote-38)).

**ت**

**قولُه:** «اعلَمْ: أنَّ محبَّةَ العبدِ لربِّهِ على درجتَيْن ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُهُ تعظيمَ مقامِ المحبَّة، وأنَّ العبادَ فيها متفاضِلون، وهذا صحيح([[39]](#footnote-39))، ولكنه - عفا الله عنه- هوَّن مِن مقاماتِ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّل، وقال: إنَّ غايتَها حظُّ النفس، بينما غايةُ المحبَّةِ المحبوبُ.

وهذا لا يُسلَّمُ له في الجانبَيْن؛ فمقاماتُ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّلِ غايتُها إجلالُ اللهِ وتعظيمُه، والخضوعُ له والإقرارُ بربوبيَّتِهِ وكمالِ غناه؛ كيف وقد أثنى اللهُ على ملائكتِهِ بمقامِ الخوفِ؛ فقال: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل : 50]، وقال سبحانه: ﴿**وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ**﴾ [الأنبياء : 28]، وأثنى اللهُ على أنبيائِهِ وأوليائِهِ بمقامِ الخوفِ والرجاءِ والتوكُّلِ؛ فقال سبحانه: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾ [الأنبياء : 90]، وقال عن رسلِهِ -عليهم السلام-: ﴿**وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ**﴾ [إبراهيم : 12].

وأمَّا مقامُ المحبَّةِ - مع علوِّ قدرِهِ - فلا يُستغنَى به عن مقامِ الخوفِ والرجاءِ، كما تزعُمُ الصوفيَّة([[40]](#footnote-40))، ومع ذلك: فللنفسِ حظٌّ في مقامِ الحُبِّ، وهو ما تَجِدُهُ مِن اللذَّةِ في مشاهَدةِ جمالِ المحبوبِ وكمالِه؛ فلا بُدَّ مِن التعبُّدِ للهِ بكلِّ هذه المقامات؛ حبًّا ورجاءً وخوفًا وتوكُّلًا.

قال بعضُ السلف: «مَن عبَدَ اللهَ تعالى بالحبِّ وحدَه، فهو زِنْدِيق، ومَن عبَدَهُ بالخوفِ وحدَه، فهو حَرُورِيٌّ، ومَن عبَدَهُ بالرجاء وحدَهُ، فهو مُرجِئٌ، ومَن عبَدَهُ بالحُبِّ والخوفِ والرجاءِ، فهو مُؤمِنٌ موحِّد»([[41]](#footnote-41)).

**(8)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ**﴾ [البقرة : 174]:

«عبارةٌ عن غضَبِهِ عليهم، وقيل: لا يكلِّمُهم بما يُحِبُّونه»([[42]](#footnote-42))**.**

**ت**

**قولُهُ:** ﴿**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ**﴾: «عبارةٌ عن غضَبِهِ عليهم ...»، إلخ:

فسَّر نفيَ الكلامِ بأحد وجهَيْن:

- بالغضَبِ اللازمِ مِن تركِ الكلامِ؛ وهو مِن التفسيرِ باللازم.

**-** أو بتركِ كلامٍ مخصوصٍ، وهو ما يُحِبُّونَهُ ويَسُرُّهم.

والثاني هو المناسِبُ؛ لظاهِرِ اللفظ، والله أعلم([[43]](#footnote-43)).

**(9)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة : 186]:

«مقيَّدٌ بمشيئةِ الله، وموافَقةِ القَدَر؛ وهذا جوابُ مَن قال: كيف لا يستجابُ الدعاءُ، مع وعدِ اللهِ بالاستجابة؟!»([[44]](#footnote-44)).

**ت**

**قولُه:** «مقيَّدٌ بمشيئةِ الله ...»، إلخ:

تضمَّنَ كلامُهُ هذا: أنَّ وعدَ اللهِ باستجابةِ دعاءِ الداعي:

- مشروطٌ بأمرين:

أوَّلًا: بمشيئةِ الله؛ وهذا حقٌّ؛ فإنَّ فعلَهُ تعالى إنما يكونُ بمشيئةٍ: ﴿**إِنَّ اللهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾ [الحج : 18]، وأدلَّةُ ذلك كثيرةٌ في القرآن.

ـ ثانيًا: بموافَقةِ القَدَر؛ أي: أن يكونَ المطلوبُ قد سبَقَ القَدَرُ بكَوْنِه، وفي هذا إجمالٌ:

**فإنْ أراد:** أنه مقدَّرٌ بدون هذا الدعاء، فهذا يَؤُولُ إلى أن يكونَ الدعاءُ لا أثَرَ له في حصولِ المطلوب؛ وهذا هو الظاهِرُ مِن مرادِه؛ فإنَّ هذا يَجرِي على مذهبِ نفاةِ تأثيرِ الأسباب، والدعاءُ مِن الأسباب، وهو مذهبُ الأشاعِرة([[45]](#footnote-45))، والظاهِرُ: أنَّ المؤلِّفَ ممَّن يذهَبُ هذا المذهَب.

**وإنْ أراد:** أنه مقدَّرُ الحصولِ بذلك الدعاءِ، فهو حقٌّ؛ لكن يصيرُ التقييدُ بذلك كالتقييدِ بالمشيئة؛ فإنه لا يكون إلا ما سبَقَ به القَدَر، كما لا يكونُ إلا ما شاءَهُ اللهُ تعالى؛ فتخلُّفُ المطلوبِ يَرجِعُ إلى أنَّ اللهَ لم يقدِّرْ حصولَهُ في سابقِ علمِهِ وكتابِه، وما كان كذلك، فإنه لا يشاؤُهُ سبحانه.

فالمشيئةُ والقَدَرُ متلازِمان؛ فما شاءَهُ سبحانه، فقد سبَقَ به علمُهُ وكتابُه، وما عَلِمَهُ وكتَبَهُ فإنه تعالى يشاؤُه؛ فلا يكونُ إلا ما يشاء، ولا يكونُ إلا ما سبَقَ به علمُهُ وكتابُه، والله أعلم.

**(10)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ [البقرة: 15] فيه ثلاثةُ أقوال:

- تسميةُ العقوبةِ باسمِ الذنبِ؛ كقولِه: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ**﴾ [آل عمران: 54].

- وقيل: يُملِي لهم؛ بدليل قوله: ﴿**وَيَمُدُّهُمْ**﴾ [البقرة: 15].

- وقيل: يَفعَلُ بهم في الآخِرةِ ما يَظهَرُ لهم أنه استهزاءٌ بهم؛ كما جاء في سورة الحديد: ﴿**ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا** ...﴾ الآيةَ [الحديد: 13]»([[46]](#footnote-46)).

**ت**

لا إشكالُ فيما ذكَرَ المؤلِّف مِن الوجوه؛ فلكلٍّ منها وَجْهٌ، وأقرَبُها الثاني والثالث؛ فإنَّ في كلٍّ منهما استهزاءً بالفعل.

**(11)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ [البقرة: 115]: «﴿**وَجْهُ اللهِ**﴾، المراد به هنا: كقولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقرة: 272]؛ أي: رضاه.

**وقيل:** معناه الجِهَةُ التي وَجَّهنا إليها.

وأمَّا قولُه: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: 88]، و﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ**﴾ [الرحمن: 27]، فهو مِن المتشابِهِ الذي يجبُ التسليمُ له مِن غير تكييفِ، ويُرَدُّ علمُه إلى الله.

**وقال الأصوليُّون**: هو عبارةٌ عن الذاتِ، أو عن الوجودِ.

**وقال بعضُهم**: هو صفةٌ ثابتةٌ بالسمع»([[47]](#footnote-47)).

**ت**

**قولُهُ:** «﴿**وَجْهُ اللهِ**﴾، المرادُ به هنا: كقولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقرة: 272]؛ أي: رضاه ...»، إلخ:

ذكَرَ في هذا السياق ثلاثَ آيات ورَدَ فيها ذكرُ الوجهِ؛ فذكَرَ في الآيةِ الأولى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ**﴾ [البقرة: 115]، قولَيْن:

**الأوَّل**: أنَّ المرادَ بالوجهِ في الآية كقولِهِ تعالى: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾، وفسَّره بالرضا.

**الثاني:** أنَّ المرادَ: الجهةُ التي وجَّهَنا الله إليها؛ يريد: القبلةَ.

وذكَرَ في الآيةِ الثانيةِ والثالثةِ: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [القصص: 88]، و﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾** [الرحمن: 27]، ثلاثةَ أقوالٍ في تفسيرِ الوجه:

**أحدُها**: قولُ أهلِ التأويل([[48]](#footnote-48))؛ وهو أنَّ المرادَ بالوجهِ: الذاتُ، أو الوجودُ.

**الثاني**: قولُ أهلِ التفويض([[49]](#footnote-49))؛ وهو أنَّ ذكرَ الوجهِ مِن المتشابِهِ الذي يجب التسليمُ له، ورَدُّ علمِهِ إلى الله.

**الثالث**: قولُ بعضهم؛ وهو أنَّ الوجهَ صفةٌ ثابتةٌ بالسمعِ.

وفيما ذكَرَهُ حقٌّ وباطلٌ:

- فتفسيرُهُ الوجهَ في الآيةِ الأولى: بالجهةِ، حقٌّ؛ وبه قال كثيرٌ مِن السلف([[50]](#footnote-50)).

- وتفسيرُهُ الوجهَ في الآيةِ الأولى: بالرضا، وجعلُهُ المرادَ به كالمرادِ في قولِه: ﴿**ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**﴾ [البقرة: 272] -: خطأٌ؛ فالوجهُ لا يُعرَفُ في اللغةِ بمعنى الرضا؛ لكنَّ سياق الآية يتضمَّنُ هذا المعنى([[51]](#footnote-51))، والممنوعُ أن يكونَ المرادُ بالوجهِ الرضا.

- وتفسيرُ الوجهِ في الآيةِ الثانيةِ والثالثةِ: بالذاتِ والوجودِ، خطأٌ؛ وهو تفسيرُ أهلِ التأويلِ مِن نفاةِ الصفات([[52]](#footnote-52)).

وأمَّا تفسيرُهُ الوجهَ في الآيةِ الثانيةِ والثالثةِ: بأنَّه مِن المتشابِهِ، والمتشابِهُ عندهم: ما لا يَعلَمُ معناه إلا اللهُ([[53]](#footnote-53))؛ وهذا مذهبُ أهلِ التفويضِ، وهم مِن النفاة، ويقابِلون أهلَ التأويل.

**وما ذكَرَه عن بعضِهم:** أنَّ الوجهَ صفةٌ ثابتةٌ بالسمع، فهو حقٌّ([[54]](#footnote-54))، لا يجوزُ نفيُهُ ولا تأويلُه، بل يجبُ إثباتُهُ على ما يليقُ به سبحانه، وأنه لا يماثِلُ وجوهَ العباد، وليس هو مِن المتشابِه؛ لأنَّ معناه معقول، والكيفَ مجهول، والله أعلم.

**(12)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ**﴾ [البقرة: 210]:

«﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾ [البقرة:210]:

**تأويلُهُ عند المتأوِّلين:** يَأْتِيَهم عذابُ اللهِ في الآخِرة، أو أمرُهُ في الدنيا.

**وهي عند السلفِ الصالحِ ومَن تَبِعَهم:**مِن المتشابِه؛ فيجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييف.

**ويَحتمِلُ** ألَّا تكونَ مِن المتشابِه؛ لأنَّ قولَه: ﴿**يَنْظُرُون**َ﴾، بمعنى: يَطْلُبُونَ ذلك بجَهْلِهم؛ كقولِهم: ﴿**لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللهُ**﴾ [البقرة: 118].

**﴿فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة: 210]:** جمعُ ظُلَّة؛ وهي: ما عَلَاكَ مِن فوقُ؛ **فإنْ كان ذلك لأمرِ الله،** فلا إشكال، **وإنْ كان لله،** فهو مِن المتشابِه»([[55]](#footnote-55)).

**ت**

**قولُه:**«﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾، **تأويلُهُ عند المتأوِّلين:** يَأْتِيَهم عذابُ اللهِ في الآخِرة، أو أمرُهُ في الدنيا ...»، إلخ:

ذكَرَ في معنى قولِهِ تعالى: ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾ قولَيْن:

**الأوَّل**: تفسيرُ أهل التأويل؛ بما ذكَرَهُ مِن عذابِ اللهِ في الآخِرة، أو أمرِهِ في الدنيا؛ وهذه طريقةُ أهلِ التأويلِ مِن نفاةِ الصفات([[56]](#footnote-56)).

**الثاني**: تفسيرُ أهل التفويض: أنَّ الآيةَ مِن المتشابِه، والمتشابِهُ عند المؤلِّفِ وأمثالِهِ: ما لا يَعْلَمُ معناه إلا اللهُ، وزَعْمُ ابنِ جُزَيٍّ: أنَّ هذا هو مذهبُ السلفِ ومَن تَبِعَهم، ونسبةُ هذا إلى السلفِ باطلةٌ؛ فهذه الآيةُ وأمثالُها مِن نصوصِ الصفاتِ عند السلفِ مفهومةُ المعنى، وهم يُثبِتون ما دلَّت عليه مِن الصفاتِ والأفعال([[57]](#footnote-57)).

ولكنَّ قولَ المؤلِّف: «فيجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييفٍ»، كلامٌ حقٌّ يُشبِهُ ما جاء عن السلفِ في نصوصِ الصفات: «أَمِرُّوها كما جاءَتْ مِن غيرِ كَيْفٍ»([[58]](#footnote-58))، لكنْ يكون في كلامِ المؤلِّفِ نوعُ تناقُض:

فجَعْلُها مِن المتشابِهِ يقتضي عدَمَ الفهمِ لمعناها.

وقولُهُ: «يجبُ الإيمانُ بها مِن غيرِ تكييف» يقتضي فهمَها وإثباتَ معناها([[59]](#footnote-59)).

ففي تقريرِه لما زعَمَ أنه مذهَبُ السلفِ اضطرابٌ.

وفي كلامِهِ -رحمه الله- عن الآيةِ اضطرابٌ آخَر؛ فبينما يتعلَّقُ الكلامُ في: ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾، يَنتقِلُ إلى أن يكونَ متعلِّقًا بقوله: ﴿**يَنْظُرُون**َ﴾؛ وذلك في قولِه: «ويَحتمِلُ ألَّا تكونَ مِن المتشابِه»، ثم يفسِّر: ﴿**يَنْظُرُون**َ﴾ بـ: **«**يَطْلُبون».

والمعروفُ في اللغة والتفسيرِ: أنَّ «يَنْظُرُونَ» المتعدِّيَ، معناه: يَنتظِرون([[60]](#footnote-60))؛ كقولِه: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ**﴾ [الأعراف: 53]، وفي هذا تهديدٌ للمكذِّبين.

**والصوابُ:** أنَّ الآية تَدُلُّ على أنَّ اللهَ يأتي يومَ القيامةِ كيف شاء؛ كما قال: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: 22].

وقولُ المؤلِّف: «فإنْ كان ذلك لأمرِ اللهِ، فلا إشكال، وإنْ كان لله، فهو مِن المتشابِه»؛ يريدُ به:

- إنْ كان معنى ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾: يَأْتِيَهُمْ أمرُ الله، فلا إشكالَ في إتيانِ أمرِ اللهِ في الظُّلَلِ.

- وإنْ كان معنى ﴿**يَأْتِيَهُمُ اللهُ**﴾: يَأْتِيَهُمُ اللهُ نفسُهُ، فهو مِن المتشابِه؛ لأنَّ اللهَ نفسَهُ لا يأتي في الظُّلَلٍ مِن الغمامِ؛ لأن الظُّلَلَ مخلوقةٌ؛ واللهُ سبحانه لا يحيطُ به المخلوق.

لعل هذا مرادُهُ -رحمه الله-؛ والصوابُ: أنَّ الآية تَدُلُّ على أنَّ اللهَ يأتي يومَ القيامةِ كيف شاء؛ كما قال: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ [الفجر: 22]، ويكونُ معنى قولِه: ﴿**فِي ظُلَلٍ**﴾؛ أي: مع ظُلَلٍ؛ فـ «في» - على هذا - بمعنى: «مَعَ»، لا بمعنى «في» التي للظرفيَّة؛ كما يقتضيه كلام المؤلِّف([[61]](#footnote-61))؛ وهذا مِن أحسَنِ ما عُبِّر به عن معنى «في» في قولِه: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾؛ وبذلك يَتَّجِهُ معنى الآية، ويزولُ ما يُتوهَّمُ فيها مِن إشكالٍ أو تشابُه.

**(13)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾ [البقرة: 245]: «﴿**وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾: إخبارٌ يرادُ به: الترغيبُ في الإنفاقِ»([[62]](#footnote-62)).

**ت**

ليس في العبارةِ إشكال، ووجهُ ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ: أنَّ الإنفاقَ سبَبٌ لبسطِ الرزقِ، والإقتارُ سبَبٌ لتضييقِه.

**(14)**

ن

قال ابن جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]: « ﴿**مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]: مِن معلوماتِه؛ أي: لا يَعْلم عبادُه مِن معلوماته إلَّا ما شاء هو أنْ يَعلموه»([[63]](#footnote-63)).

**ت**

**قوله:** ﴿**مِنْ عِلْمِهِ**﴾ مِن معلوماتِه إلخ؛ اقتصر المؤلفُ -رحمهُ الله- على أحد القولين([[64]](#footnote-64))، وهو أنّ المراد بـ (علمِهِ): معلوماتُه سبحانه، وجَعَلَ المنفيَّ عن العباد هو علمهم بمعلومات الربّ، والمنفيُّ في الآية هو الإحاطة: ﴿**وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ**﴾، والإحاطة أخصُّ من مطلق العلم، ولكن كلٌّ منهما منتفٍ عن العباد، فلا يَعْلم العبادُ إلا ما علَّمَهُم اللهُ، ولا يحيطون بشيءٍ علمًا إلا بما شاء سبحانه.

وفي الآية قولٌ آخَر: وهو أن المراد بـ(العِلمِ) هو المتعلِّقُ بذاتِه ‑سبحانه‑ وأسمائِه وصفاتِه، فعلى هذا يكون المرادُ من العِلمِ: العلمَ الإلهي، وهذا القول هو الراجح، وذلك لأمرين:

1ـ لأن قوله: ﴿**وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ**﴾، ورد في أثناء آية الكرسي، التي هي أعظم آية في كتاب الله؛ لأنها اشتملت على جماع أسماء الله وصفاته.

2ـ أن لهذا القول شاهدًا من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ [طه: 110].

**(15)**

ن

قال ابن جُزيٍّ -رحمه الله-: « **﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾** [آل عمران: 55]؛ أي: إلى سمائي»([[65]](#footnote-65)).

**ت**

قولُ ابن جزي في قوله تعالى في شأن عيسى -عليه السلام-: **﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾** قال: أي: «إلى سمائي»، هذا عدولٌ باللفظ عن ظاهره، بتفسيره بلازمِهِ؛ فإنَّ رفعَ عيسى عليه السلام إلى الله ‑ الذي هو مدلولُ اللفظ‑ يستلزمُ رفعَه إلى السّماء، والذي حمل ابنَ جزي وأمثالَه على هذا التأويل مذهبُهم في علوِّ الله، وهو أنه ليس سبحانه بذاتِه فوقَ سماواته، بل هو في كُلِّ مكان، كما تقدم في عددٍ من المواضِعِ التي جَرَى التعليقُ عليها، وهذا خلافُ ما دلَّتْ عليه النصوصُ، وأجمَعَ عليه أهلُ السُّنة([[66]](#footnote-66)).

ورفعُ عيسى عليه السلام إلى السّماءِ التي وجَدَهُ النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- فيها ليلةَ الإسراء = يتضمَّن تكريمًا وتقريبا، فمَن كان مِن العباد أَعْلى مكانًا كان أقربَ إلى اللهِ تعالى، فإبراهيم وموسى عليهما السلام أقربُ إلى الله مِن المسيح، فإنَّ إبراهيم في السماء السابعة، وموسى في السادسة، وعيسى في الثانية، كما في حديث أنس عند مسلم ([[67]](#footnote-67)). والله أعلم.

**(16)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ**﴾ [آل عمران: 54]: «وعبَّر عن فعلِ اللهِ بالمَكْرِ؛ مشاكَلةً لقولِه: ﴿**وَمَكَرُوا**﴾»([[68]](#footnote-68)).

**ت**

**قولُه:** «عبَّر عن فعلِ اللهِ بالمَكْرِ ...»، إلخ:

**معناه:** أنَّ اللهَ سمَّى ما يفعَلُهُ بالكافِرِينَ مِن العقوبةِ: مَكْرًا؛ مشاكَلةً لفظيَّة؛ ليوافِقَ مكرَ الكافِرِينَ بالرسولِ -صلى الله عليه وسلم- والمؤمِنِينَ في الاسمِ؛ فيكونُ الجزاءُ مِن جنسِ العمَلِ لفظًا.

**وهذا خطأٌ،** والحامِلُ عليه عند المؤلِّفِ وغيرِهِ: استقباحُ إضافةِ المكرِ إلى اللهِ حقيقةً؛ بناءً على اعتقادِ أنَّ المكرَ كلَّه مذمومٌ، وليس كذلك؛ بل مِن المكرِ ما هو محمودٌ، وهو ما كان على وجهِ المجازاةِ عَدْلًا([[69]](#footnote-69))، ومِن هذا: مَكْرُ اللهِ بأعدائِهِ وأعداءِ رسلِه، جزاءً وِفَاقًا، وسُنَّةُ الله أن يكونَ الجزاءُ مِن جنسِ العمَل.

ومِن مكرِ اللهِ بالكافرينَ: الإملاءُ لهم واستدراجُهُم؛ كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (182) وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ**﴾ [الأعراف: 182 - 183].

**(17)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِهِ تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا**﴾ [آل عمران: 156]:

قال: **«﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا**﴾: اعتقادٌ منهم فاسِدٌ؛ لأنَّهم ظنُّوا أنَّ إخوانَهم لو كانوا عندَهم، لم يموتوا ولم يُقتَلُوا؛ وهذا قولُ مَن لا يؤمِنُ بالقَدَرِ والأجلِ المحتوم؛ ويقرُبُ منه مذهبُ المعتزِلةِ في القولِ بالأجلَيْن»([[70]](#footnote-70)).

**ت**

**قوله: (**ويقرُبُ منه مذهبُ المعتزِلةِ في القولِ بالأجلَيْن**)** من أقوال المعتزلة: أن المقتولُ مقطوعٌ عليه أجَلُهُ الذي قُدِّرَ له، أو إنَّ له أجلَيْنِ:

**أحدُهما**: ما حصَلَ بسببِ القتل.

**والآخر**: هو الذي لو عاشَ لَبَلَغَه([[71]](#footnote-71))، وهذا من فروع قولهم في أفعال العباد: إنها ليست معلومة لله ولا هي بقدرته ومشيئته، والقتل: من جملة أفعال العباد، وسيأتي لهذا مزيدُ تفصيلٍ عند التَّعليقين الثالثِ والثلاثين، والخامسِ والخمسين.

**(18)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- عند تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [آل عمران: 160]: «**واعلَمْ: أنَّ الناسَ في التوكُّلِ على ثلاثِ مَراتِبَ**:

**الأولى**: أن يعتمِدَ العبدُ على ربِّه؛ كاعتمادِ الإنسانِ على وكيلِهِ المأمونِ عندَهُ الذي لا يَشُكُّ في نصيحتِهِ له، وقيامِهِ بمصالِحِه.

**والثانية**: أن يكونَ العبدُ مع ربِّه كالطِّفْلِ مع أمِّه؛ فإنه لا يَعرِفُ سواها، ولا يَلجَأُ إلَّا إليها.

**والثالثة**: أن يكونَ العبدُ مع ربِّه كالميِّتِ بين يَدَيِ الغاسلِ، قد أسلَمَ نَفْسَهُ إليه بالكليَّة.

فصاحبُ الدرجةِ الأولى: له حظٌّ مِن النَّظَرِ لنفسِهِ؛ بخلافِ صاحبِ الثانية. وصاحبُ الثانيةِ: له حظٌّ مِن المرادِ والاختيارِ، بخلافِ صاحبِ الثالثة.

وهذه الدرجاتُ مبنيَّةٌ على التوحيدِ الخاصِّ الذي تكلَّمنا عليه في قولِه: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [البقرة: 163]؛ فهي تَقْوَى بقُوَّتِه، وتضعُفُ بضَعْفِه»([[72]](#footnote-72)).

**ت**

**قولُه:** «**واعلَمْ: أنَّ الناسَ في التوكُّلِ على ثلاثِ مَراتِبَ** ...»، إلخ:

التوكُّلُ مِن أعمال القلوب، وهو مِن تحقيقِ توحيدِ الربوبيَّة، ومِن مقاماتِ العبوديَّةِ القلبيَّة ([[73]](#footnote-73))، وجَعْلُهُ ثلاثَ درجاتٍ طريقةُ الصوفيَّة، والحقُّ: أنَّه درجتان:

**الأولى:** توكُّلُ المقتصِدِين.

**والثانية:** توكُّلُ المقرَّبين.

وهذا يوافِقُ معنى ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ في الدرجة الأولى والثانية؛ فإنه لا إشكالَ فيهما.

وأمَّا الدرجةُ الثالثةُ، فهي مِن بِدَعِ الصوفيَّةِ التي خالَفُوا فيها الحسَّ والعقلَ والشرعَ؛ فكونُ الإنسانِ يصلُ إلى حالةٍ يكونُ فيها كالمَيِّتِ بين يَدَيِ الغاسلِ، بحيثُ لا تكونُ له إرادةٌ في جلبٍ ولا دفعٍ -: حالةٌ ممتنِعةٌ حسًّا وعقلًا، وغيرُ مطلوبةٍ شرعًا.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ؛ تعليقًا على هذا القولِ المنسوبِ لبعضِ الصوفيَّة: «إنَّ العارِفَ يصيرُ كالميِّتِ بينَ يَدَيِ الغاسِلِ»؛ أي: في استسلامِهِ للقَدَرِ، قال الشيخ: «فهذا إنما يُمدَحُ منه سقوطُ إرادتِهِ التي لم يُؤمَرْ بها، وعدَمُ حظِّه الذي لم يُؤمَرْ بطَلَبِه، وأنه كالميِّتِ في طلَبِ ما لم يُؤمَرْ بطَلَبِه، وتركِ دَفْعِ ما لم يُؤمَرْ بدَفْعِه.

ومَنْ أراد بذلك: أنه تبطُلُ إرادتُهُ بالكليَّةِ، وأنه لا يُحِسُّ باللَّذَّةِ والأَلَم، والنافعِ والضارِّ -: فهذا مخالِفٌ لضرورةِ الحسِّ والعقل، ومَن مدَحَ هذا، فهو مخالِفٌ لضرورةِ الدِّينِ والعقل». اهـ. مِن "العقيدة التدمريَّة"([[74]](#footnote-74)).

**(19)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ...**﴾ [النساء: 93]:

«**وهذه الآيةُ مُعضِلةٌ على مذهبِ الأشعريَّةِ** وغيرِهم ممَّن يقولُ: لا يخلَّدُ عصاةُ المؤمِنِين في النار.

**واحتَجَّ بها المعتزِلة** وغيرُهم ممن يقولُ بتخليدِ العصاةِ في النار؛ لقولِه: ﴿**خَالِدًا فِيهَا**﴾.

**وتأوَّلها الأشعريَّة بأربعةِ أوجُه:**

**أحدها**: أنْ قالوا: إنها في الكافِرِ إذا قتَلَ مؤمِنًا.

**والثاني**: قالوا: معنى المتعمِّدِ هنا: المستَحِلُّ للقتل؛ وذلك يَؤُولُ إلى الكفر.

**والثالث**: قالوا: الخلودُ فيها ليس بمعنى الدوامِ الأَبَدِيِّ، وإنما هو عبارةٌ عن طولِ المُدَّة.

**والرابع**: أنَّها منسوخةٌ بقولِه تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء: 48، 116].

**وأما المعتزِلة:** فحمَلُوها على ظاهِرِها، ورأَوْا أنها ناسخةٌ لقولِه: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، واحتجُّوا على ذلك بقولِ زَيْد بن ثابت: «نزَلَتِ الشديدةُ بعد الهَيِّنة»([[75]](#footnote-75))، وبقولِ ابن عبَّاس: «الشِّرْكُ والقَتْلُ مَنْ مَاتَ عَلَيْهِمَا خُلِّدَ»([[76]](#footnote-76))، وبقولِ رسول الله ﷺ: «**كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوِ الرَّجُلُ يَقْتُلُ المُؤْمِنَ** مُتَعَمِّدًا»([[77]](#footnote-77)).

وتقتضي الآيةُ وهذه الآثارُ: أنَّ للقتلِ حُكْمًا يَخُصُّهُ مِن بينِ سائرِ المعاصي»([[78]](#footnote-78)).

**ت**

**قولُهُ:** «وهذه الآيةُ مُعضِلةٌ على مذهبِ الأشعريَّةِ وغيرِهم ...»، إلخ:

ما ذكَرَه مِن أنَّ هذه الآيةَ مُعضِلةٌ (أي: مُشكِلةٌ إشكالًا قويًّا) على مذهبِ الأشاعِرةِ وغيرهم مِن القائِلِينَ بأنَّ عصاةَ الموحِّدين لا يخلَّدون في النار، وأجاب مِن جهةِ الأشاعِرةِ وغيرِهم مِن القائلِينَ بعدمِ خلودِ أهلِ الكبائرِ في النارِ بأربعةِ أجوِبة([[79]](#footnote-79)):

أجوَدُها: تفسيرُ الخلودِ بالمُكْثِ الطويل، وأجوَدُ منه: تقييدُ الآيةِ بما تواتَرَتْ به السُّنَّةُ مِن خروجِ عُصاةِ الموحِّدينَ مِن النارِ بشفاعةِ الشافِعِين، ورحمةِ أرحَمِ الراحمين.

**وكذلك:** ما ذكَرَهُ مِن احتجاجِ المعتزِلةِ بهذه الآيةِ على قولهم بتخليدِ أهلِ الكبائِرِ في النارِ:

ما ذكَرَهُ مِن المذهبَيْنِ في تخليدِ العصاةِ صحيحٌ، ولكنَّه -رحمه الله- ذكَرَ احتجاجَ المعتزِلةِ على مذهَبِهم بأثرِ ابن عبَّاس، وزيدٍ، وبالحديث، ولم يُجِبْ عن ذلك، بل أيَّده بقوله: «وتقتضي الآيةُ وهذه الآثارُ: أنَّ للقتلِ حُكْمًا يَخُصُّهُ مِن بينِ سائرِ المعاصي»؛ وهذا يَجعَلُ في كلامِهِ نوعَ تناقُض؛ لأنه قد أجاب عن الآية.

**وأمَّا أثَرُ ابنِ عبَّاسٍ وزيدٍ، والحديثُ،** فلا تقاوِمُ دَلَالَتُها دَلَالةَ قولِه تعالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ في موضعَيْنِ مِن سورة النساءِ([[80]](#footnote-80))، وهي التي ذكَرَ فيها وعيدَ القاتِلِ بالخلودِ في النار، ولا تقاوِمُ دلالةَ السُّنَّةِ على خروجِ عصاةِ الموحِّدين مِن النار.

وقد أجمَعَ أهلُ السُّنَّةِ على ما دلَّت عليه آيتا النساء، وما دَلَّ عليه حديثُ الشفاعةِ، والله أعلم.

**(20)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾ [المائدة: 64]: «عبارةٌ عن إنعامِهِ وجُودِه؛ وإنما ثُنِّيَتِ اليدانِ هنا، وأُفرِدَتْ في قول اليهود: ﴿**يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ**﴾ [المائدة: 64]؛ ليكونَ ردًّا عليهم، ومبالَغةً في وصفِهِ تعالى بالجُود؛ كقول العرَب: فلانٌ يُعطِي بكلتا يدَيْهِ: إذا كان عظيمَ السَّخَاءِ»([[81]](#footnote-81)).

**ت**

**قولُهُ** في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾**: «**عبارةٌ عن إنعامِهِ وجُودِهِ ...»، إلخ:

إنْ أراد بذلك تفسيرَ اليدَيْنِ، فهذا تأويلٌ يجري على طريقةِ أهلِ التأويلِ مِن نفاةِ الصفات([[82]](#footnote-82))؛ فإنَّهم يَجمَعون بين التعطيلِ والتحريفِ.

وإنْ أراد ما يدلُّ عليه بسطُ اليدَيْنِ من الجودِ كثرةِ الإنفاقِ، فهو معنًى صحيحٌ؛ يؤيِّدُهُ قولُهُ تعالى: ﴿**يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ [المائدة: 64]، ولا يقتضي ذلك نفيَ حقيقةِ اليدَيْنِ؛ وسياقُ كلامِ المؤلِّفِ يُشعِرُ بالنفيِ، ولْيُرْجَعْ في معرِفةِ حقيقةِ مذهبِهِ إلى كلامِهِ عندَ قولِه تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: 75]:

فإنه قال هناك: «قولُه: ﴿**بِيَدَيَّ**﴾ مِن المتشابِه الذي ينبغي الإيمانُ به، وتسليمُ علمِ حقيقتِهِ إلى الله. وقال المتأوِّلُونَ: هو عبارةٌ عن القُدْرة». اهـ.

وقال نظيرَ ذلك عند قولِهِ تعالى: ﴿**مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا**﴾ [يس: 71].

**ويظهَرُ مِن ذلك: أنَّ ابنَ جُزَيٍّ يذهبُ إلى التفويضِ**، وحقيقتُهُ: إجراءُ النصوصِ ألفاظًا مِن غير فَهْمٍ لمعناها.

والتفويضُ والتأويلُ مذهبانِ لنفاةِ الصفاتِ؛ كلِّها أو بعضِها.

**(21)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِ تعالى عن عيسى عليه السلامُ: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾ [المائدة: 116]؛ قال: «﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾؛ أي: تَعلَمُ معلومي، ولا أَعلَمُ معلومَك، ولكنه سَلَكَ باللفظِ مسلَكَ المشاكَلةِ؛ فقال: ﴿**فِي نَفْسِكَ**﴾؛ مقابَلةً لقولِه: ﴿**فِي نَفْسِي**﴾»([[83]](#footnote-83)).

**ت**

**قولُهُ** في تفسيرِ الآية: «أي: تَعلَمُ معلومي، ولا أعلَمُ معلومَك ...»، إلخ:

هذا تفسيرٌ منه للموصولِ في الموضعَيْنِ: ﴿**مَا فِي نَفْسِي**﴾، و﴿**مَا فِي نَفْسِكَ**﴾؛ فيكونُ المعنى: تَعلَمُ الذي أَعْلَمُه، ولا أَعلَمُ الذي تَعلَمُه، وهذا يَشمَلُ ما يُبدِي وما يُخفِي، وهذا أعَمُّ مما يدلُّ عليه لفظُ الآية.

واللهُ تعالى يعلمُ ما يبديهِ العبدُ وما يخفيهِ: ﴿**قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ**﴾ [آل عمران: 29].

والعبدُ يعلمُ مِن معلومِ اللهِ ما أعلَمَه به، ولا يعلمُ العبدُ ما يخفيهِ سبحانه؛ فلا يعلمُ ما استأثَرَ اللهُ بعلمِه، ولا كلَّ ما أَعلَمَ به بعضَ عبادِه؛ فقولُ عيسى عليه السلام: ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي**﴾؛ أي: ما أُخْفِيهِ، ﴿**وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾؛ أي: ما تُخْفِيهِ.

ولم يذكُرِ المؤلِّفُ -رحمه الله- معنى «النَّفْسِ» في الآية، وأَلْيَقُ معاني «النَّفْسِ» في مثلِ هذا السياق: أنْ يرادَ بها الذاتُ؛ كما يقالُ: جاء محمَّدٌ نَفْسُهُ، وهذا الشيءُ نَفْسُ ذاك؛ أي: هو هو، ومِن هذا القبيلِ قولُهُ تعالى: ﴿**يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا**﴾ [النحل: 111]، وما ذُكر من تفسير النفس بالذات نقله شيخُ الإسلام ابن تيمة عن جمهور العلماء ([[84]](#footnote-84))، والله أعلم.

**(22)**

ن

قال ابن جُزيٍّ -رحمه الله-: «.. ثُمَّ أقام عَلَيه الحُجَّة بقولِهِ: ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ [الأنعام: 76] أي: لا أُحبُّ عبادةَ المتغيِّرين؛ لأن التغيُّرَ دليلٌ على الحدوثِ، والحدوثُ ليسَ مِن صفاتِ الإلهِ، ثُمَّ استمرَّ على ذلك المنهاجِ في القمرِ وفي الشَّمسِ، فلمَّا أوضح البرهانَ، وأقامَ عليهم الحُجةَ، جاهَرَهم بالبراءَةِ مِنْ باطلِهم؛ فقال: ﴿**إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ** ﴾ [الأنعام: 78]، ثُمَّ أعلَنَ بعبادتِهِ لله وتوحيدِهِ له فقال: ﴿**إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ [الأنعام: 79]، ووصف اللهَ تعالى بوصْفٍ يقتضي توحيدَهُ وانفرادَهُ بالملْك.

فإن قيل: لمَ احتَجَّ بالأُفوْلِ دُون الطُّلوع، وكلاهما دليلٌ على الحدُوث؛ لأنهما انتقالٌ مِنْ حَالٍ إلى حال؟

فالجواب: أنه أظهرُ في الدلالة؛ لأنه انتقالٌ مع اختفاء واحتجاب»([[85]](#footnote-85)).

**ت**

**قوله:** «.. ثم أقام عليهِ الحجةَ بقوله: ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ أي: لا أحب عبادةَ المتغيِّرين؛ لأن التغيُّرَ دليلٌ على الحدوثِ، إلخ، عليه في هذا الكلام مأخذان:

**أحدهما**: تفسير الأفول بالتغيُّر، وهو من التَّفسيرِ باللازم؛ فإنَّ أفلَ في اللغة بمعنى: غاب([[86]](#footnote-86))، والأُفُولُ هو: الغيابُ بعْدَ الظُّهور، فعليه؛ يكون ﴿**لا أُحِبُّ الآفِلِينَ**﴾ أي: الغائبين بعد الظهور([[87]](#footnote-87)).

**الثاني**: جزمُه بأنَّ كلَّ متغيِّرٍ محدَثٌ؛ فيقتضي ذلك نفيَ التغيُّرِ عن اللهِ، وابنُ جزي وأمثالُه يطلقون نفيَ التغيُّرِ عنِ الله بهذه الشُّبهة([[88]](#footnote-88))، والصواب: أنَّ التَّغيُّرَ مِن الألفاظِ المحدَثةِ المجمَلَةِ التي لا تجوز إضافتُها إلى الله، لا نفيًا ولا إثباتا، إلا بعد الاستفصال عن مُرادِ المتكلِّمِ بها؛ فإنْ أرادَ حقًّا قُبِل، وإنْ أرادَ باطلًا رُدَّ، وإن أرادهما؛ مُيِّز الباطلُ مِن الحقِّ.

فعلى هذا؛ إنْ أُريد بالتغيُّرِ: قيامُ الأفعالِ الاختياريَّةِ بهِ سبحانه؛ فالنفيُ باطلٌ، والإثباتُ حقٌّ، وإنْ أُريد بالتغيُّر: النقصُ بعدَ الكمالِ في ذاتِه تعالى وصفاتِه = فالنَّفيُ حقٌّ، والإثباتُ باطلٌ([[89]](#footnote-89))، وابنُ جزي وأمثالُهُ هُمْ مِن نُفاة الصِّفاتِ الفعليَّةِ في الجُملَة.

**(23)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ**﴾ [الأنعام: 131]؛ قال: **«**﴿**بِظُلْمٍ**﴾، **فيه وجهان:**

**أحدُهما:** أنَّ اللهَ لم يكنْ لِيُهْلِكَ القُرى دون بعثِ رسلٍ إليهم؛ فيكونَ إهلاكُهم ظُلْمًا؛ إذْ لم يُنذِرْهم؛ فهو كقولِه: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**﴾ [الإسراء: 15].

**والآخَر:** أنَّ اللهَ لا يُهلِكُ القُرى بظلمٍ إذا ظلَمُوا دون أن يُنذِرَهم؛ ففاعلُ الظُّلْمِ - على هذا -: أهلُ القُرى، وغَفْلَتُهم: عدَمُ إنذارِهم.

حكى الوجهَيْنِ ابنُ عطيَّةَ([[90]](#footnote-90)) والزمخشريُّ([[91]](#footnote-91))، **والوجهُ الأوَّلُ على مذهبِ المعتزِلة، ولا يصحُّ على مذهبِ أهلِ السُّنَّة؛** لأنَّ اللهَ لو أهلَكَ عبادَهُ بغيرِ ذنبٍ، لم يكنْ ظالمًا عندَهم»([[92]](#footnote-92)).

**ت**

**قولُه:** «ولا يصحُّ على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ»، يريدُ: الأشاعرةَ؛ فمِن مذهَبِهم: أنَّ كلَّ ممكِنٍ جائزٌ على الربِّ فِعْلُهُ؛ فعندَهم: يجوز أن يعذِّبَ أولياءَه، وأن ينعِّمَ أعداءَه([[93]](#footnote-93))؛ فعليه: يجوزُ أن يعذِّبَ مَن شاءَ بغيرِ ذنبٍ، أو يعذِّبَهُ بذنبِ غيرِه.

ومنشأُ هذا المذهَبِ: هو أنَّ مَرَدَّ أفعالِ الله تعالى وشَرْعِهِ عندهم محضُ المشيئة؛ فلا حِكْمةَ ولا غايةَ في مفعولاتِهِ ومأموراتِه، والظلمُ عندَهم هو المستحيلُ لذاتِه؛ كالجمعِ بين النقيضَيْنِ؛ قال ابن القيِّم:

**وَالظُّلْمُ عِنْدَهُمُ المُحَالُ لِذَاتِهِ أَنَّى يُنَزَّهُ عَنْهُ ذُو السُّلْطَانِ؟**([[94]](#footnote-94))

وأمَّا الظلمُ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فهو أن يعذِّبَ أحدًا بغيرِ ذنب، أو أن يعذِّبَهُ بذنبِ غيرِه([[95]](#footnote-95))، وقد حرَّم اللهُ تعالى ذلك على نَفْسِه؛ قال في الحديثِ القدسيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا**»([[96]](#footnote-96))، وقد نزَّه اللهُ نَفْسَهُ عن الظلمِ في آياتٍ كثيرة؛ قال تعالى: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: 108]، وقال سبحانه: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [فصلت: 46].

**والظلمُ عند أهلِ السُّنَّةِ:** مقدورٌ لله، لكنَّه لا يَفعَلُهُ؛ لكمالِ عدلِهِ وحكمتِه([[97]](#footnote-97)). **وأمَّا الظلمُ عند الأشاعِرة:** فهو غيرُ مقدورٍ له؛ لأنه عندهم من الممتنعِ لذاتِه([[98]](#footnote-98)). والمدحُ والكمالُ إنما يكونُ في تركِ الظلمِ مع القُدْرةِ عليه.

**(24)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «آمَنَ إيمانًا؛ أي: صدَّق.

والإيمانُ في اللغة: التصديقُ مطلَقًا.

وفي الشرعِ: التصديقُ باللهِ وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخِر.

والمُؤمِنُ في الشرع: المصدِّقُ بهذه الأمورِ.

و«المؤمِنُ»: اسمُ اللهِ تعالى؛ أي: المصدِّقُ لنَفْسِه، وقيل: إنَّه مِن الأَمْنِ؛ أي: يؤمِّنُ أولياءَهُ مِن عذابِه»([[99]](#footnote-99)).

**ت**

**قولُهُ رحمه الله:** «الإيمانُ في اللغة: التصديقُ مطلَقًا»:

هذا هو المشهورُ عند اللغويِّين([[100]](#footnote-100)) وجمهورِ المفسِّرين([[101]](#footnote-101))، وهذا التفسيرُ للإيمانِ أشهَرُ ما احتَجَّ به المرجِئةُ القائلونَ بأنَّ الإيمان هو التصديقُ؛ يَعنُونَ به تصديقَ القَلْب([[102]](#footnote-102)).

والقولُ بأنَّ الإيمانَ هو التصديقُ مطلَقًا، يقتضي أنَّ كلَّ تصديقٍ إيمانٌ.

وخالَفَ في ذلك الإمامُ ابن تيميَّةَ -رحمه الله-؛ فذكَرَ أنَّ الإيمانَ في اللغةِ تصديقٌ خاصٌّ، وهو التصديقُ فيما يُؤتَمَنُ عليه المُخبِر؛ كالإخبارِ عن الأمورِ الغائبة؛ فلا يقالُ لمن صدَّق مُخبِرًا عن طلوعِ الشمسِ: «آمَنَ له»، بل صدَّقه؛ لأنَّ طلوعَ الشمسِ منِ الأمورِ الحِسِّيَّةِ الظاهرةِ([[103]](#footnote-103)).

**وقولُهُ:** «والإيمانُ في الشرعِ: هو التصديقُ باللهِ وملائكتِهِ وكتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخِر»:

ماذكره هو الإيمانُ في الشرعِ بمعناهُ الخاصِّ المتعلِّقِ بالاعتقاد، ويُطلَقُ الإيمان في الشرعِ إطلاقًا عامًّا يَشمَلُ جميعَ شرائعِ الدِّينِ الظاهِرةِ والباطِنة؛ يَدُلُّ لذلك قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**»([[104]](#footnote-104))؛ وفي الحديثِ رَدٌّ على المرجِئةِ الذين يُخرِجونَ الأعمالَ عن مسمَّى الإيمان.

وعلى ذلك: فيكونُ الإيمانُ بمعناهُ العامِّ اسمًا لكلِّ ما شرَعَهُ اللهُ مِن الاعتقاداتِ والأقوالِ والأعمال؛ ولذا قال أهلُ السُّنَّةِ: «الإيمانُ: اعتقادٌ بالجَنَانْ، وقولٌ باللسانْ، وعمَلٌ بالأركانْ»([[105]](#footnote-105)).

**(25)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «و«الحَقُّ»: اسمُ اللهِ تعالى؛ أي: الواجبُ الوجودِ»([[106]](#footnote-106)).

**ت**

**قولُهُ:** «أي: الواجبُ الوجودِ»:

هذا مِن معنى اسمِهِ تعالى الحَقِّ، ويدخُلُ في معنى هذا الاسمِ «الحَقِّ»: أنه الموصوفُ بكلِّ كمال، المنزَّهُ عن كلِّ نقص، وأنه الإلهُ الحَقُّ، ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ، فيدخُلُ في معنى هذا الاسمِ: جميعُ أسمائِهِ الحسنى، وصفاتِهِ العلا، ويجوزُ إطلاقُ «واجبِ الوجودِ» على اللهِ تعالى خبرًا، لا اسمًا([[107]](#footnote-107))؛ فهو تعالى واجبُ الوجود؛ أي: لا يجوزُ عليه الحدوثُ ولا العدَمُ، وليس ذلك مِن الأسماءِ الحسنى التي يُدْعَى بها.

**(26)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «و«العَلِيُّ»: اسمُ اللهِ، و«المُتعالِي»، و«الأَعْلَى»، مِن العُلُوِّ؛ بمعنى: الجلالِ والعَظَمة.

وقيل: بمعنى التنزيهِ عمَّا لا يَلِيقُ به»([[108]](#footnote-108)).

**ت**

**قولُهُ:** «مِن العُلُوِّ؛ بمعنى: الجلالِ والعَظَمة ...»، إلخ:

يلاحَظُ أنه اقتصَرَ على معنيَيْنِ مِن معاني العُلُوِّ:

**الأوَّل**: الجلالُ والعَظَمةُ؛ المتضمِّنُ لعلوِّ القهر.

**والثاني**: التنزيهُ للهِ عما لا يليقُ به؛ وهذا يتضمَّنُ علوَّ القَدْرِ.

ولم يذكُرْ -رحمه الله- عُلُوَّ الذاتِ، وهو ارتفاعُهُ تعالى فوقَ جميعِ المخلوقاتِ، مستوِيًا على عَرْشِه.

وهذا هو الذي اختلَفَ فيه أهلُ السُّنَّةِ والمبتدِعةُ؛ كالجهميَّةِ ومَن وافَقَهم؛ فاسمُهُ: «العَلِيُّ» سبحانه، يتضمَّنُ معانيَ العلوِّ الثلاثةَ، والله أعلم([[109]](#footnote-109)).

**(27)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «وسَبَّحْتُ اللهَ؛ أي: نَزَّهْتُهُ عما لا يليقُ به؛ مِن الصاحبةِ والوَلَد، والشُّرَكاءِ والأنداد، وصفاتِ الحُدُوث، وجميعِ العيوبِ والنقائص»([[110]](#footnote-110)).

**ت**

**قولُهُ:** «وصفاتِ الحُدُوث»:

هذا لفظٌ مجمَلٌ يَحتمِلُ حقًّا وباطلًا:

فإنْ أُريدَ به: تنزيهُهُ تعالى عن وصفِهِ بشيءٍ مِن خصائصِ المخلوقِ مما يستلزِمُ تمثيلَهُ سبحانه بخَلْقِه -: فهو حقٌّ.

وإنْ أُريدَ به: تنزيهُهُ عما يكونُ بمشيئتِهِ تعالى مِن أفعالِهِ (وهو ما يعبِّرون عنه بحلولِ الحوادثِ، ويَقصِدونَ نفيَ قيامِ الأفعالِ الاختياريَّةِ به) -: فإنَّ ذلك باطلٌ.

وهذا أصلٌ عند أكثَرِ المتكلِّمين؛ فإنهم يقولون: إنه تعالى منزَّهٌ عن حلولِ الحوادثِ، يريدونَ: نفيَ قيامِ الأفعالِ الاختياريَّةِ به سبحانه؛ كالمجيءِ، والنزولِ، والاستواءِ على العَرْش، والله أعلم([[111]](#footnote-111)).

 **(28)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «الثامنةُ: ﴿**الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة: 163]، صفتان، مِن الرحمةِ.

**ومعناهما:** الإحسانُ؛ فهي صفةُ فِعْلٍ.

**وقيل:** إرادةُ الإحسانِ؛ فهي صفةُ ذاتٍ»([[112]](#footnote-112)).

**ت**

**قولُه:** «ومعناهما: الإحسانُ ...»، إلخ:

هذا يتضمَّنُ تفسيرَ الرحمةِ: إمَّا بالإحسان، أو بإرادةِ الإحسان.

قال: «والإحسانُ صفةُ فعلٍ»، والذين يقولون هذا يريدونَ: ما يخلُقُهُ اللهُ مِن النِّعَم؛ فالرحمةُ -إِذَنْ- عبارةٌ عن مخلوقاتِهِ سبحانه، وإن سمَّوْهَا: «صفةَ فعلٍ»، فهو غلَطٌ في العقل؛ فإنَّ المفعولَ لا يكونُ صفةً للفاعلِ، بل أثَرُ فِعْلِه، وهم لا يُثبِتُونَ فعلًا يقومُ بالفاعلِ بمشيئتِه؛ فليس عندهم إلا فاعلٌ ومفعول.

وقد يفسِّرون «الرحمةَ»: بإرادةِ الإحسانِ؛ وعليه فهي صفةٌ ذاتيَّةٌ؛ كما قال المؤلِّف؛ أي: أنَّها قائمةٌ بذاتِهِ تعالى([[113]](#footnote-113)).

وكلٌّ من التفسيرَيْنِ فيه صرفٌ للَّفْظِ عن ظاهرِه([[114]](#footnote-114))؛ فإنَّ الرحمةَ لها معنى يقابِلُ الغضَبَ؛ كما جاء في الحديثِ القُدْسيِّ: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»([[115]](#footnote-115)).

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "العقيدة التدمريَّة"([[116]](#footnote-116))، في الذين ينفُون صفةَ الرحمةِ والمحبَّةِ، والغضَبِ والرضا: «إنَّهم يفسِّرونَ ذلك: إمَّا بالإرادةِ، وإمَّا ببعضِ المفعولاتِ مِن النِّعَمِ والعُقُوبات». اهـ.

وعليه: فالواجبُ إثباتُ الرحمةِ صفةً للهِ حقيقةً، وتفسيرُها بالإحسانِ تفسيرٌ لها بأَثَرِها.

والرحمةُ في صفاتِ اللهِ نوعانِ:

‑صفةٌ ذاتيَّةٌ.

‑وصفةٌ فعليَّةٌ.

وذهَبَ ابن القيِّم([[117]](#footnote-117)): إلى أنَّ الصفةَ الذاتيَّةَ مدلولُ اسمِهِ الرحمنِ، والفعليَّةَ مدلولُ اسمِهِ الرحيمِ.

وينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ الرحمةَ المضافةَ إلى الله نوعان:

- نوعٌ هو صفةٌ له سبحانه، ذاتيَّةً أو فعليَّةً، كما تقدَّم، وإضافتُها إليه مِن إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ، وهي مدلولُ الاسمَيْنِ الشريفَيْن الرَّحمنِ الرحيمِ؛ ومِن هذا النوعِ: قولُ سليمانَ عليه السلامُ متوسِّلًا: ﴿**وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**﴾ [النمل: 19].

- والنوعُ الثاني: رحمةٌ مخلوقةٌ، وإضافَتُها إلى الله مِن إضافةِ المخلوقِ إلى خالقِهِ؛ ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿**فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللهِ**﴾ [الروم: 50]، فالرحمةُ هنا المَطَرُ، وقولُه تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [آل عمران: 107]، والرحمةُ هنا الجَنَّةُ، وفي الحديثِ القدسيِّ: أنَّ اللهَ قال للجَنَّةِ: «**أَنْتِ رَحْمَتِي؛ أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءَ»**([[118]](#footnote-118))، والله أعلم.

**(29)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «الثالثةُ: تكرَّر في القرآنِ ذكرُ المخلوقاتِ، والتنبيهُ على الاعتبارِ في الأرضِ والسموات، والحَيَوانِ والنبات، والرياحِ والأمطار، والشمسِ والقمَر، والليلِ والنهار؛ وذلك أنها تَدُلُّ بالعقلِ على عشَرَةِ أمورٍ؛ وهي:

1- أنَّ اللهَ موجودٌ؛ لأنَّ الصنعةَ دليلٌ على الصانِعِ لا محالةَ.

2- وأنَّه واحدٌ لا شريكَ له؛ لأنَّه لا خالقَ إلَّا هو: ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ**﴾ [النحل: 17].

3-6: وأنه حيٌّ، قديرٌ، عالِمٌ، مُرِيد؛ لأنَّ هذه الصفاتِ الأربعَ مِن شروطِ الصانِع؛ إذْ لا تصدُرُ صنعةٌ عمَّن عُدِمَ صفةً منها.

7- وأنه قديمٌ؛ لأنه صانعٌ للمحدَثاتِ؛ فيَستحِيلُ أن يكونَ مِثْلَها في الحدوث.

8- وأنه باقٍ؛ لأنَّ ما ثبَتَ قِدَمُهْ، إِستحالَ عَدَمُهْ.

9- وأنه حَكِيمٌ؛ لأنَّ آثارَ حِكْمَتِهِ ظاهرةٌ في إتقانِهِ للمخلوقات، وتدبيرِهِ للملكوت.

10- وأنه رحيمٌ؛ لأنَّ في كلِّ ما خلَقَ منافعَ لبني آدَمَ؛ سَخَّرَ لهم ما في السمواتِ وما في الأرض.

وأكثَرُ ما يأتي ذِكْرُ المخلوقاتِ في القرآنِ: في مَعرِضِ الاستدلالِ على وجودِهِ تعالى، أو على وحدانيَّته»([[119]](#footnote-119)).

**ت**

**قولُهُ:** «لأنَّه لا خالقَ إلَّا هو»:

**هذا توجيهٌ** لدَلَالةِ المخلوقاتِ على أنه واحدٌ؛ وهذا ليس بجيِّد في صياغةِ الاستدلال؛ لأنه تعليلٌ للشيءِ بنَفْسِه؛ فكأنه قال: «دلَّت على أنه واحدٌ؛ لأنه واحدٌ»؛ ولا يخفى ما فيه.

**وقولُهُ:** «وأكثَرُ ما يأتي ذِكْرُ المخلوقاتِ في القرآنِ: في مَعرِضِ الاستدلالِ على وجودِهِ تعالى، أو على وحدانيَّته»:

في هذا نظَرٌ؛ فإنَّ المخاطَبِينَ ليسوا جاحِدِينَ لوجودِ الله؛ بل مُشرِكِينَ في العبادة؛ فالمقصودُ الأوَّلُ مِن ذكرِ المخلوقاتِ: الاستدلالُ بها على توحيدِ الإلهيَّة، وهم يُقِرُّونَ بأنه الخالِقُ لهذه المخلوقاتِ؛ فاحتُجَّ عليهم بما أقَرُّوا به على ما أنكَرُوهُ مِن توحيدِ الإلهيَّة؛ ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [الصافات: 35]، ﴿**أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا**﴾ [ص: 5]، ولمَّا قال تعالى: ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة: 163]، أتبَعَ ذلك بقولِه: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾ [البقرة: 164]، وقال تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ**﴾ [البقرة: 21]، إلى قولِه: ﴿**فَلَا تَجْعَلُوا لِلهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: 22].

فتضمَّنتِ الآيتانِ الأمرَ بعبادتِهِ تعالى، والنهيَ عن الشِّرْكِ به، وذِكْرَ المقتضي لذلك؛ وهو خلقُ الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، وخلقُ السمواتِ والأرضِ وما بينهما، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

**(30)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: 117]؛ قال الأصوليُّون: إنَّ هذا عبارةٌ عن نفوذِ قُدْرةِ اللهِ تعالى، وليس بقولٍ حقيقيٍّ؛ لأنَّه:

- إنْ كان قولُ: «كُنْ» خطابًا للشيءِ في حالِ عَدَمِهِ، لم يصحَّ؛ لأنَّ المعدومَ لا يخاطَبُ.

- وإنْ كان خطابًا للشيءِ في حالِ وجودِهِ، لم يصحَّ؛ لأنه قد كان، وتحصيلُ الحاصلِ غيرُ مطلوب.

**وحمَلَهُ المفسِّرون على حقيقتِهِ، وأجابوا عن ذلك بأربعةِ أوجُهٍ:**

**أحدُها**: أنَّ الشيءَ الذي يقولُ اللهُ له: «كُنْ» هو موجودٌ في علمِ اللهِ؛ وإنما يقولُ له: «كُنْ»؛ لِيُخْرِجَهُ إلى العِيَانِ لنا.

**والثاني**: أنَّ قولَهُ: «كُنْ» لا يتقدَّمُ على وجودِ الشيءِ، ولا يتأخَّرُ عنه؛ قاله الطَّبَريّ([[120]](#footnote-120)).

**والثالثُ:** أنَّ ذلك خطابٌ لمن كان موجودًا على حالةٍ، فيؤمَرُ بأن يكونَ على حالةٍ أخرى؛ كإحياءِ الموتى، ومَسْخِ الكفَّار.

وهذا ضعيفٌ؛ لأنه تخصيصٌ مِن غيرِ مخصِّص.

**والرابعُ**: أنَّ معنى: ﴿يَقُولُ لَهُ﴾: يقولُ مِن أجلِهِ؛ فلا يلزمُ خطابُه.

والأوَّلُ أحسَنُ هذه الأجوبةِ.

**وقال ابنُ عطيَّة([[121]](#footnote-121)):** «تلخيصُ المعتقَدِ في هذه الآية: أنَّ اللهَ عز وجل لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ بشرطِ وجودِها؛ فكلُّ ما في الآيةِ مما يقتضي الاستقبالَ: فهو بحسَبِ المأمورات؛ إذِ المحدَثاتُ تجيءُ بعدَ أنْ لم تَكُنْ»([[122]](#footnote-122)).

**ت**

**قولُهُ:** «وأجابوا عن ذلك بأربعةِ أوجُهٍ ...»، إلخ:

كلُّ هذه الأقوالِ الأربعةِ ليس فيها انفصالٌ عن الإشكالِ الذي ذكَرُوه.

والراجحُ منها: القولُ الأوَّلُ؛ كما اختاره المؤلِّف.

وأرجَحُ منه: القولُ الثالث، وإنْ كان المؤلِّفُ قد ضعَّفه؛ ويَشهَدُ له قولُهُ تعالى في خلقِ آدَمَ وعيسى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [آل عمران: 59].

**ولعلَّ الجواب الذي يَرفَعُ الإشكالَ الذي ذكَرُوهُ:** أنَّ الأمرَ الواردَ في الآياتِ ليس أمرَ تكليفٍ للمخاطَبِ بفعلِ شيءٍ في نَفْسِهِ أو في غيرِه، بل هو أمرُ تكوينٍ يُوجِبُ كونَ الشيءِ الذي أرادَهُ اللهُ كما أراد؛ فيكونُ المُوجِبُ لكونِهِ - أي: وجودِهِ -إرادتَهُ تعالى وقولَهُ؛ كما جمَعَ اللهُ بينهما في الآياتِ: ﴿إ**ِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [النحل: 40]، وقولِه: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس: 82]، وحدوثُ المحدَثاتِ بإرادتِهِ وكلامِهِ سبحانه يستلزِمُ قدرتَهُ على كلِّ شيءٍ، ﴿**إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: 20].

وأمَّا قولُ ابن عطيَّةَ -رحمه الله-، فليس فيه جوابٌ، بل يزيدُ الإشكالَ؛ لقولِهِ: «لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ، بشرطِ وجودِها»؛ فمضمونُ قولِهِ: أنه تعالى لم يَزَلْ آمِرًا للمعدوماتِ الموجوداتِ؛ وهذا ممتنِعٌ.

وسبَبُ الإشكالِ عندهم: اعتقادُ أنَّ الأَمْرَ أمرُ تكليف؛ الذي يُطلَبُ به مِن المأمورِ فعلٌ يَفعَلُهُ بعلمٍ وإرادة، **والصوابُ**: أنَّ الأمرَ أمرُ تكوينٍ؛ كما تقدَّم. وانظر كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في "مجموع الفتاوى" (8/181-186)، وانظر كذلك: تعليقَنا على الموضع الرابع والثَّلاثين.

**(31)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ [المائدة: 27]؛ استدَلَّ بها المعتزِلةُ وغيرُهم على أنَّ العاصيَ لا يُتقبَّلُ عمَلُهُ.

وتأوَّلها الأشعريَّة: بأن التقوى هنا يراد بها: تقوى الشِّرْك»([[123]](#footnote-123)).

**ت**

**قولُهُ:** «استدَلَّ بها المعتزِلة ...»، إلخ:

ذكر المؤلِّفُ قولَ المعتزِلةِ وقولَ الأشاعِرة، وظاهِرُ كلامِه: أنه يرُدُّ قولَ المعتزِلة، ويرضى قولَ الأشاعِرة.

**وقولُ المعتزِلة ظاهِرُ الفساد؛** لأنه مبنيٌّ على أنَّ العاصيَ عندهم ليس بمؤمِنٍ، وشرطُ قَبُولِ العمَلِ: الإيمانُ.

**وأمَّا قولُ الأشاعِرةِ:** فصحيحٌ مِن جهةِ أنَّ الشركَ يُحبِطُ العمَل.

**لكنَّ هذا القولَ يقتضي** أنَّ مَن لم يكن مشرِكًا، فاللهُ يَقبَلُ عمَلَهُ مطلَقًا.

**وليس هذا بمستقيمٍ؛** فإنَّ المؤمِنَ الموحِّدَ قد يَعرِضُ له في العملِ ما يُبطِلُه؛ كالرياءِ، والمَنِّ والأَذَى في الصَّدَقة، ومخالَفةِ السُّنَّة.

ومِن الخطأ في فهمِ الآيةِ: ظنُّ بعضِ الناسِ أنَّ المرادَ أنَّ اللهَ لا يتقبَّلُ إلا مِن تَقِيٍّ فاعلٍ للمأمورات، تاركٍ للمعاصي؛ وهذا يَؤُولُ إلى قول المعتزِلة.

**والصوابُ في الآية:** أنَّ اللهَ لا يتقبَّلُ إلا ممَّن اتقَى اللهَ في عمَلِهِ ذلك؛ بأنْ أتى به على الوجهِ المشروع؛ خالصًا صوابًا، ولم يأتِ بما يُبطِلُه، والله أعلم.

**(32)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾؛ حيثُ وقَع:

حمَلَهُ قومٌ على ظاهِره؛ منهم ابنُ أبي زَيْدٍ([[124]](#footnote-124)) وغيرُه.

وتأوَّلَهُ قومٌ: بمعنى: قصَدَ؛ كقولِه: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ**﴾ [البقرة: 29].

ولو كان كذلك، لقال: ثُمَّ استَوَى إلى العرش.

وتأوَّله الأشعريَّة: أنَّ معنى استَوَى: استَوْلَى بالمُلْكِ والقُدْرةِ.

**والحَقُّ:** الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ؛ فإنَّ السلامةَ في التسليم، وللهِ دَرُّ الإمامِ مالكِ بنِ أنسٍ في قولِهِ للذي سألَهُ عن ذلك: «الاستواءُ معلوم، والكيفيَّةُ مجهولة، والسؤالُ عن هذا بِدْعة»([[125]](#footnote-125)).

وقد رُوِيَ مثلُ قولِ مالكٍ عن أبي حَنِيفة([[126]](#footnote-126))، وجَعْفَرٍ الصادق، والحسَنِ البَصْري([[127]](#footnote-127)).

ولم يتكلَّم الصحابة ولا التابِعون في معنى الاستواءِ، بل أمسَكُوا عنه؛ ولذلك قال مالك: «السؤالُ عنه بِدْعة»([[128]](#footnote-128)).

**ت**

**قولُهُ:** «﴿**اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ**﴾؛ حيثُ وقَع ...»، إلخ:

ذكَرَ فيه مذاهب:

**الأوَّل**: إجراؤُهُ على ظاهِرِه، ونسَبَهُ لابنِ أبي زَيْدٍ المالكي.

**الثاني:** مذهبُ أهلِ التأويل، ومنهم الأشاعِرة، وبعضُهم قال: استَوَى: قصَدَ، وقالتِ الأشاعِرة: استَوَى بالمُلْكِ والقُدْرة([[129]](#footnote-129)).

**الثالث:** مذهبُ الصحابةِ والأئمَّة، وهو الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ، وقرَّر هذا القولَ بقوله: «والحَقُّ: الإيمانُ به مِن غيرِ تكييفٍ؛ فإنَّ السلامةَ في التسليم».

وكلامُهُ هنا متردِّدٌ بين الإثباتِ مِن غيرِ تكييف، وبين التفويض؛ ولذا استشهَدَ بقولِ الإمامِ مالكٍ وغيرِه: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول»، ولكنه قال: «ولم يتكلَّم الصحابة ولا التابِعون في معنى الاستواء، بل أمسَكُوا عنه»، قال: «ولذا قال مالك: والسؤالُ عنه بِدْعة».

ومفهومُ كلامِ المؤلِّف -رحمه الله-: أنَّ السؤالَ عن معنى الاستواءِ بِدْعة.

وهذا خطأ؛ فالذي سُئِلَ عنه مالك، وقال: «السؤالُ عنه بِدْعة» هو الكيفيَّة؛ لأنه قال: «الاستواءُ معلوم»؛ أي: معناه، «والكَيْفُ مجهول، والسؤالُ عنه بِدْعة»؛ أي: السؤالُ عن الكَيْف([[130]](#footnote-130)).

وقد أخطَأَ ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- أيضًا في زعمِهِ: أنَّ الصحابةَ والتابِعِينَ لم يتكلَّموا في معنى «استَوَى»([[131]](#footnote-131)).

**والصوابُ:** هو إثباتُ الاستواءِ للهِ على العَرْشِ بمعناه المعلومِ - وهو: علا وارتفَعَ - مع نَفْيِ التمثيل، ونفيِ العلمِ بالكيفيَّة.

**ومَن يتدبَّرْ كلامَ ابنِ جُزَيٍّ، يُدرِكْ أنه إلى التفويضِ أميَلُ؛** أي: تفويضِ معنى الاستواء، أو هو قولُهُ الذي يقولُ به، والله أعلم.

**(33)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ**﴾ [الأعراف: 183]؛ سمَّى فِعْلَهُ بهم كَيْدًا؛ لأنه شبيهٌ بالكَيْدِ في أنَّ ظاهرَهُ إحسانْ، وباطِنَهُ خِذْلانْ»([[132]](#footnote-132)).

**ت**

**قولُهُ:** «سمَّى فِعْلَهُ بهم كَيْدًا ...»، إلخ:

**هذا يتضمَّنُ** أنَّ ما يفعلُهُ الربُّ عز وجل بالكافِرِينَ مِنَ الاستدراجِ ليس بكَيْدٍ حقيقةً، بل هو مجرَّدُ تسليةٍ؛ فهو كيدٌ لفظًا لا معنًى.

**وهذا خطأ؛** لأنه صرفٌ لِلَّفْظِ عن ظاهِرِهِ بلا مُوجِب([[133]](#footnote-133))؛ كيف وقد أكَّده اللهُ بالمصدَرِ المؤكِّدِ كما في قولِهِ: ﴿**وَأَكِيدُ كَيْدًا**﴾ [الطارق: 16]؟! فهو تعالى يكيدُ الكافِرِينَ ويمكُرُ بهم؛ جزاءً على كَيْدِهم ومَكْرِهم؛ جزاءً وفاقًا.

**(34)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْرًا**﴾ [البقرة: 117]؛ أي: قدَّره، أو أمضاه.

**قال ابنُ عطيَّةَ([[134]](#footnote-134)):** «يَتَّجِهُ في الآية المعنَيَان؛ فعلى مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ: قدَّر في الأَزَلِ وأمضَى فيه، وعلى مذهبِ المعتزِلة: أمضَى عند الخَلْقِ والإيجاد».

**قلتُ:** لا يكونُ «قَضَى» هنا بمعنى قدَّر؛ لأنَّ القَدَرَ قديمٌ، و«إذا»: تقتضي الحدوثَ والاستقبالَ؛ وذلك يُناقِضُ القِدَم، وإنَّما «قَضَى» هنا: بمعنى: أَمْضَى، أو فعَلَ، أو أوجَدَ؛ كقولِه: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾[فصلت: ١٢]»**([[135]](#footnote-135))**.

**ت**

القضاءُ مِن اللهِ في القرآن يأتي لمعانٍ([[136]](#footnote-136)):

1- «قَضَى الخَلْقَ»؛ بمعنى: فرَغَ مِن خلقِهِ؛ كقوله تعالى: ﴿**فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾ [فصلت: 12].

2- «قَضَى»؛ بمعنى: حكَمَ؛ وهو نوعان:

**الأول:** شرعيٌّ؛ كقوله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾ [الإسراء: 23]، ومعناه: أمَرَ ووصَّى.

**والثاني:** كونيٌّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: 117]، ومعناه: أراد كَوْنَهُ؛ كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [النحل: 40]، وقال سبحانه: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [يس: 82].

**وعلى هذا:** فتفسيرُ «قضى»: بـ «أَمْضَى»، في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْرًا**﴾ [البقرة: 117] -: أظهَرُ؛ لأن المعنى: إذا أرادَ اللهُ كَوْنَ ما سبَقَ في علمِهِ وإرادتِهِ وكتابِهِ، قال له: «كُنْ»، فيَكُونُ؛ وهذا هو معنى الإمضاء؛ أي: إتمامِ الأمرِ الذي قدَّره اللهُ في علمِهِ وإرادتِهِ وكتابِه([[137]](#footnote-137)).

**ولهذا أقولُ:** ما وجَّه به المؤلِّفُ ابنُ جُزَيٍّ اختيارَهُ، وهو أنَّ معنى «قَضَى»: أَمْضَى -: وجيهٌ.

ويأتي «قضى» في القرآنِ مضمَّنًا معنى «أَوْحَى» أو «أوصَلَ»؛ كما قال تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ**﴾ [الحجر: 66]، وقال سبحانه: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ**﴾ [الإسراء: 4].

كما يأتي «القضاءُ» بمعنى: الحُكْمِ، شاملًا للمعنيَيْنِ: الكونيِّ، والشرعيِّ؛ كقوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ**﴾ [غافر: 20].

كما يأتي «القضاء» بمعنى: الفصلِ بين المختلِفِينَ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾ [يونس: 93].

**(35)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ**﴾ [التوبة: 79]: تسميةٌ للعقوبةِ باسمِ الذَّنْب»([[138]](#footnote-138)).

**ت**

**قولُ ابنِ جُزَيٍّ رحمه الله:** «تسميةٌ للعقوبةِ باسمِ الذَّنْب»:

معنى كلامِهِ: أنَّ الله لا يَسْخَرُ حقيقةً بالمنافِقِين، بل هذا مِن تسميةِ العقوبةِ باسمِ الذَّنْبِ الذي ارتكَبُوهُ، وهو سُخْرِيَتُهم بالمؤمِنِينَ المتصدِّقين؛ وهذا معنى قولِ بعضهم: هذا مِن قَبِيلِ المشاكَلةِ؛ يَعْنُونَ: المشاكَلَةَ اللفظيَّة؛ كما قالوا مثلَ ذلك في المَكْرِ والكَيْدِ والاستهزاءِ والخِدَاع([[139]](#footnote-139)).

**وليس هذا صوابًا، بل الصوابُ:** أنَّ اللهَ يمكُرُ حقيقةً بالماكِرِينَ مِن الكافِرِينَ والمنافِقين، ويَخدَعُ المخادِعِين، ويَستهزِئُ بالمستهزِئِين، ويسخَرُ بالساخِرِينَ.

**ومِن ذلك:** إملاؤُهُ تعالى للكافِرِينَ واستدراجُهم، وإظهارُهُ سبحانه قَبُولَ ما أظهَرَهُ المنافِقُونَ مِن الإيمان، فيَحسَبُونَ أنهم خدَعُوا اللهَ بما أظهَرُوهُ مِن العمل، وهو تعالى محمودٌ على ذلك؛ لأنه عدلٌ.

**ومِن مكرِ اللهِ واستهزائِهِ بالمنافِقِينَ يومَ القيامةِ:** أنهم يكونون مع المؤمنين، فيُعْطَوْنَ أنوارًا حتى يظنُّوا أنهم ناجُونَ، وليسوا بناجين؛ كما قال تعالى: ﴿**يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ ...**﴾ الآياتِ [الحديد: 13-15].

**ومِن مكرِ الله بالكافِرِين:** ما ذكَرَهُ في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾** [الأنعام: 44]، والله أعلم.

**(36)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾ [إبراهيم: 10]:

قال الزمخشريُّ وأهلُ مذهبِهِ مِن المعتزِلة: «معناه: يؤخِّرَكُمْ إنْ آمنتم إلى آجالِكم، وإنْ لم تُؤمِنوا، عاجَلَكُمْ بالهلاك قبلَ ذلك الوقت»([[140]](#footnote-140))؛ وهذا بناءٌ على قولِهِم بالأَجَلَيْنِ.

وأهلُ السُّنَّةِ: يَأْبَوْنَ هذا؛ فإنَّ الأجلَ عندَهم واحدٌ محتوم»**([[141]](#footnote-141))**.

**ت**

**قولُ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-:** «وهذا بناءٌ على قولِهم - أي: المعتزِلةِ - بالأَجَلَيْن»:

هذا صحيحٌ عن المعتزِلة؛ ومعناه: أنَّ المعتزِلة يقولون: إنَّ المقتولَ ومَن يُعاجَلُ بالعقوبة، له أجلٌ متأخِّرٌ لو لم يُقتَلْ أو يُعاجَلْ، لانتهى إليه، ولِقَتْلِهِ أو تعجيلِ عقوبتِهِ أجلٌ متقدِّم([[142]](#footnote-142)).

وقال بعضُهم عن المعتزِلة: إنَّ الأجَلَ واحدٌ، وهو الأجَلُ المسمَّى، وإنَّ المقتولَ مقطوعٌ عليه أجلُه، وكذا مَن يُعاجَلُ بالعقوبةِ بسببِ كُفْرِه.

**والحقُّ:** أنَّ الأجَلَ الذي قدَّره اللهُ في علمِهِ وكتابِهِ واحدٌ؛ سواءٌ كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا، ولا يقَعُ إلا هو؛ فالمتقدِّمُ لا يتأخَّر، والمتأخِّرُ لا يتقدَّم؛ كما قال تعالى: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ [الأعراف: 34]، وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا**﴾ [آل عمران: 145].

وهذا معنى ما أشار إليه المؤلِّفُ في قولِه: «وأهلُ السُّنَّةِ: يَأْبَوْنَ هذا؛ فإنَّ الأجلَ عندَهم واحدٌ محتوم»، والله أعلم([[143]](#footnote-143)).

**(37)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾ [النحل: 50]؛ هذا إخبارٌ عن الملائكة، وهو بيانُ نفيِ الاستكبارِ.

ويَحتمِلُ أنْ يريدَ: فوقيَّةَ القُدْرةِ والعَظَمة.

أو يكونَ مِن المشكِلاتِ التي يُمسَكُ عن تأويلِها.

وقيل: معناه: يَخافُونَ أنْ يُرسِلَ عليهم عذابًا مِن فوقهم»**([[144]](#footnote-144))**.

**ت**

قولُهُ: «بيانُ نفيِ الاستكبارِ»، يريدُ: أنَّ قولَهُ: ﴿**يَخَافُونَ رَبَّهُمْ**﴾ [النحل: 50] تفسيرٌ لقوله: ﴿**وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ**﴾ [النحل: 49].

ثم تردَّد - رحمه الله، وعفا عنا وعنه - في توجيهِ قولِهِ تعالى: ﴿**مِنْ فَوْقِهِمْ**﴾ بين التفويضِ والتأويلِ:

فقال: «ويَحتمِلُ أنْ يريدَ: فوقيَّةَ القُدْرةِ والعَظَمة»؛ وهذا تأويلٌ([[145]](#footnote-145)).

وقال: «أو يكونَ مِن المشكِلاتِ التي يُمسَكُ عن تأويلِها»؛ وهذا تفويضٌ.

وقال: «وقيل: معناه: يَخافُونَ أنْ يُرسِلَ عليهم عذابًا مِن فوقهم»؛ وهذا تأويلٌ؛ لأنه صرفٌ للفظِ عن ظاهِره، وهو في الحقيقة تحريفٌ؛ لأنه لا دليلَ يدلُّ عليه.

ولجوءُ المؤلِّفِ في توجيهِ الآيةِ إلى التفويضِ والتأويل، راجعٌ إلى نفيِ الفوقيَّةِ الحقيقيَّةِ لله تعالى بذاتِهِ فوقَ جميعِ المخلوقات، وهو مذهبُ الأشاعِرة([[146]](#footnote-146))؛ وعلى هذا: فالمؤلِّفُ يذهبُ مَذْهَبَهم.

ومذهبُ أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ اللهَ بذاتِهِ فوقَ سمواتِهِ، على عرشِهِ، بائنٌ مِن خَلْقِه([[147]](#footnote-147)).

**(38)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي**﴾ الآيةَ [الكهف: 109]؛ إخبارٌ عن اتساعِ عِلْمِ الله تعالى.

و«الكَلِماتُ»: هي المعاني القائمةُ بالنَّفْسِ، وهي المعلوماتُ؛ فمعنى الآيةِ: لو كُتِبَ عِلْمُ اللهِ بمِدَادِ البحرِ، لَنَفِدَ البحرُ، ولم يَنفَدْ علمُ الله، وكذلك: لو جِيءَ ببحرٍ آخَرَ مثلِهِ؛ وذلك لأنَّ البحرَ متناهٍ، وعلمُ اللهِ غيرُ متناهٍ»([[148]](#footnote-148)).

**ت**

**قولُ ابنِ جُزَيٍّ -رحمه الله-:** «إخبارٌ عن اتساعِ عِلْمِ الله تعالى ...»، إلخ:

هذا صريحٌ بتأويلِ كلامِ اللهِ بعِلْمِهِ؛ فالآيةُ عند المؤلِّفِ إخبارٌ عن سَعَةِ علمِ الله، لا عن دَوَامِ كَلَامِه، وقد بنى هذا التأويلَ على قولِ الأشاعرةِ في «كلامِ اللهِ»: بأنه معنًى نفسيٌّ غيرُ مسموعٍ منه؛ وذلك في قوله: «والكَلِماتُ: هي المعاني القائمةُ بالنَّفْسِ».

**وهذا ظاهرٌ في أنَّ المؤلِّفَ يقرِّرُ القولَ بالمعنى النَّفْسيِّ.**

وقولُ الأشاعِرةِ في كلامِ اللهِ قولٌ باطِلٌ مناقِضٌ لدَلَالةِ العقلِ والشرع؛ فهو - عندهم - معنًى نفسيٌّ ليس بصوتٍ ولا حرفٍ، واحدٌ لا يتعدَّدُ، قديمٌ لا تتعلَّقُ به مشيئةُ اللهِ ([[149]](#footnote-149)).

وهذا خلافُ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ مِن السلفِ ومَن تَبِعَهم؛ فكلامُ اللهِ - عند أهل السُّنَّة -: كلامٌ مسموع؛ كما سَمِعَ موسى كلامَ اللهِ مِن الله؛ أي: بلا واسطةٍ، وهو متعدِّدٌ، فهو حروفٌ وكلمات، وسُوَرٌ وآيات، وهو سبحانه يتكلَّمُ بما شاء، إذا شاء، كيفَ شاء، متى شاء؛ كما أخبَرَ أنه قالَ ويقول، ونادى وينادي؛ كما دلَّت على ذلك الآيات، والله أعلم([[150]](#footnote-150)).

**(39)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه: 39]؛ أي: تُرَبَّى ويُحْسَنُ إليك، بمَرْأًى منِّي وحِفْظٍ»([[151]](#footnote-151)).

**ت**

**قولُهُ:** «تُرَبَّى ويُحْسَنُ إليك»:

هذا صحيح؛ وهو الذي يقتضيه السياق، وتدُلُّ عليه الجملة؛ فقوله: «تُرَبَّى»، هو معنى «تُصْنَع».

**وقولُهُ:** «بمَرْأًى منِّي»، **يدلُّ له** قولُهُ تعالى: ﴿**عَلَى عَيْنِي**﴾؛ فدلَّت الآيةُ على:

- إثباتِ العَيْنِ لله بلا كيفٍ؛ كما تفيدُهُ الإضافةُ([[152]](#footnote-152)).

- وعلى أنَّ اللهَ يَرَى؛ كما قال تعالى: ﴿**إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**﴾ [طه: 46].

وذِكْرُ الرؤيةِ يقتضي الحفظَ مِن كلِّ شَرّ.

ولم يتعرَّضِ المؤلِّف لإثباتِ العَيْنِ أو نَفْيِها؛ فلعلَّهُ آثَرَ الإمساكَ على طريقةِ أهلِ التفويضِ مِن النفاةِ لحقائقِ الصفات؛ وهو الغالِبُ عليه -رحمه الله- في هذا الكتاب؛ كما تقدَّم، والله أعلم.

**(40)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾ [طه: 41]: عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ؛ أي: استخلَصْتُكَ وجَعَلْتُكَ مَوضِعَ صنيعتي وإحساني»([[153]](#footnote-153)).

**ت**

**قولُهُ** في قولِهِ تعالى: ﴿**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**﴾: «عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ ...»، إلخ:

**صحيحٌ.**

**وقولُهُ:** «عبارةٌ»:

أيِ: الاصطناعُ: عبارةٌ عن الكرامةِ والتقريبِ؛ أي: معناه الكرامةُ والتقريبُ؛ فـ ﴿**اصْطَنَعْتُكَ**﴾ - كما قال المؤلِّف -: أي: استخلَصْتُكَ وجَعَلْتُكَ مَوضِعَ صنيعتي وإحساني.

وقولُهُ تعالى: ﴿**لِنَفْسِي**﴾؛ أي: جعلتُكَ مِن خاصَّتي؛ كقولِه تعالى عن المَلِكِ: ﴿**ائْتُونِي بِهِ**﴾؛ يعني: يُوسُفَ، ﴿**أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي**﴾ [يوسف: 54].

**(41)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ**﴾ [طه: 82]؛ المغفِرةُ لمن تابَ: حاصِلةٌ ولا بُدَّ، والمغفِرةُ للمؤمِنِ الذي لم يَتُبْ: في مشيئةِ اللهِ عند أهلِ السُّنَّة.

وقالت المعتزِلة: لا يُغفَرُ إلا لمن تاب»([[154]](#footnote-154)).

**ت**

**قولُهُ:** «المغفِرةُ لمن تابَ: حاصِلةٌ ولا بُدَّ ...»، إلخ:

**صحيحٌ؛** لقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر: 53]؛ وهذه الآيةُ لمن تاب، أمَّا مَن لم يَتُبْ، فما دُونَ الشركِ، فمغفرتُهُ مقيَّدةٌ بالمشيئة؛ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء: 48].

وقولُ المعتزِلة: «لا يُغفَرُ إلا لمن تاب»، بَنَوْا عليه القولَ بتخليدِ أهلِ الكبائِرِ في النار.

**(42)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-:«﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾ [الأنبياء: 2]؛ يعني بالذِّكْرِ: القرآنَ، و﴿مُحْدَثٍ﴾؛ أي: محدَثَ النزولِ»([[155]](#footnote-155)).

**ت**

**قولُهُ:** «يعني بالذِّكْرِ: القرآنَ، و﴿مُحْدَثٍ﴾؛ أي: محدَثَ النزولِ»:

**لا إشكالَ فيه؛** فالذِّكْرُ مِن أسماءِ القرآنِ؛ كما قال تعالى: ﴿**وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ**﴾ [الأنبياء: 50].

**وقولُهُ:** «أي: محدَثَ النزولِ»، **موافِقٌ** لما نقَلَهُ ابنُ جريرٍ عن أهل التأويل؛ فإنه قال: «ما يُحدِثُ اللهُ مِن تنزيلِ شيءٍ مِن هذا القرآنِ للناسِ»، وأسنَدَهُ إلى قتادةَ([[156]](#footnote-156)).

وهذا موافِقٌ أيضًا لبعضِ أجوبةِ الإمامِ أحمَدَ -رحمه الله-؛ حِينَ احتجَّتِ المعتزِلةُ بهذه الآيةِ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ([[157]](#footnote-157))، والله أعلم.

**(43)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا**﴾ [الأنبياء: 75]؛ أي: في الجَنَّة، أو في أهلِ رَحْمَتِنا»([[158]](#footnote-158)).

**ت**

كلٌّ مِن التفسيرَيْنِ صحيحٌ، وإنْ كان الأوَّلُ هو الجاريَ على الظاهِر.

ويدُلُّ لصحَّةِ التفسيرَيْنِ: قولُه تعالى: ﴿**يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (27) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (28) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّتِي**﴾ [الفجر: 27 - 30]، وقولُه: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [آل عمران: 107]، وقولُه سبحانه عن سُلَيْمانَ عليه السلام: ﴿**وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**﴾ [النمل: 19]، وقال اللهُ في الحديثِ القُدْسيِّ للجَنَّةِ: «**أَنْتِ رَحْمَتِي؛ أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءَ مِنْ عِبَادِي**»([[159]](#footnote-159)). والله أعلم.

**(44)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ**﴾ [الحج: 70]؛ يعني: اللَّوْحَ المحفوظَ، والإشارةُ بـ «ذلك»: إلى معلوماتِ الله»([[160]](#footnote-160)).

**ت**

**قولُهُ:** «يعني: اللَّوْحَ المحفوظَ»، صحيحٌ، وكذلك قوله: «والإشارةُ بـ «ذلك»: إلى معلوماتِ الله»، صحيحٌ أيضًا، ومعلوماتُ اللهِ المشارُ إليها هي ما تضمَّنه الاسمُ الموصولُ في قولِه تعالى: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ [الحج: 70]؛ فكلُّ ما في السماءِ والأرضِ معلومٌ لله، ومكتوبٌ في أُمِّ الكتابِ اللوحِ المحفوظ.

والآيةُ دالَّةٌ على مرتبتَيْنِ مِن مراتبِ الإيمانِ بالقَدَرِ، وهما مرتبتا العِلْمِ والكتابةِ([[161]](#footnote-161))، والله أعلم.

**(45)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾** [المؤمنون: 14]**؛** أي: أحسَنُ الخالِقِينَ خَلْقًا، فحُذِفَ التمييزُ؛ لدَلَالةِ الكلامِ عليه.

وفسَّر بعضُهم: **﴿الْخَالِقِينَ﴾** بالمقدِّرين؛ فرارًا مِن وصفِ المخلوقِ بأنه خالِقٌ؛ ولا يجبُ أن يُنفَى عن المخلوقِ: أنه خالِقٌ بمعنى صانعٍ؛ كقولِه: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ**﴾ [المائدة: 110]، وإنما الذي يجبُ أن يُنفَى عنه معنى الاختراعِ والإيجادِ مِن العدَمِ؛ فهذا هو الذي انفرَدَ اللهُ به»([[162]](#footnote-162)).

**ت**

الخلقُ - في اللغةِ - يأتي بمعنى: الإيجادِ بعدَ عَدَمٍ، ويأتي بمعنى: التقديرِ([[163]](#footnote-163))؛ ومنه قولُ زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَى([[164]](#footnote-164)):

**وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي**

وقد جاء المعنيانِ في القرآنِ فيما يضاف إلى الله، ولكن المعنى الأوَّل هو الأكثر، وشواهِدُهُ بتصاريفِ مادَّتِهِ لا تُحصَر:

قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ**﴾ [ق: 38]، ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**﴾ [الأنبياء: 33]، **﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾** [فصلت: 37]، **﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾** [الرحمن: 14]، ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [النساء: 1].

ومِن الخَلْقِ بمعنى التقديرِ: قولُهُ تعالى: ﴿**هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ**﴾ [الحشر: 24]؛ فالخالقُ: هو المقدِّرُ لما يريدُ إيجادَهُ، والبارئُ: هو المُخرِجُ لِمَا قدَّره إلى الوجودِ.

ويَحتمِلُ المعنيَيْنِ قولُهُ تعالى: ﴿**فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون: 14].

ولم يأتِ في القرآنِ «الخَلْقُ» مضافًا إلى غيرِ الله؛ إلا ما جاء في الخبَرِ عن عيسى -عليه السلامُ-: ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي**﴾ [المائدة: 110]، والأظهَرُ: أنَّ الخَلْقَ هنا بمعنى التقديرِ؛ فهو عليه السلامُ لا يُوجِدُ طيرًا، وإنما يَخلُقُ ما هو كهَيْئةِ الطَّيْرِ؛ فينفُخُ فيه؛ فيكونُ طَيْرًا بإذنِ الله.

وبهذا يُعلَمُ: أنه لم يأتِ «الخَلْقُ» بمعنى الإيجادِ في القرآنِ مضافًا لغيرِ اللهِ مطلَقًا، ولا يُستعمَلُ في لسانِ المسلِمِينَ إضافةُ الخَلْقِ لغيرِ الله، بل نفَى سبحانه وتعالى «الخَلْقَ» عن كلِّ ما يعبُدُهُ المشرِكُونَ: ﴿**أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ**﴾ [الأعراف: 191]، ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: 17]، حتى ما يَنحَتُهُ المشرِكونَ مِن الأصنامِ، أضاف اللهُ خَلْقَها إليه؛ قال تعالى: ﴿**قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ (95) وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافَّات: 95- 96].

**وعلى هذا**: فلا يجوزُ إضافةُ مصنوعاتِ البشَرِ إلى صانعيها بلفظ (الخَلْق)، بل اللهُ خالِقُها بالأسبابِ التي خلَقَها وقدَّرها.

**وعلى هذا**: فتعقُّبُ المؤلِّفِ لمن قال: «﴿**أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ [المؤمنون: 14]: أحسَنُ المقدِّرِينَ» -: ضعيفٌ.

وقول المؤلف: «مِن عدَمٍ»، الصوابُ أن يقول: بعدَ عَدمٍ، أو عنْ عدمٍ.

**وعبارةُ المؤلِّف: «مِن عدَمٍ»، في قولِه:** «وإنَّما الذي يجبُ أن يُنفَى عنه معنى الاختراعِ والإيجادِ مِن العدَمِ»([[165]](#footnote-165)).

**(46)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: 35]؛ «النُّورُ»: يُطلَقُ حقيقةً:** على الضَّوْءِ الذي يُدرَكُ بالأبصارِ، **ومجازًا**: على المعاني التي تُدرَكُ بالقلوبِ، واللهُ ليس كمثلِهِ شيءٌ؛ **فتأويلُ الآيةِ**:

- اللهُ ذو نُورِ السمواتِ والأرضِ.

- أو وصَفَ نفسَهُ بأنه نُورٌ؛ كما تقولُ: «زيدٌ كَرَمٌ»: إذا أَرَدتَّ المبالَغةَ في أنه كريمٌ.

**فإنْ أرادَ بـ «النُّورِ»:** المُدرَكَ بالأبصارِ:

**فمعنى: ﴿نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾: أنه خلَقَ النُّورَ الذي فيهما؛ مِن الشمسِ والقمَرِ والنجوم، أو أنه خلَقَهُما وأخرَجَهُما مِن العدَمِ إلى الوجودِ([[166]](#footnote-166))، فإنما ظهَرَتْ به كما تَظهَرُ الأشياءُ بالضوءِ.

**ومِن هذا المعنى:** قرأ عليُّ بن أبي طالبٍ([[167]](#footnote-167)): «**اللهُ نَوَّرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**» بفتحِ النونِ والواوِ والراءِ، وتشديدِ الواو؛ أي: جعَلَ فيهما النُّورَ.

**وإنْ أرادَ بـ «النُّورِ»:** المُدرَكَ بالقلوبِ:

**فمعنى: ﴿نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾: جاعِلُ النُّورُ في قلوبِ أهلِ السمواتِ والأرضِ؛ ولهذا قال ابن عبَّاس: معناه: «هادي أهلِ السمواتِ والأرضِ»([[168]](#footnote-168)).

**ت**

**قولُ المؤلِّف -رحمه الله-:** «﴿**اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾؛ **«النُّورُ»: يُطلَقُ حقيقةً:** على الضَّوْءِ الذي يُدرَكُ بالأبصارِ، **ومجازًا**: على المعاني التي تُدرَكُ بالقلوبِ ...»، إلخ:

النُّورُ نوعانِ: مخلوقٌ، وغيرُ مخلوقٍ هو صفةُ اللهِ تعالى([[169]](#footnote-169))؛ قال ابن القيِّم رحمه الله([[170]](#footnote-170)):

**وَالنُّورُ ذُو نَوْعَيْنِ مَخْلُوقٌ وَوَصْـ ـفٌ مَا هُمَا وَاللهِ مُتَّحِدَانِ**

**وَكَذَلِكَ المَخْلُوقُ ذُو نَوْعَيْنِ مَحْـ ـسُوسٌ وَمَعْقُولٌ هُمَا شَيْئَانِ**

**وعلى ذلك:** فما ذكره المؤلِّف من أن النُّور نوعان: حسيٌّ ومعنويٌّ؛ هو صحيحٌ ومعلوم؛ وهما نَوْعَا النُّورِ المخلوقِ؛ كما سبَقَ في كلامِ ابنِ القيِّم، وهذا يقتضي أنَّ معنى: «اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ»؛ أي: مُنوِّرُهما بالنُّورِ الحِسِّيِّ والمعنويِّ([[171]](#footnote-171)):

**بالنُّورِ الحسيِّ؛** وهو: ما خلَقَهُ فيهما مِن الأنوار؛ كالشمسِ والقمرِ والنجوم.

**وبالنُّورِ المعنويِّ؛** وهو: هُدَاهُ الذي يجعَلُهُ في قلوبِ أنبيائِهِ وأوليائِهِ وملائكتِه.

هذا؛ وقد سمَّى الله وَحْيَهُ الذي بعَثَ به رسلَهُ: نُورًا وهدًى؛ قال تعالى: ﴿**فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا**﴾ [التغابن: 8]، وقال في الوحيِ: ﴿**وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [الشورى: 52]، ونظائرُ هذا متعدِّدة؛ وهذا معنى ما جاء عن ابن عبَّاس؛ قال: «نُورُ السمواتِ والأرضِ؛ أي: هادي أهلِ السمواتِ والأرضِ»؛ كما ذكَرَهُ المؤلِّف رحمه الله([[172]](#footnote-172)).

وقد جاء في السُّنَّةِ نظيرُ ما في آيةِ النور؛ قال -صلى الله عليه وسلم-: «**وَلَكَ الحَمْدُ؛ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**»([[173]](#footnote-173)).

وإذا كان اللهُ مُنوِّرَ السمواتِ والأرضِ، والنُّورُ كمالٌ، فهو أحقُّ أن يكونَ النُّورُ صفةً له؛ إذْ كلُّ كمالٍ ثبَتَ للمخلوقِ لا نقصَ فيه، فالخالقُ أولى به، ومُعطِي الكمالِ أحقُّ به.

ولكنْ لم يثبُتْ أنَّ «النُّورَ» اسمٌ مِن أسمائِهِ تعالى؛ بَلِ الاسمُ الذي نطَقَ به الكتابُ والسُّنَّةِ: «نُورُ السمواتِ والأرضِ»؛ فيُدعَى بهذا الاسمِ؛ كما دعا به الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

**وأمَّا قولُ المؤلِّف:** «أو وصَفَ نفسَهُ بأنه نُورٌ»:

**فهذا لا يَصِحُّ؛** لأنَّ لفظَ النُّورِ في الآيةِ مقيَّدٌ بالإضافةِ إلى السمواتِ والأرضِ؛ فلم يقُلْ تعالى: «اللهُ نُورٌ»، بل قال: «نُورُ السمواتِ والأرضِ»، وتقدَّم معنى: نُورِ السمواتِ والأرضِ.

وهذا الاسمُ: «نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ»، نظيرُ: «رَبِّ السَّمَوَاتِ والأرضِ»، و«قَيُّومِ السمواتِ والأرضِ»، لكنْ «قيُّوم» جاء في القرآنِ معرَّفًا غيرَ مضاف، وفي السُّنَّةِ جاء مضافًا وغيرَ مضاف، والله أعلم.

**(47)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ﴾** [النور: 39]، ضميرُ الفاعلِ في «وَجَدَ»: للكافر، والضميرُ في «عندَهُ»: لعمَلِهِ، **والمعنى**: وجَدَ اللهَ عندَهُ بالجزاءِ، أو وجَدَ زَبَانِيَةَ اللهِ»([[174]](#footnote-174)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «وجَدَ اللهَ عندَهُ بالجزاءِ»؛ أي: وجَدَ جزاءَ عمَلِهِ الذي أعدَّه اللهُ له:

هذا معنًى صحيحٌ؛ ولا يمنعُ أنْ يكونَ مِن معنى الآيةِ: أنَّ الكافرَ يَجِدُ اللهَ يومَ القيامةِ؛ أي: يَلْقَاهُ، فيوبِّخُهُ على كُفْرِه؛ كما قال تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [الأنعام: 30]، ولكن المؤلف لا يقرُّ هذه العنديةَ المتضمنةَ للقاء اللهِ؛ لأنَّ من ينفي العلوَّ، ويقول بأن الله في كلِّ مكانٍ لا يكون بعضُ المخلوقاتِ عندَه أو أقربَ إليه من بعضٍ، وهو ما يقتضيه مذهب المؤلف، كما تقدم في مواضع. والله أعلم.

**(48)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: **«﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا﴾** [الفرقان: 23]؛ أي: قصَدْنا إلى أعمالِهم؛ فلفظُ القدومِ مجازٌ، و**قيل**: هو قدومُ الملائكةِ، أسنَدَهُ اللهُ إلى نفسِهِ؛ لأنه عن أمرِهِ»([[175]](#footnote-175)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «قصَدْنا إلى أعمالِهم؛ فلفظُ القدومِ مجازٌ»:

قولُهُ: «قَدِمْنا؛ أي: قصَدْنا»، هو معنى ما جاء عن السلف؛ إذْ قالوا في تفسيرِ الآية: قَدِمْنا؛ أي: عَمَدْنا([[176]](#footnote-176))، والمقتضِي لهذا التفسيرِ هو تعدِيَةُ الفعلِ بـ «إلى»؛ فـ «قَدِمَ» مضمَّنٌ معنى: قصَدَ أو عمَدَ، والفعلُ المضمَّنُ لمعنَى فعلٍ آخَرَ يفيدُ معنى الفعلَيْنِ؛ كما هو معلومٌ؛ وعليه: فقولُهُ تعالى: **﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا﴾**، يفيد معنى «قَدِمَ»، الذي فيه معنى: أَتَى، أو جاءَ، وفيه معنى: عمَدَ أو قصَدَ.

وعلى هذا: فليس في الآيةِ مجازٌ، بل في الآيةِ تضمينُ الفعلِ معنى فعلٍ آخَرَ؛ كما تقدَّم.

وعُلِمَ مما تقدَّم: أنه يُمكِنُ أن يُستدَلَّ بالآيةِ على إثباتِ المجيءِ لله، لكنَّ إضافةَ الفعلِ إلى صيغةِ الجمعِ تفيدُ مجيءَ الملائكةِ أيضًا؛ كما جاء الخبَرُ عن الأمرَيْنِ - مجيءِ اللهِ، ومجيءِ ملائكتِهِ - في غيرِ موضع؛ كما قال تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: 22]، وقال: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ**﴾ [البقرة: 210].

ولهذا يشيرُ قولُ المؤلِّف: «وقيل: هو قدومُ الملائكةِ»؛ أي: مجيئُهم، والقائلُ بذلك الأشبَهُ أنه مِن نفاةِ الصفاتِ الفعليَّةِ عن الله؛ كالمجيءِ والإتيانِ.

والحقُّ: أنه تعالى يجيءُ كما يشاءُ؛ كما أخبَرَ عن نفسِهِ في عددٍ مِن الآيات([[177]](#footnote-177))، والأظهَرُ: أنَّ منها هذه الآيةَ: ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ**﴾ [الفرقان: 23].

**(49)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِه تعالى: ﴿**قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]: **«﴿مُسْتَمِعُونَ﴾،** لفظُهُ جمعٌ، وورَدَ مَورِدَ تعظيمِ اللهِ تعالى، **ويَحتمِلُ:** أنْ تكونَ الملائكةُ هي التي تَستمِعُ بأمرِ الله؛ لأنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالاستماعِ، وإنما يُوصَفُ بالسمعِ؛ **والأوَّل أحسَن**، وتأويلُهُ: أنَّ في الاستماعِ اعتناءً واهتمامًا بالأمرِ، ليست في صيغةِ «سَامِعُونَ»»([[178]](#footnote-178)).

**ت**

قولُه: «ورَدَ مَورِدَ تعظيمِ الله»؛ معناه: أنَّ اللهَ ذكَرَ نفسَهُ بصيغةِ الجمعِ وهو واحدٌ؛ للدَّلَالةِ على عظمتِهِ تعالى، وهذا معنًى صحيحٌ؛ فإنه تعالى:

- يذكُرُ نَفْسَهُ بصيغةِ المفرَدِ، مُظهَرًا أو مُضمَرًا؛ للدَّلَالةِ على التوحيدِ.

- ويذكُرُ نَفْسَهُ بصيغةِ الجمعِ، مُظهَرًا أو مُضمَرًا؛ للدَّلَالةِ على عظمتِهِ؛ لكثرةِ أسمائِهِ وصفاتِهِ، وكثرةِ عبيدِهِ وجنودِهِ، وشواهدُ هذا في القرآن كثيرةٌ؛ كما في هذه الآية: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]، وكقولِه تعالى: ﴿**وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [الذاريات: 47]، وقولِه: ﴿**فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**﴾ [الذاريات: 48]، وقولِه: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 9]، وقولِه تبارَكَ اسمُه: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**﴾ [الفتح: 1]، وقولِه: ﴿**مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا**﴾ [يس: 71].

وقد يراد بهذه الصيغةِ الملائكةُ؛ كقولِه تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [القيامة: 18]، فالمرادُ: قراءةُ جبريلَ، وقولِه سبحانه: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾ [ق: 16]، والمرادُ: قربُ الملائكةِ الحافِظِينَ الكاتِبِينَ لعمَلِ العبدِ.

وقد تدُلُّ هذه الصيغةُ على الأمرَيْنِ معًا: على التعظيمِ، وعلى إرادةِ الملائكة، **ومِن ذلك هذه الآيةُ:** ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ**﴾ [الشعراء: 15]؛ فاللهُ يَستمِعُ، والملائكةُ يَستمِعُونَ؛ كما قال: ﴿**إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى**﴾ [طه: 46]، وقال سبحانه: ﴿**أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ**﴾ [الزخرف: 80].

**وقولُ** المؤلِّفِ**:** «إنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بالاستماعِ، وإنَّما يُوصَفُ بالسمعِ»:

**هذا غَلَطٌ منه -رحمه الله-؛** منشؤُهُ نفيُ الأفعالِ الاختياريَّةِ عن الله([[179]](#footnote-179))، وهي التي تكونُ بمشيئتِهِ تعالى، وهو المعروفُ مِن مذهبِ الأشاعرة؛ كيف وقد أخبَرَ تعالى عن نفسِهِ في هذه الآيةِ بصيغةِ الجمعِ بأنه مُستمِعٌ؟! ويَشهَدُ لذلك: ما جاء في السُّنَّةِ، وهو قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-: «**مَا أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ كَأَذَنِهِ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالقُرْآنِ، يَجْهَرُ بِهِ**»([[180]](#footnote-180))، وقولُهُ: «مَا أَذِنَ»؛ أي: ما استمَعَ، والأَذَنُ - بالتحريك – الاستماعُ([[181]](#footnote-181))؛ فالاستماعُ فِعْلٌ مِن اللهِ يكونُ بمشيئتِهِ؛ **فهو تعالى يَسمَعُ جميعَ الأصوات، ويَستمِعُ لما شاء منها([[182]](#footnote-182))،** ومِن ذلك: ما جاء في الآيةِ والحديثِ؛ فالاستماعُ أخصُّ مِن السماع؛ فكلُّ استماعٍ متضمِّنٌ للسماع، دون العَكْس، والله أعلم.

**(50)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [النمل: 8]:

«﴿وَسُبْحَانَ اللهِ﴾ [النمل: 8]، يَحتمِلُ: أن يكونَ مما قيل في النداءِ لموسى -عليه السلام-، أو يكونَ مستأنَفًا؛ وعلى كلا الوجهَيْنِ: قُصِدَ به تنزيهُ اللهِ مما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ في معنى النداءِ، وفي قولِه: ﴿**بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [النمل: 8]؛ إذْ قال بعضُ الناسِ فيه ما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه»([[183]](#footnote-183)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «﴿وَسُبْحَانَ اللهِ﴾ [النمل: 8]، يَحتمِلُ أن يكونَ مما قيل في النداءِ لموسى -عليه السلام- ...»، إلخ:

الأظهَرُ: أنَّ ذلك مِن جملةِ ما قِيلَ لموسى -عليه السلامُ- في النداءِ، وهو مع ذلك دالٌّ على تنزيهِ اللهِ عن كلِّ نقص، والتنزيهُ: هو مدلولُ الكلمةِ في كلِّ مواردها، وفي هذا تعليمٌ لموسى -عليه السلام- ما يستحِقُّهُ الربُّ مِن التنزيه؛ كما علَّمه تعالى ما يستحِقُّهُ من الإلهيَّة والربوبيَّة والتنزيه عن الشركِ في قولِه: ﴿**فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى (13) إِنَّنِي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي**﴾ [طه: 13-14]، وقولِه: ﴿**إِنِّي أَنَا اللهُ رَبُّ الْعَالَمِين**﴾ [القصص: 30].

**وأمَّا قولُ المؤلِّفِ:** «أو يكونَ مستأنَفًا؛ وعلى كلا الوجهَيْنِ: قُصِدَ به تنزيهُ اللهِ»:

**فهذا القَدْرُ مِن عبارتِهِ صحيحٌ،** ولا إشكالَ فيه؛ ولكنه - عفا الله عنه - قيَّد التنزيهَ بقولِه: «مما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ في معنى النداءِ ...»، إلخ، وقد أجمَلَ وأبهَمَ ما عسى أن يخطُرَ ببالِ السامعِ مِن معنى النداءِ، وكذا لم يوضِّحْ ما قاله بعضُ الناسِ في الآيةِ مما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه.

ولهذا صار كلامُهُ غامضًا لا يفيدُ السامعَ معنى محدَّدًا، ولا يَفهَمُ مرادَهُ إلا مَن يَعرِفُ مذهبَهُ في كلامِ الله.

**وإذْ قد عُلِمَ مما تقدَّم:** أنَّ المؤلِّفَ على طريقةِ الأشاعرةِ، ومذهبُ الأشاعرةِ في كلامِ اللهِ: أنه معنًى نفسيٌّ قديمٌ، ليس بصوتٍ ولا حرفٍ، ولا يكونُ بمشيئتِهِ([[184]](#footnote-184)) -: **فالذي يَحذَرُهُ المؤلِّفُ:** أن يُفهَمَ مِن لفظِ النداءِ: أنَّ كلامَهُ تعالى بصوتٍ؛ لأنَّ النداءَ: هو الخطابُ بصوتٍ رفيعٍ مسموعٍ، ومذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ كلامَ اللهِ يكونُ بصوتٍ، مناداةً ومناجاةً؛ فاللهُ نادى موسى وناجاه([[185]](#footnote-185)).

**وأمَّا قولُهُ:** «قال بعضُ الناسِ فيه ما يجبُ تنزيهُ اللهِ عنه»، **فلعلَّه يريدُ** قولَ مَن قال: «المرادُ بـ «مَنْ فِي النَّارِ»: هو اللهُ»؛ وهذا القولُ يَستعظِمُهُ مَن لم يَعرِفْ مرادَ مَن قال ذلك مِن السلفِ؛ فقد جاء عن ابن عبَّاس -رضي الله عنهما-: «أَنْ بُورِكَ»: أنْ قُدِّسَ، وأنَّ النارَ هي نُورٌ([[186]](#footnote-186))، وبمعرِفةِ ذلك يزولُ الإشكال([[187]](#footnote-187)).

**(51)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: **﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾ [النمل: 65]**:

**«فإنْ قيل:** كيف قال: «إلَّا اللهُ» بالرفعِ على البدَلِ، والبدلُ لا يصحُّ إلا إذا كان الاستثناءُ متصِلًا، ويكونُ ما بعد «إلَّا» مِن جنسِ ما قبلَها؛ **واللهُ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ:**

فإنَّ القائلين بالجهةِ والمكانِ يقولون: «إنه فوقَ السمواتِ والأرضِ».

والقائلين بنفيِ الجهةِ يقولون: «إنه تعالى ليس فيهما، ولا فوقَهما، ولا داخلًا فيهما، ولا خارجًا عنهما».

فهو - على هذا - استثناءٌ منقطِعٌ؛ فكان يجبُ أن يكونَ منصوبًا؟

**فالجوابُ مِن أربعةِ أوجُه:**

**الأوَّل**: أنَّ البدَلَ هنا جاء على لغةِ بني تميمٍ في البدَلِ، وإنْ كان منقطِعًا؛ كقولهم: «ما في الدارِ أحدٌ إلا حِمَارٌ» بالرفعِ، والحمارُ ليس مِن الأَحَدِينَ.

**وهذا ضعيف؛** لأنَّ القرآنَ نزَلَ بلغةِ أهلِ الحجازِ، لا بلغةِ بني تَمِيم.

**والثاني**: أنَّ اللهَ في السمواتِ والأرضِ بعلمِهِ؛ كما قال: ﴿**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُم**﴾ [الحديد: 4]؛ يعني: بعِلْمِه؛ فجاء البدَلُ على هذا المعنى.

**وهذا ضعيفٌ؛**لأنَّ قولَه: ﴿**فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**، وقَعَتْ فيه لفظةُ «في» الظرفيَّة الحقيقيَّة وهي في حقِّ اللهِ على هذا المعنى للظرفيَّةِ المجازيَّةِ، ولا يجوزُ استعمالُ لفظةٍ واحدةٍ في الحقيقةِ والمجازِ في حالةٍ واحدةٍ عند المحقِّقين.

**الجوابُ الثالث**: أنَّ قولَه: ﴿**مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**، يرادُ به: كلُّ موجودٍ؛ فكأنه قال: مَن في الوجودِ؛ فيكونُ الاستثناءُ على هذا متصِلًا، فيَصِحُّ الرفعُ على البدَلِ.

وإنما قال: ﴿**مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾**؛ جَرْيًا على منهاجِ كلامِ العرَب؛ فهو لفظٌ خاصُّ يرادُ به ما هو أعَمُّ منه.

**الجوابُ الرابع**: أن يكونَ الاستثناءُ متصِلًا على أن يُتأوَّلَ: ﴿**مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾** في حقِّ الله؛ كما يُتأوَّلُ قولُه: ﴿**أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**﴾ [الملك: 16]، وحديثُ السوداءِ، وشبهُ ذلك»([[188]](#footnote-188)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «واللهُ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ ...»، إلخ:

بنى المؤلِّف على قولِه: « إنَّ الله تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ»: أنَّ الاستثناءَ في قولِه تعالى: «إِلَّا اللهُ» منقطِع، وهو يقتضي نصبَ الاسمِ الشريف، والقراءةُ بالرفعِ، وذكَرَ عن هذا الإشكال أربعةَ أجوبة، وليس مقصودُنا في هذه التعليقاتِ التعقُّباتِ اللغويَّة، بل التعقُّباتِ العقديَّة([[189]](#footnote-189)).

والذي يُهِمُّنا هنا قولُه: «واللهُ تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ»؛ يريد: باتفاقِ المثبِتِينَ للعلوِّ والنافِينَ له، وهم مَن عبَّر عنهم بالمثبتينَ للجِهَةِ والنافِين؛ فإنَّهم جميعًا يقولون: إنه تعالى ليس داخِلَ العالَم:

فالمُثبِتون للعلوِّ يقولون: «إنه تعالى فوقَ العالَمِ على العرش».

ونفاةُ العلوِّ يقولون: «إنه تعالى لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَ العالَمِ»؛ وهم مَن عبَّر عنهم بنفاةِ الجهة؛ يقول: «والقائلون بنفيِ الجهةِ يقولون: إنه تعالى ليس فيهما، ولا فوقَهما، ولا داخلًا فيهما، ولا خارجًا عنهما».

فعلى كلا القولَيْنِ: فاللهُ ليس في السماءِ ولا في الأرضِ؛ وهذا معنى قولِه: «باتفاق».

**والحقُّ:** أنه تعالى فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ؛ وهو ما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةِ، والعقلُ والفِطْرة، ويقابِلُ ذلك قولانِ باطلان([[190]](#footnote-190)):

**أحدُهما:** أنه تعالى داخلٌ في المخلوقات؛ أي: أنَّه تعالى حالٌّ فيها؛ فهو في كلِّ مكان؛ وهذا قولُ حلوليَّةِ الجهميَّة.

**الثاني:** أنه تعالى لا داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَهُ؛ وهو قولُ معطِّلةِ الجهميَّةِ ونفاتِهِمْ؛ وقد ذكره المؤلِّفُ عن نفاةِ الجهة.

وكلا القولين باطل، والثاني أبطل؛ فإنه مع مناقضتِهِ للسمعِ، مناقِضٌ للعقلِ أظهَرَ مناقضة؛ فإنَّ مِن الممتنِعِ أن يكونَ موجودٌ لا داخِلَ العالَمِ ولا خارجَه؛ فإنَّ ذلك مِن سَلْبِ النقيضَيْنِ الذي لا يصحُّ إلا في المعدومِ، فإذا أُضِيفَ إلى ذلك: أنه موجودٌ، تضمَّن أنه موجودٌ معدومٌ؛ وهذا جمعٌ بين النقيضَيْنِ، الذي هو أحدُ الممتنِعاتِ المُتَّفَقِ عليها، والقولُ بنفيِ الجهةِ وما تفرَّع عنه هو المشهورُ مِن مذهبِ الأشاعِرة([[191]](#footnote-191)).

**(52)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً﴾ [النمل: 82]**؛ أي: إذا حان وقتُ عَذَابِهم، الذي تضمَّنه القولُ الأزليُّ مِن اللهِ في ذلك، وهو قضاؤُه»([[192]](#footnote-192)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «إذا حان وقتُ عَذَابِهم ...»، إلخ:

في تفسيرِ وقوعِ القولِ بقربِ وقتِ العذابِ نظرٌ؛ والأظهَرُ أنَّ قولَه: ﴿**وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ**﴾؛ أي: حَقَّ القولُ عليهم([[193]](#footnote-193))، وهو حكمُ اللهِ بأنهم لا يُؤمِنون؛ كما قال تعالى: ﴿**لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [يس: 7].

ولا ريبَ أنَّ ما حَقَّ عليهم مِن القولِ بأنهم لا يُؤمِنون هي كلمتُهُ تعالى القدريَّة؛ كما قال تعالى: ﴿إِ**نَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ (96) وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ**﴾ [يونس: 96-97]، وقال: ﴿**وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ (171) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ (172) وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ**﴾ [الصافات: 171-173].

فمعنى: ﴿**وَقَعَ القَولُ عَلَيْهِمْ**﴾؛ أي: وقَعَ عليهم مُوجَبُ كلمتِهِ تعالى السابقةِ في الحكمِ: بأنَّهم لا يُؤمِنون.

فهذه كلماتُهُ الكونيَّةُ سبَقَتْ لقومٍ في الشقاوةِ، ولقومٍ بالسعادةِ؛ كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**﴾ [الأنبياء: 101]، وقال سبحانه: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا**﴾ [الأعراف: 137]، وقال سبحانه: ﴿**وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ...﴾** الآيتَيْنِ [الصافَّات: 171-172].

**وقولُ المؤلِّف:** «القولُ الأَزَلِيُّ مِن الله»، الأزليُّ: هو الذي لا بدايةَ له؛ وهذا يجري على قولِ الأشاعرةِ: إنَّ كلامَ اللهِ قديمٌ بقِدَمِهِ سبحانه؛ لأنَّ كلامَ الله عندَهم لا تتعلَّقُ به المشيئة([[194]](#footnote-194))، ولا ريبَ: أنَّ كلماتِهِ القَدَريَّةَ صادِرةٌ عن مشيئتِهِ تعالى، وما كان بمشيئةٍ يمتنِعُ أنْ يكون أزليًّا، وكلماتُهُ تعالى التي أخبَرَ أنها سبَقَتْ يَحتمِلُ أن تكون عند كتابةِ المقاديرِ في أمِّ الكتابِ، والله أعلم.

**(53)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: **«﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: 62]؛**العاملُ في الظرفِ مُضمَرٌ، وفاعلُ «يُنادِي»: اللهُ تعالى، ويَحتمِلُ: أن يكونَ نداؤُهُ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ»([[195]](#footnote-195)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «ويَحتمِلُ أن يكونَ نداؤُهُ بواسطةٍ أو بغيرِ واسطةٍ»:

في هذا التردُّدِ نظَرٌ؛ والصوابُ: أنه نادَاهم بغير واسطة؛ لأنه إذا كان بغيرِ واسطةٍ، كان حقيقةً، وإذا كان بواسطةٍ، كان مجازًا؛ والأصل الحقيقة، ولا موجب للعدول عنها.

**(54)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾** [القصص: 68]؛ «ما»: نافيةٌ، **والمعنى**: ما كان للعبادِ اختيارٌ؛ إنما الاختيارُ والإرادةُ لله وحدَهُ؛ فالوقفُ على قولِه: ﴿**وَيَخْتَارُ**﴾ [القصص: 68].

**وقيل**: إنَّ «ما»: مفعولةٌ بـ «يَخْتَارُ»، ومعنى **﴿الْخِيَرَةُ**﴾ على هذا: الخَيْرُ والمصلَحةُ.

**وهذا يجري على قول المعتزِلة، وذلك ضعيف؛** لرفعِ ﴿**الْخِيَرَةُ﴾**؛ على أنها اسمُ «كان»، ولو كانتْ «ما» مفعولةً، لكان اسمُ «كان» مُضمَرًا يعودُ على «ما»، وكانت «الخِيَرَةُ» منصوبةً على أنها خبَرُ «كان».

وقد اعتذَرَ عن هذا مَن قال: إنَّ «ما» مفعولةٌ؛ بأنْ قال: تقديرُ الكلام: «يختارُ ما كان لهم الخِيَرَةُ فيه»، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ والمجرور؛**وهذا ضعيف**»([[196]](#footnote-196)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «ما»: نافيةٌ، والمعنى: ما كان للعبادِ اختيارٌ ...»، إلخ:

أصاب المؤلِّف في ترجيحِ أنَّ «ما» نافيةٌ، وفي تضعيفِ القولِ بأنها موصولةٌ.

وما أورَدَهُ على القولِ الثاني مِن جهةِ إعرابِ: **﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾،** صحيحٌ أيضًا، وكذا ما يَرِدُ عليه مِن جهةِ المعنى، وهو أنه يَلزَمُ أن يكونَ المعنى: يَخْتارُ ما فيه الخِيَرَةُ للعبادِ؛ وبهذا تمسَّك بعضُ المعتزِلةِ في قولهم بوجوبِ فعلِ الأصلَحِ على الله؛ كما أشار إليه المؤلِّف.

وقد اختار القولَ الأوَّلَ كثيرٌ من المفسِّرين؛ وهو الصواب، وقد رجَّحه ابنُ القيِّمِ مِن وجوهٍ؛ فانظُرْها في "زاد المعاد"([[197]](#footnote-197))، والله أعلم.

**(55)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ-رحمه الله-: «**﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾** [الروم: 27]؛ أي: الإعادةُ يومَ القيامةِ أهوَنُ عليه مِن الخَلْقةِ الأُولى؛ وهذا تقريبٌ لفهمِ السامعِ، وتحقيقٌ للبعثِ؛ فإنَّ مَن صنَعَ صنعةً أوَّلَ مرَّةٍ، كانت أسهَلَ عليه ثانيَ مرَّة، ولكنَّ الأمورَ كلَّها متساوِيةٌ عند الله؛ فإنَّ كلَّ شيءٍ على اللهِ يسيرٌ»([[198]](#footnote-198)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «هذا تقريبٌ لفهمِ السامعِ، وتحقيقٌ للبعثِ ...»، إلخ:

يريدُ: أنَّ أفعَلَ التفضيلِ ليس على بابه؛ فلا يدل على أن الإعادة أيسرُ على اللهِ مِن البَدْءِ: «الخَلْقِ الأوَّلِ»؛ لأنَّ قدرتَهُ تعالى على الأشياءِ واحدة، والأشياءُ بالنسبةِ لقدرتِهِ سواءٌ؛ فليس شيءٌ منها أيسَرَ على اللهِ مِن شيء، وإنما ذكَرَ أفعلَ التفضيلِ تقريبًا للمخاطَبِينَ؛ لأنَّ المستقِرَّ في عقولِهم أنَّ الإعادةَ أهوَنُ مِن البدءِ؛ وهذا توجيهٌ صحيح.

**وفي الآية: توجيهٌ آخَرُ صحيحٌ أيضًا؛** وهو أنَّ أفعَلَ التفضيلِ ليس على بابِهِ؛ أي: ليس المقصودُ منه المفاضَلةَ بين شيئَيْن، بل المرادُ إثباتُ الوصفِ؛ وعلى هذا: فقولُهُ تعالى: **﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾؛** أي: هَيِّنٌ عليه، فيكونُ مِن قبيلِ الصفةِ المشبَّهة؛ والله أعلم([[199]](#footnote-199)).

**(56)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾** [السجدة: 9]، عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه، وأُضِيفَتِ الرُّوحُ إلى اللهِ إضافةَ مِلْكٍ إلى مالكٍ، وقد يرادُ بها الاختصاصُ؛ لأنَّ الرُّوحَ لا يَعلَمُ كُنْهَهُ إلا اللهُ»([[200]](#footnote-200)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «﴿**وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ**﴾ [السجدة: 9]، عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه ...»، إلخ:

يريدُ المؤلِّفُ: أنَّ النفخَ في آدَمَ مِن الرُّوحِ عبارةٌ عن إيجادِ الحياةِ فيه، وهذا تأويلٌ للنَّفْخِ؛ فيَظهَرُ منه: أنه لا يُثبِتُ إضافةَ النفخِ إلى اللهِ؛ لأن من مذهبه نفيَ الأفعالِ الاختياريَّة عن الله تعالى.

ولا مُوجِبَ للعدولِ عن ظاهرِ القرآن؛ فاللهُ تعالى أضافَ نَفْخَ الرُّوحِ في آدَمَ إلى نفسِهِ المقدَّسةِ في ثلاثةِ مواضع:

في سورةِ الحِجْر؛ قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (28) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ**﴾.

وقال في سورةِ (ص): ﴿**إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ (71) فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ**﴾.

وقال في السَّجْدة: ﴿**ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ**﴾ [السجدة: 9]؛ أي: الإنسانَ الذي بدَأَهُ مِن طِينٍ، وهو آدَمُ؛ كما في آيتي الحِجْرِ، و(ص).

**وعليه:** فالنفخُ مِن أفعالِ اللهِ تعالى التي تكونُ بمشيئتِهِ سبحانه؛ فهو تعالى ينفُخُ فيما شاء، ما شاء، كيف شاء، والله أعلم([[201]](#footnote-201)).

**(57)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾** [سبأ: 50]؛ يعني: قُرْبَهُ تعالى بعلمِهِ وإحاطتِهِ»([[202]](#footnote-202)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «﴿**إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ**﴾ [سبأ: 50]؛ يعني: قُرْبَهُ تعالى بعلمِهِ وإحاطتِهِ»:

قولُهُ: «قُرْبَهُ بعلمِهِ وإحاطتِهِ»؛ معناه: إثباتُ القُرْبِ العامِّ؛ كالمعيَّةِ العامَّةِ المقتضيةِ للعلمِ، فيَؤُولُ المعنى إلى: أنه تعالى قريبٌ مِن كلِّ أحدٍ، ومِن كلِّ شيءٍ، كما أنَّه مع كلِّ أحدٍ، بعلمِهِ وإحاطتِهِ.

وهذا الذي ذهَبَ إليه المؤلِّفُ مِن إثباتِ القُرْبِ العامِّ الراجعِ إلى العلمِ، هو المناسِبُ لمذهبِ متأخري الأشاعرةِ؛ فإنَّهم لا يُثبِتُونَ للهِ قُرْبًا خاصًّا مِن بعضِ العبادِ؛ كالملائكةِ الذين عندَهُ؛ فليس أحدٌ مِن العبادِ أقربَ إليه مِن أحد([[203]](#footnote-203))؛ وذلك لقولِهم: «إنه تعالى في كلِّ مكانٍ أو لا داخل العالم ولا خارجه»؛ كما تقدَّم ذكرُ ذلك عنهم، وسبَقَ التعليقُ عليه عند كلام المؤلِّف على قولِهِ تعالى: ﴿**قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ**﴾ [النمل: 65]، والله أعلم.

**(58)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- عند تفسيرِ قولِه تعالى: **﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: 11]**:

«**فإنْ قيل**: إنَّ التعميرَ والنقصَ لا يَجتمِعانِ لشخصٍ واحدٍ؛ فكيف أعاد الضميرَ في قولِه: **﴿وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ**﴾ على الشخصِ المعمَّر؟

**فالجوابُ مِن ثلاثةِ أوجُه:**

**الأوَّل** - وهو الصحيحُ -: أنَّ المعنى: ما يُعمَّرُ مِن أحدٍ ولا يُنقَصُ مِن عُمُرِهِ إلا في كتابٍ؛ فوضَعَ «مِن مُعَمَّرٍ» في موضعِ «مِن أَحَدٍ»، وليس المرادُ شخصًا واحدًا، وإنما ذلك كقولِك: «لا يُعاقِبُ اللهُ عبدًا ولا يُثِيبُهُ إلا بحَقٍّ».

**والثاني:** أنَّ المعنى: لا يزادُ في عُمُرِ إنسانٍ ولا يُنقَصُ مِن عمرِهِ إلا في كتابٍ؛ وذلك أن يُكتَبَ في اللوحِ المحفوظِ: أنَّ فلانًا إنْ تصدَّقَ، فعمرُهُ سِتُّونَ سنةً، وإنْ لم يتصدَّقْ، فعمرُهُ أربعونَ؛ وهذا ظاهرُ قولِ رسولِ الله ﷺ: «**صِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي العُمُرِ»([[204]](#footnote-204))،** إلَّا أنَّ ذلك مذهبُ المعتزِلةِ القائلِينَ بالأَجَلَيْنِ، وليس مذهبَ الأشعريَّة، وقد قال كَعْبٌ حين طُعِنَ عُمَرُ: **«لَوْ دَعَا اللهَ، لَزَادَ فِي أَجَلِهِ»؛ فأنكَرَ الناسُ ذلك عليه؛ فاحتَجَّ بهذه الآيةِ**([[205]](#footnote-205))**.**

**والثالثُ**: أنَّ التعميرَ: هو كَتْبُ ما يُستقبَلُ مِن العُمُر، والنقصَ: هو كتبُ ما مضى منه في اللوحِ المحفوظِ؛ وذلك في حَقِّ كلِّ شخص»([[206]](#footnote-206)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-** في الوجهِ الثاني مِن وجوهِ مرجِعِ الضميرِ في قولِه: ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ**﴾: إنَّ المرادَ: مَن يُعمَّرُ بسببٍ؛ كالصَّدَقةِ، أو يُنقَصُ مِن عمرِهِ؛ لعدَمِ ذلك؛ فمَن تصدَّقَ أو وصَلَ رحمَهُ، زِيدَ في عمرِهِ، بخلافِ مَن ليس كذلك، واعترَضَ -رحمه الله- على هذا الوجهِ: بأنه يوافِقُ قولَ المعتزِلةِ القائلِينَ بالأجلَيْنِ، وأنه خلافُ قولِ الأشاعِرةِ.

ولا شكَّ: أنَّ قولَ المعتزِلةِ بأنَّ للإنسانِ أجلَيْنِ مكتوبَيْنِ؛ أحدُهما: معلَّقٌ على سببٍ، وهذا السبَبُ غيرُ معلومٍ لله، وغيرُ مكتوبٍ.

ولا ريبَ أنَّ هذا القولَ باطلٌ.

وأهلُ السُّنَّةِ يقولونَ بما دلَّت عليه السُّنَّةُ؛ بأنَّ طُولَ العمرِ قد يكون بسببٍ مِن قِبَلِ العبدِ؛ كالبِرِّ والصلةِ؛ فمَن عُمِّرَ بهذا السببِ، فالسبَبُ والمسبَّبُ قد سبَقَ بهما علمُ اللهِ وكتابُهُ؛ بمعنى: أنَّ اللهَ قد عَلِمَ وكتَبَ أنَّ هذا يطولُ عمرُهُ بذلك السبب، ويَعلَمُ سبحانه أنه لو لم يكنْ منه ذلك السببُ، لكان عمرُهُ دون ذلك**؛ فهما - عند أهل السُّنَّةِ - أجَلَانِ:**

أجَلٌ معلومٌ مكتوبٌ هو وسبَبُهُ؛ فلا يقَعُ سواهُ.

وأجَلٌ معلومٌ أنه لا يقَعُ لعدَمِ وقوعِ سببِه؛ فهو غيرُ مكتوب.

فعِلْمُ اللهِ شاملٌ لما كان وما يكونُ، وما لا يكونُ، لوكان كيف يكون.

وبذلك يُعلَمُ: أنه لا تغيُّرَ في علمِ اللهِ، ولا في كتابِهِ، ويمتنِعُ أن يحدُثَ ما يُوجِبُ ذلك؛ أي: التغييرَ في علمِ اللهِ وكتابِه.

**وأمَّا المعتزِلةُ: فقولُهم بالأجَلَيْنِ،** معناه - على ما ذكَرَهُ عنهم أبو منصورٍ الماتُرِيدِيُّ في "تفسيره"([[207]](#footnote-207)) - أنَّ اللهَ تعالى يَجعَلُ لكلِّ أحدٍ أجلَيْنِ، فإذا وصَلَ رَحِمَهُ، أماتَهُ في أبعَدَ الأجلَيْنِ، وإذا لم يصلْ، جعَلَ أجلَهُ الأوَّلَ.

قال أبو منصورٍ متعقِّبًا: «فهذا أمرُ مَن يَجهَلُ العواقبَ، فأمَّا مَن كان عالمًا بالعواقبِ، فلا؛ لأنَّه بُدُوٌّ ورجوعٌ عمَّا تقدَّم مِن الأمر». اهـ.

**ومِن فروعِ قولِ المعتزِلة:** أنَّ أفعالَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ لهم ولا مقدَّرةٍ([[208]](#footnote-208))، **ومِن فروعِ ذلك:** أنَّ المقتولَ مقطوعٌ عليه أجَلُهُ([[209]](#footnote-209)).

وأهلُ السُّنَّةِ يقولون: إنَّ المقتولَ ميِّتٌ بأجَلِهِ([[210]](#footnote-210)).

**(59)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ**﴾ [الصافات: 12]؛ أي: عَجِبْتَ يا محمَّدُ مِن ضلالِهم وإعراضِهم عن الحقِّ، أو عَجِبْتَ مِن قدرةِ اللهِ على هذه المخلوقاتِ العظامِ المذكورة.

وقرَأَ حمزةُ والكسائيُّ: **«عَجِبْتُ»** بضمِّ التاء([[211]](#footnote-211))، وأشكَلَ ذلك على مَن يقولُ: إنَّ التعجُّبَ مستحيلٌ على الله:

فتأوَّله بمعنى: أنه جعَلَهُ على حالٍ تَعَجَّبَ منها الناسُ.

وقيل: تقديرُهُ: قُلْ يا محمَّدُ: عَجِبْتُ.

وقد جاء التعجُّبُ مِن الله في القرآنِ والحديث؛ كقولِهِ -صلى الله عليه وسلم-: «**يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَ لَهُ صَبْوَة**ٌ»([[212]](#footnote-212))؛ وهو صفةُ فعلٍ.

وإنَّما جعَلُوهُ مستحيلًا على الله؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ التعجُّبَ استعظامٌ خَفِيَ سببُهُ، والصوابُ: أنه لا يَلزَمُ أن يكونَ خفيَّ السببِ، بل هو لمجرَّدِ الاستعظام؛ فعلى هذا لا يستحيلُ على الله»([[213]](#footnote-213)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «وأشكَلَ ذلك ...»، إلخ:

**أي: نِسْبةُ العَجَبِ إلى اللهِ؛** كما في القراءةِ المشارِ إليها، وهي قراءةٌ سبعيَّة؛ أي: أشكَلَ ذلك على نفاةِ العَجَبِ عن اللهِ، وهم كلُّ مَن ينفي قيامَ الصفاتِ الفعليَّةِ بالله؛ كالأشاعِرةِ، والكُلَّابيَّةِ([[214]](#footnote-214)) والماتُرِيدِيَّةِ([[215]](#footnote-215))، وهم الذين عناهُمُ المؤلِّفُ بقولِه: «إنَّهم يقولونَ: إنَّ التعجُّبَ مستحيلٌ على الله؛ لأنه استعظامُ شيءٍ خَفِيَ سببُهُ».

وقد خالَفَهم المؤلِّفُ في تفسيرِ التعجُّبِ، فجوَّزه على الله، واستشهَدَ له ببعضِ ما جاء في السُّنَّة؛ وقد أصاب في ذلك.

والذين نفَوُا العجَبَ عن الله، أوَّلوا ما جاء في القرآنِ والسُّنَّة، مما يدُلُّ على إثباتِ العجَبِ بتأويلاتٍ، منها ما أورَدَهُ المؤلِّف؛ فجمَعُوا بين التعطيلِ بنفيِ الصفاتْ، والتحريفِ بتأويلِ الآياتْ.

والجاري على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: إثباتُ العجَبِ مِن اللهِ([[216]](#footnote-216))، كغيرِهِ مِن الصفاتِ التي ورَدَ بها الكتابُ والسُّنَّة؛ كالغضَبِ والرضا، والمحبَّةِ والكَرَاهة، وليس شيءٌ مِن ذلك يُشبِهُ صفاتِ المخلوقِين، فليس عَجَبُ اللهِ كعَجَبِ المخلوق، ولا حبُّه كحبِّه، ولا رضاهُ كرضاه، وهذا هو الحقُّ الذي قامت عليه الأدلَّةُ مِن الكتاب والسُّنَّة.

**(60)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾** [الزمر: 7]؛ تأوَّل الأشعريَّةُ هذه الآيةَ على وجهَيْنِ:

**أحدُهما:** أن الرِّضَا بمعنى الإرادةِ، ويعني بـ «عِبَادِهِ»: مَن قضَى اللهُ له بالإيمانِ والوفاةِ عليه؛ فهو كقولِه: ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ**﴾ [الحجر: 42].

**والآخَرُ:** أنَّ الرضا غيرُ الإرادة، والعبادُ على هذا للعمومِ؛ أي: لا يَرضَى الكفرَ لأحدٍ مِن البشَر، وإنْ كان قد أراد أن يقَعَ مِن بعضِهم؛ فهو لم يَرْضَهُ دِينًا ولا شَرْعًا، وأرادَهُ وقوعًا ووجودًا.

وأمَّا المعتزِلةُ: فالرِّضا عندهم بمعنى الإرادة، والعبادُ على العموم؛ جَرْيًا على قاعدتِهم في القَدَرِ وأفعالِ العباد»([[217]](#footnote-217)).

**ت**

ذكَرَ المؤلِّفُ الوجهَيْنِ عن الأشاعرة، ولم يرجِّح، والصوابُ هو القولُ الثاني، وهو أنَّ الرضا غيرُ الإرادةِ، وأنه لا تلازُمَ بين الرضا والإرادةِ الكونيَّة؛ وعلى هذا: فاللهُ لا يرضى الكفرَ لأحدٍ مِن عباده، وإنْ كان قد يشاؤُهُ مِن بعضهم؛ فالكافِرُ قد شاء اللهُ منه الكفرَ، وإنْ كان لا يرضاهُ منه؛ وهذا يوافِقُ قولَ أهلِ السُّنَّة([[218]](#footnote-218)).

**(61)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: **﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10]:**

«وذلك على وجهِ التخييلِ والتمثيلِ؛ يريدُ: أنَّ يَدَ رسولِ الله ﷺ التي تعلو أيديَ المبايِعِينَ له هي يَدُ اللهِ في المعنى، وإنْ لم تكن كذلك في الحقيقةِ، وإنما المرادُ: أنَّ عَقْدَ ميثاقِ البَيْعةِ مع الرسولِ -صلى الله عليه وسلم- كعَقْدِهِ مع الله؛ كقولِهِ: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾ [النساء: 80].

وتأوَّل المتأوِّلونَ ذلك: بأنَّ يَدَ اللهِ معناها: النِّعْمةُ أو القوَّة؛ وهذا بعيدٌ هنا»([[219]](#footnote-219)).

**ت**

**قولُهُ:** «وذلك على وجهِ التخييلِ والتمثيلِ ...»، إلخ:

قد أحسَنَ المؤلِّفُ في ترجيحِ هذا الرأي، وتنظيرِ الآيةِ بقولِهِ تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ**﴾ [النساء: 80]، وأحسَنَ في ردِّه قولَ المتأوِّلينَ اليَدَ بالنِّعْمة([[220]](#footnote-220)).

وما رجَّحه هو ما ذكَرَهُ ابنُ القيِّم -رحمه الله-، والآيةُ مع هذا تدُلُّ على إثباتِ اليدِ للهِ تعالى ([[221]](#footnote-221)).

**(62)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ**﴾ [الحجرات: 11] يريدُ بـ «الِاسْمِ»: أنْ يسمَّى الإنسانُ فاسقًا، بعد أن سُمِّيَ مؤمِنًا؛ **وفي ذلك ثلاثةُ أوجه**:

**أحدُها**: استقباحُ الجمعِ بين الفسوقِ وبين الإيمانِ؛ فمعنى ذلك: أنَّ مَن فعَلَ شيئًا مِن هذه الأشياءِ التي نُهِيَ عنها، فهو فاسقٌ، وإنْ كان مؤمِنًا.

**والآخَر**: بئسَ ما يقولُهُ الرَّجُلُ للآخَرِ: «يا فاسقُ» بعد إيمانِه؛ كقولِهم لمن أسلَمَ مِن اليهود: «يا يهوديُّ».

**الثالثُ:** أن يُجعَلَ مَن فسَقَ غيرَ مؤمِنٍ؛ وهذا على مذهبِ المعتزِلة»([[222]](#footnote-222)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ:** «الثالثُ: أن يُجعَلَ مَن فسَقَ غيرَ مؤمِنٍ ...»، إلخ:

الفرقُ بين الوجهِ الثاني والثالثِ: أنَّ المراد بالوجهِ الثاني: مَن أطلَقَ على أخيهِ: «فَاسِق»؛ على وجهِ السَّبِّ مغايَظةً له لخصومةٍ بينهما.

فأمَّا الثالثُ، فمعناه: الحكمُ على المسلِمِ العاصي: بأنه فاسِقٌ، وليس بمؤمِنٍ، فيُخرِجُهُ عن الإيمان، ويَجعَلُهُ في منزِلةٍ بين الإيمانِ والكفر؛ وهذا - كما قال المؤلِّفُ - على مذهَبِ المعتزِلة؛ فإنهم يَجعَلُونَ مرتكِبَ الكبيرةِ في منزِلةٍ بين المنزِلَتَيْنِ، لا هو مؤمِنٌ، ولا هو كافرٌ([[223]](#footnote-223)):

فخالَفُوا أهلَ السُّنَّةِ الذين يقولونَ: «إنَّ مرتكِبَ الكبيرةِ معه أصلُ الإيمان؛ فهو مؤمِنٌ ناقصُ الإيمان»([[224]](#footnote-224)).

وخالَفُوا الخوارجَ الذين يقولونَ: «مرتكِبُ الكبيرةِ كافِرٌ»([[225]](#footnote-225)).

ثم يتفِقُ الخوارجُ والمعتزِلةُ على حُكْمِهِ في الآخِرة، وهو الخلودُ في النار([[226]](#footnote-226)).

**(63)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾ [النجم: 8]:

«وهذا الذي ذكَرْنا: أنَّ هذه الضمائرَ المتقدِّمةَ لجبريلَ، هو الصحيحُ، وقد ورَدَ ذلك عن رسولِ اللهِ ﷺ في الحديثِ الصحيح([[227]](#footnote-227)).

**وقيل:** إنَّها للهِ تعالى؛ وهذا القولُ يَرُدُّ عليه الحديثُ والعقلُ؛ إذْ يجبُ تنزيهُ اللهِ تعالى عن تلك الأوصافِ مِن الدُّنُوِّ والتدلِّي وغيرِ ذلك»([[228]](#footnote-228)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ:** «وهذا الذي ذكَرْنا: أنَّ هذه الضمائرَ المتقدِّمةَ لجبريلَ، هو الصحيحُ ...»، إلخ:

قد أصاب المؤلِّفُ في تصحيحِهِ أنَّ الضمائرَ في الآياتِ لجبريلَ عليه السلام.

**وأمَّا قولُهُ** في تضعيفِ القولِ الثاني: أنَّ الضمائرَ تعودُ إلى اللهِ: «إنَّ هذا القولَ يَرُدُّ عليه الحديثُ والعقلُ»:

يريدُ بالحديثِ: ما رواه البخاريُّ([[229]](#footnote-229))، عن عائشةَ -رضي الله عنها- لمَّا سُئِلَتْ عن قولِه: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾، قالت: «ذَاكَ جِبْرِيلُ».

وأمَّا قولُ المؤلِّفِ: «والعقلُ»، فمعناه: أنَّ العقلَ يَدُلُّ على امتناعِ الدُّنُوِّ مِن اللهِ تعالى؛ وهذا يجري على مذهبِ مَن ينفي علوَّ اللهِ فوق المخلوقات، وينفي قيامَ الأفعالِ الاختياريَّةِ به سبحانه.

وهذا خلافُ ما دلَّت عليه نصوصُ الكتابِ والسُّنَّةِ مِن علوِّهِ تعالى فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ، وأنه فعَّالٌ لما يريد، والله أعلم([[230]](#footnote-230)).

**(64)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾** [الحديد: 3]؛ أي: ليس لوجودِهِ بدايةٌ، ولا لبقائِهِ نهايةٌ.

**﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾** [الحديد: 3]:

أي: **«الظاهرُ»** للعقولِ بالأدلَّةِ والبراهينِ الدالَّةِ عليه، **«الباطنُ»** الذي لا تُدرِكُهُ الأبصارُ، **أو «الباطِنُ»:** الذي لا تَصِلُ العقولُ إلى معرِفةِ كُنْهِ ذاتِه.

**وقيل:** **«الظَّاهِرُ»:** العالي على كلِّ شيء؛ فهو مِن قولِكَ: «ظَهَرْتُ على الشيءِ»: إذا عَلَوْتَ عليه، **و«البَاطِنُ»:** الذي بطَنَ كلَّ شيءٍ؛ أي: عَلِمَ باطنَهُ.

**والأوَّلُ أظهَرُ وأرجَح**»([[231]](#footnote-231)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ:** «والأوَّلُ أظهَرُ وأرجَح»:

يريد: القولَ الأوَّلَ في تفسيرِ الظاهِرِ والباطِنِ مِن أسماءِ الله، والصوابُ في تفسيرِ هذَيْنِ الاسمَيْنِ هو القولُ الثاني؛ لأنه الموافِقُ لتفسيرِهِ -صلى الله عليه وسلم-؛ إذْ قال في الدعاءِ: «**وَأَنْتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ؛ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»([[232]](#footnote-232)).

وإنَّما رجَّح المؤلِّفُ القولَ الأوَّلَ؛ فرارًا مِن إثباتِ علوِّه تعالى بذاتِهِ فوقَ مخلوقاتِهِ، ونفيُ ذلك هو مذهبُ الأشاعِرةِ، وإثباتُهُ هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ؛ كما تقدَّم قريبًا ([[233]](#footnote-233)).

**(65)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في تفسيرِ قولِهِتعالى**: ﴿وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً﴾ [الحديد: 27]**:

«وإعرابُ «رَهْبَانِيَّةً»: معطوفٌ على «رَأْفَةً وَرَحْمَةً»؛ أي: جعَلَ اللهُ في قلوبِهم الرأفةَ والرحمةَ والرهبانيَّةَ، و«ابْتَدَعُوهَا»: صفةٌ للرهبانيَّة، والجَعْلُ هنا بمعنى الخَلْقِ.

والمعتزِلةُ يُعرِبونَ: «رَهْبَانِيَّةً» مفعولًا بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُه: «ابْتَدَعُوهَا»([[234]](#footnote-234))؛ لأنَّ مذهبَهَم: أنَّ الإنسانَ يخلُقُ أفعالَهُ؛ فأعرَبُوها على مذهَبِهم، وكذلك أعرَبَها أبو عليٍّ الفارسيُّ([[235]](#footnote-235))، وذكَرَ الزمخشريُّ الوجهَيْن([[236]](#footnote-236))»([[237]](#footnote-237)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ:** «وإعرابُ «رَهْبَانِيَّةً»: معطوفٌ على «رَأْفَةً وَرَحْمَةً» ...»، إلخ:

تضمَّن كلامُ المؤلِّفِ ذكرَ الوجهَيْنِ في إعرابِ «رَهْبَانِيَّةً»؛ هل هي عطفٌ على «رَأْفَةً وَرَحْمَةً»، أو نصبٌ على الاشتغالِ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ ما بعده، والتقديرُ: وابتدَعُوا رهبانيَّةً؟ ورجَّح المؤلِّفُ الوجهَ الأوَّل، ونسَبَ الثانيَ للمعتزِلة؛ حيثُ زعَمُوا أنَّ ذلك لئلا يتعلَّقَ الجَعْلُ - بمعنى الخلقِ - بالرهبانيَّةِ، وهي مِن فعلِ العبدِ، وعندَهم: أنَّ العبدَ هو الذي يخلُقُ فعلَهُ.

والإعرابَ الثانيَ هو الراجِحُ، وقد ذهَبَ إليه جَمْعٌ؛ كالزَّجَّاجِ([[238]](#footnote-238)) والعُكْبَريِّ([[239]](#footnote-239))، والبغويِّ([[240]](#footnote-240)) والقُرْطُبيِّ([[241]](#footnote-241))، وابنِ القيِّمِ([[242]](#footnote-242)) وابنِ عاشورٍ([[243]](#footnote-243)) وغيرِهم؛ وذلك لأنَّ مفعولَ «جعَلَ» في الآيةِ مقيَّدٌ في القلوبِ: ﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ**﴾ [الحديد: 27]، والرهبانيَّةٌ: سلوكٌ ظاهِرٌ، وليس في إعرابِ «رهبانيَّةً» على الوجهِ الثاني، حجَّةٌ للمعتزِلة، ولا منفعةٌ للمخالِف؛ قاله الشيخُ الطاهِرُ بنُ عاشورٍ رحمه الله([[244]](#footnote-244)).

**(66)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «**﴿وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾ [الملك: 27]:** تَفْتَعِلُونَ مِن الدعاء؛ أي: تطلُبُونَ وتستعجِلُونَ به، والقائلون لذلك: الملائكةُ، أو يقالُ لهم بلسانِ الحالِ»([[245]](#footnote-245)).

**ت**

**قولُهُ تعالى:** ﴿**وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾** [الملك: 27]:

نظيرُهُ قولُهُ سبحانه: ﴿**هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾ [الذاريات: 14]؛ وهذا معنى ما قاله المؤلِّفُ: أنه افتِعالٌ مِن الدعاءِ؛ بمعنى: طَلَبِ الشيءِ، وعُدِّيَ بالباءِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾ [المعارج: 1].

**وقولُ المؤلِّفِ:** «والقائلون لذلك: الملائكةُ، أو يقالُ لهم بلسانِ الحالِ»:

منشَأُ هذا التردُّدِ: أنَّ الفعلَ مبنيٌّ للمفعولِ: «قِيلَ»؛ فيَحتمِلُ ما ذكَرَهُ المؤلِّفُ، ويَحتمِلُ أنَّ القائلَ هو اللهُ؛ توبيخًا للكافِرِين؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [الأحقاف: 34]، والله أعلم.

**(67)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾ [القلم: 42]؛قال المتأوِّلون: ذلك عبارةٌ عن هَوْلِ يومِ القيامةِ وشِدَّتِه، وفي الحديثِ الصحيحِ، عن رسولِ اللهِ ﷺ؛ أنه قال: «**يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ القِيَامَةِ: لِتَتَّبِعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ؛ فَيَتَّبِعُ الشَّمْسَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ القَمَرَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ كُلُّ أَحَدٍ مَا كَانَ يَعْبُدُ، ثُمَّ تَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ وَغُبَّرَاتٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، مَعَهُمُ مُنَافِقُوهُمْ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا شَأْنُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَنْتَظِرُ رَبَّنَا، قَالَ: فَيَجِيئُهُمُ اللهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي عَرَفُوهُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُونَهُ بِعَلَامَةٍ تَرَوْنَهَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ سَاقٍ، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ أَنْتَ رَبُّنَا، وَيَخِرُّونَ لِلسُّجُودِ، فَيَسْجُدُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَتَرْجِعُ أَصْلَابُ المُنَافِقِينَ عَظْمًا وَاحِدًا، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سُجُودًا**»([[246]](#footnote-246))، وتأويلُ الحديثِ كتأويلِ الآيةِ»([[247]](#footnote-247)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾ [القلم: 42]؛قال المتأوِّلون: ذلك عبارةٌ عن هَوْلِ يومِ القيامةِ وشِدَّتِهِ ...»، إلخ:

اكتفى المؤلِّف -رحمه الله- بذكرِ قولِ المتأوِّلين في الآية، وهو أنَّ معنى «يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»؛ أي: يُكشَفُ عن هَوْلِ يومِ القيامة، والساقُ على هذا هي الشِّدَّةُ، ومِن معاني الساق في اللغة: الشِّدَّةُ([[248]](#footnote-248))؛ كقولِه تعالى: ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ**﴾ [القيامة: 29]؛ أي: اتصَلَتِ الشِّدَّةُ بالشِّدَّةِ عند الموت([[249]](#footnote-249))، وذكَرَ المؤلِّفُ الحديثَ، وأجراه مُجْرَى الآية.

**والقولُ الثاني** - الذي أعرَضَ عنه المؤلِّفُ -: أنَّ المرادَ بالساقِ: ساقُ اللهِ تعالى؛ كما في روايةٍ في الصحيحِ: «**فَيَكشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ**»([[250]](#footnote-250))؛ فالحديثُ يفسِّرُ الآيةَ، فيكونُ معناها: يومَ يَكشِفُ ربُّنا عن ساقِه.

**ويؤيِّدُ ذلك:** أنه حينئذٍ يسجُدُ له كلُّ مَن كان يسجُدُ في الدنيا استجابةً وطاعة، ويَعجِزُ المنافِقونَ عن السجود؛ كما يدُلُّ لذلك الآيةُ والحديث، والآيةُ تَحتمِلُ القولَيْن، وتفسيرُها بما دَلَّ عليه الحديثُ أولى؛ فإنَّ السُّنَّةَ تفسِّرُ القرآن([[251]](#footnote-251)).

**(68)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**ذِي الْمَعَارِجِ**﴾ [المعارج: 3]: جمعُ مَعْرَجٍ، وهو المَصعَدُ إلى عُلْوٍ؛ كالسُّلَّمِ والمَدارِجِ التي يُرتقَى بها.

**قال ابن عطيَّة:** «هي هنا مستعارةٌ في الفضائلِ والصفاتِ الحَمِيدة، **وقيل:** هي المَرَاقِي إلى السماءِ»([[252]](#footnote-252))؛ وهذا أظهَرُ؛ لأنه فسَّرها بما بعدَها مِن عروجِ الملائكةِ والرُّوحِ إليه؛ أي: إلى عرشِهِ، ومِن حيثُ تَهبِطُ أوامرُهُ وقضاياه؛ فالعروجُ: هو مِن الأرضِ إلى العَرْش»([[253]](#footnote-253)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «قال ابنُ عطيَّة: «هي هنا مستعارةٌ في الفضائلِ والصفاتِ الحَمِيدة»:

يريدُ ابنُ عطيَّةَ: أنَّ المعارِجَ أمورٌ معنويَّةٌ، وهي صفاتُ الكمالِ؛ فلا تدلُّ على علوِّ الذاتِ في حقِّه تعالى، بل على علوِّ القَدْر، وهذا يتفِقُ مع مذهبِ نفاةِ علوِّ اللهِ بذاتِه.

ولكنَّ ابنَ جُزَيٍّ -رحمه الله- رجَّح أنَّ المعارجَ هي المَصاعِدُ إلى السماء؛ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾ [المعارج: 4]، ولكنه قال: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾؛ أي: إلى عرشِهِ.

وهذا تأويلٌ بصرفِ الكلامِ عن ظاهِرِه، وهو أنها تعرُجُ إلى الله، ولا مُوجِبَ لهذا التأويلِ إلا النَّزْعةُ إلى نفيِ العلوِّ الذي هو مذهَبُ القومِ.

وقد جاء في السُّنَّةِ: ما يشهدُ لظاهِرِ الآية، وهو قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، وفيه: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي** ...»؛ الحديثَ([[254]](#footnote-254)).

والصوابُ في الآيةِ: أنَّ الملائكةَ والرُّوحَ تَعرُجُ إلى اللهِ([[255]](#footnote-255)).

**(69)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**﴾ [الإنسان: 3]؛ أي: سبيلَ الخيرِ والشرِّ؛ ولذلك قسَمَ الإنسانَ إلى قسمَيْنِ: شاكرٍ وكفورٍ، وهما حالانِ مِن الضميرِ في: **﴿هَدَيْنَاهُ**﴾.

**و«الهُدَى» هنا** بمعنى: بيانِ الطريقَيْنِ، ومَوهِبةِ العقلِ الذي يُميَّزُ به بينَهما.

**ويَحتمِلُ:** أن يكونَ بمعنى الإرشادِ؛ أي: هَدَى المؤمِنَ للإيمانِ، والكافِرَ للكفرِ؛ ﴿**قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ**﴾»([[256]](#footnote-256)).

**ت**

**قولُ المؤلِّفِ -رحمه الله-:** «ويَحتمِلُ: أن يكونَ بمعنى الإرشادِ ...»، إلخ:

يريدُ: أنَّ الهُدَى في قولِه: **﴿هَدَيْنَاهُ**﴾، يَحتمِلُ أن يكونَ بمعنى: أرشدناهُ:

فإنْ كان الإرشادُ عنده بمعنى: دَلَلْناهُ، فهو بمعنى البيانِ؛ وهو المعنى الأوَّلُ الذي ذكَرَهُ المؤلِّف.

وإنْ كان بمعنى: دَعَوْناهُ إليه، فلا يصحُّ؛ فإنه تعالى لا يدعو إلا إلى سبيلِ الحقِّ، وطريقِ الخير.

**وعلى هذا:** فالصوابُ: أنَّ «الهُدَى» بمعنى البيانِ، وهو المعنى الأوَّلُ الذي قدَّمه المؤلِّف.

**وقولُه: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾** [النساء: 78]؛ أي: الهُدَى والضلالُ، والكفرُ والإيمانُ؛ كلٌّ مِن عندِ الله؛ أي: بقَدَرِهِ ومشيئتِه، وهذا هو معنى الإيمانِ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه.

**وقولُه: «ومَوهِبةِ العقلِ الذي يُميَّزُ به بينَهما»،** لعلَّه يريدُ: أنَّ العقلَ مما يُميَّزُ به بين طريقِ الخيرِ وطريقِ الشرِّ، لا أنه يستقِلُّ بذلك، بل التمييزُ التامُّ بين الطريقَيْنِ إنما يكونُ بما بعَثَ اللهُ به رسولَهُ مِن الهُدَى ودِينِ الحقّ: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾ [الشورى: 52].

**(70)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى**﴾ [الليل: 12]؛ أي: بيانَ الخيرِ والشرِّ، وليس المرادُ الإرشادَ عند الأشعريَّةِ؛ خلافًا للمعتزِلةِ»([[257]](#footnote-257)).

**ت**

انظر التعليقَ الذي قبلَ هذا، وهو التاسعُ والستُّون؛ فإنَّ كلامَ المؤلِّفِ هنا نظيرُ كلامِهِ على آيةِ الإنسان: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان: 3].

**(71)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله-: «﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾ [العاديات: 6]؛ هذا جوابُ القسَمِ، و«الكَنُودُ»: الكفورُ للنِّعْمة؛ فالتقديرُ: إنَّ الإنسانَ لِنِعْمةِ ربِّه لكفورٌ، و«الإنسان»: جِنْسٌ.

**وقيل**: «الكَنُودُ»: العاصي.

**وقال بعضُ الصوفيَّة:** «الكَنُودُ»: الذي يعبُدُ اللهَ على عِوَضٍ»([[258]](#footnote-258)).

**ت**

**قولُهُ:** «وقال بعضُ الصوفيَّةِ: الكَنُودُ: الذي يعبُدُ اللهَ على عِوَضٍ»:

معناه عندهم: الذي يعبُدُ اللهَ رَغْبةً في الثوابِ، وخَوْفًا مِن العقابِ؛ وهذا مذمومٌ عندهم.

وقولهم هذا هو مِن بِدَعِهم، لكنَّ المؤلِّفَ -رحمه الله- حكاه، ولم يعلِّق عليه([[259]](#footnote-259)).

**(72)**

ن

قال ابنُ جُزَيٍّ -رحمه الله- في ختامِ الكتاب: «وأنا أَرغَبُ إلى الله، كما أعانَنِي بفضلِهِ على هذا الكتابْ، أن يَجعَلَهُ مُوجِبًا لدخولي الجَنَّةَ مِن غيرِ حسابٍ ولا عذابْ؛ بحُرْمةِ القرآنِ العظيمْ، وشفاعةِ محمَّدٍ رسولِهِ المصطفَى الكريمْ».

**ت**

**قولُه:** «بحُرْمةِ القرآنِ العظيمْ، وشفاعةِ محمَّدٍ رسولِهِ المصطفَى الكريمْ»:

كان الأَوْلى بالمؤلِّفِ -رحمه الله- التوسُّلُ إلى اللهِ بأسمائِهِ وصفاتِهِ؛ كما قال تعالى: ﴿**وَلِلهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: 180]، وكما جاء في السُّنَّة: «**اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ...**»؛ الحديثَ([[260]](#footnote-260)).

وما ذكَرَهُ مِن التوسُّلِ بحُرْمةِ القرآنِ وشفاعةِ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، لا دليلَ عليه؛ فغفَرَ اللهُ له، ورَحِمَهُ، وضاعَفَ مَثُوبَتَه([[261]](#footnote-261)).

هذا ما تيسر إملائه، وكان آخر ذلك يومِ الثلاثاء، ثالثَ عشَرَ جُمَادى الآخِرة، لعام 1437هـ، ولله الحمد والمنة.

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

1. الإبانة الكبرى لابن بطة، جماعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
2. الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى، 1397هـ.
3. اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم، تحقيق د. عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية – الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ / 1988م.
4. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
5. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ.
6. الاستقامة، ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى 1404هـ.
7. الأسماء والصفات، البيهقي، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة-المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م.
8. الاعتصام، الشاطبي، جماعة من المحققين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
9. إعلام الموقعين لابن القيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م.
10. إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11. اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية، تحقيق د . ناصر العقل، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة السابعة، 1419هـ - 1999م.
12. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية، الرياض، 1403هـ.
13. الإيمان، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1421هـ -2000م.
14. الإيمان، ابن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.
15. الإيمان، ابن تيمية، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان- الأردن، الطبعة الخامسة، 1416هـ/1996م.

(ب)

1. بدائع الفوائد، ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.
2. البداية والنهاية لابن كثير، دار هجر، الطبعة لأولى، 1418 هـ - 1997 م.
3. بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى، 1426هـ.
4. بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى 1418هـ-1997م.

(ت)

1. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمـــــذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفــوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.
2. التدمرية، ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة السادسة 1421هـ / 2000م.
3. تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى، 1406 – 1986.
4. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م.
5. التوحيد وإثبات صفات الرب، ابن خزيمة، تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، الطبعة الخامسة، 1414هـ - 1994م.
6. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ -2000 م.

(ج)

1. جامع البيان في تفســــير القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
2. جامع العلــــوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة 1419هـ.

(ح)

1. الحجة في بيان المحجة، الأصبهاني التيمي، تحقيق ربيع المدخلي، دار الراية-السعودية/الرياض، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م.
2. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

(خ)

1. خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية – الرياض.

(د)

1. درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق د . محمد رشاد سالم، جامعة الإمام بالرياض، الطبعة الثانية، 1411 هـ - 1991 م.
2. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، الحافظ ابن حجر، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ/ 1972م.
3. الدر المنثور، السيوطي، دار الفكر – بيروت.
4. دقائق التفسير، ابن تيمية، تحقيق د. د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، 1404هـ.

(ر)

1. الرسالة التدمرية، أبو العباس أحمد بن تيمية، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثالثة، 1400هـ.
2. رياض الصالحين، أبو زكريا يحيي بن شرف النووي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.

(ز)

1. زاد المعاد لابن القيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون, 1415هـ /1994م.
2. الزهد، أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م.
3. الزهد، عبد الله بن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت.

(س)

1. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1392هـ.
2. السنة، عبد الله بن أحمد، تحقيق د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم – الدمام، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
3. السنة، أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1989م.
4. السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.
5. السنة اللالكائي = شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة، 1423هـ / 2003م.
6. السنن الكبرى، النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
7. السنن الكبرى، البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
8. سنن الترمذي، أبو عيــسى الترمذي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998 م.
9. سنن أبي داود، أبو داود ســـليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
10. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
11. سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شـــعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986.
12. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1405هـ.

(ش)

1. شرح الأصبهانية، ابن تيمية، تحقيق د محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى 1430 هـ.
2. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م.
3. شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيي بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، 1392.
4. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة العاشرة، 1417هـ - 1997م.
5. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض-السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.
6. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
7. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: 1398هـ/1978م.

(ص)

1. الصحاح، الجواهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ‍ - 1987 م.
2. صحيح أبي داود – الأم، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
3. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إســــماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، 1422هـ.
4. صحيح الترغيب والترهيب، المنذري، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
5. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، 1399هـ.
6. صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
7. صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.
8. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
9. صحيح الكلم الطيب لابن تيمية، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1400هـ..
10. الصواعق المرسلة، ابن القيم، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة -الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.

(ظ)

1. ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، سفر الحوالي، دار الكلمة، الطبعة الأولى، 1420 هـ / 1999 م.

(ع)

1. علل ابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
2. علل الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م.
3. العلل الكبير للترمذي، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

 (غ)

1. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

(ف)

1. فتح الباري، ابن رجب الحنبلي، جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.
2. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ .
3. الفتوى الحموية، تحقيق د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي – الرياض، الطبعة الثانية 1425هـ / 2004م.
4. فيض القدير شرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.

(ق)

1. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، 1421هـ/2001م.

(ل)

1. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ

(م)

1. مجمع الزوائد، الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414 هـ، 1994 م.
2. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب ابن قاسم، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
3. مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، تحقيق د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي، أضواء السلف – الرياض.
4. مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، 1416 هـ - 1996م.
5. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
6. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله النيسابوري الحاكم، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411 – 1990.
7. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.
8. المسند، الحميدي، تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1996 م.
9. مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
10. مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ
11. المعجم الكبير، الحافظ أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية.
12. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
13. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ / 1995 م.
14. منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، أشرفت على طباعته جامعة الإمام، الطبعة الأولى، 1406هـ.

(ن)

1. النبوات، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.
2. نقض الدارمي على المريسي، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.
3. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي و طاهر أحمد الزاوى، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

**فهرس الموضوعات**

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | رقم الصفحة |
| مقدمة المؤلف | 2 |
| مقدمة التحقيق | 3 |
| منهج التحقيق | 5 |
| ترجمة موجزة لابن جزي | 7 |
| التعليق (1) مناقشة ابن جزي في تفسيره للإيمان. | 10 |
| التعريف بالمرجئة –هامش- | 10 |
| ذكر طوائف المرجئة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية – هامش- | 10 |
| الإحالة إلى كتب المؤلف التي تناول فيها فروع مسألة الإيمان بالتفصيل – هامش- | 11 |
| التعليق (2) مناقشة ابن جزي في صفة الحياء لله وتصويب رأيه الموافق لأهل السنة في إثبات هذه الصفة وترك تأويلها. | 13 |
| التعليق (3) مناقشة ابن جزي في تفريقه بين الخاصة والعامة في مقاصد الذكر وما يوهمه كلامه من أن الخاصة لا طمع لهم في الأجور. | 15 |
| التعريف بالصوفية – هامش- | 16 |
| إبطال دعوى الصوفية: أن العارف لا يعبد الله طمعًا في جنته ولا خوفًا من ناره، وذكر كلامٍ مهم لشيخ الإسلام في الهامش. | 16 |
| التعليق (4) مناقشة ابن جزي في ذكر الله بالاسم المفرد «اللهُ، اللهُ». | 17 |
| التعليق (5) مناقشة ابن جزي في معنى «الواحد» وجريه على طريقة المتكلمين في تقسيم التوحيد. | 19 |
| التعريف بالمعتزلة – هامش- | 20 |
| التعريف بالجهمية والأشاعرة – هامش-  | 22 |
| مناقشة حقيقة الأسباب وتأثيرها في مسبباتها | 22 |
| التعليق (6) مناقشة ابن جزي في مراتب «الشكر» وسلوكه طريقة الصوفية.  | 25 |
| التعليق (7) مناقشة ابن جزي في درجات «المحبة» وعلاقتها بمقام «الخوف والرجاء والتوكل».  | 26 |
| كلام نفيس لابن القيم في العلاقة بين المحبة والخوف – هامش- | 27 |
| التعليق (8) مناقشة ابن جزي في نفي الكلام في قوله الله: ﴿**وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ**﴾. | 28 |

|  |  |
| --- | --- |
| التعليق (9) مناقشة ابن جزي في تقييد استجابة الدعاء بموافقة القدر؛ وبيان ما فيه من إجمال. | 29 |
| التعليق (10) مناقشة ابن جزي في تفسير قول الله تعالى: ﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ وتصويب ما ذكره من الوجوه مع ذكر أقربها للصواب. | 31 |
| التعليق (11) مناقشة ما أورده ابن جزي من الوجوه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ وذكر سياق مجيء «الوجه» في الآيات؛ وبيان دلالة كل منها بحسب سياقها. | 32 |
| تعريف التأويل في اصطلاح المتكلمين –هامش- | 32 |
| التعريف بالمفوضة وذكر مذهبهم في الصفات – هامش- | 32 |
| قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ ليست من آيات الصفات؛ ونقل كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية – هامش- | 33 |
| «الوجه» فيها دلالة على الصفة بمفردها، ودلالة على المعنى بسياقها وتركيبها، وكذا غيرها من الصفات. | 34 |
| تعريف المتشابه عند المفوضة. | 34 |
| التعليق (12) مناقشة ابن جزي في صفة «الإتيان» لله، وبيان ما في كلامه من خلل واضطراب. | 35 |
| آيات الصفات ليست من المتشابه الذي لا يُعلم معناه؛ وتحرير مذهب السلف في آيات الصفات | 36 |
| إبطال نسبة التفويض للسلف | 36 |
| معنى قولِه: ﴿**فِي ظُلَلٍ**﴾ وإزالة ما يُتوهَّمُ فيها مِن إشكالٍ أو تشابُه. | 37 |
| التعليق (13) مناقشة ابن جزي في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿**وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾ وتصويب ما ذكره عن دلالة القبض والبسط. | 38 |
| التعليق (14) مناقشة ابن جزي في اقتصاره على ذكر أحد وجهي تفسير قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]. وإغفال الآخر، وهو الأرجح. | 39 |
| التعليق (15) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى في شأن عيسى: **﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾** وعدوله عن ظاهر اللفظ الدال على علو الله بتفسيره بلازمه. | 40 |
| التعليق (16) مناقشة ابن جزي في نفي صفة «المكر»؛ بناءً على اعتقادِ أنَّ المكرَ كلَّه مذمومٌ، وبيان أن مِن المكرِ ما هو محمودٌ، وهو ما كان على وجهِ المجازاةِ عَدْلًا.  | 42 |
| التعليق (17) توضيح قول المعتزلة أن المقتول مقطوع عليه أجله. | 44 |
| التعليق (18) مناقشة ابن جزي في مفهوم التوكيل ودرجاته. | 45 |
| التعليق (19) مناقشة الوجوه التي أوردها ابن جزي في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ...﴾ وتحرير مذهب أهل السنة في عصاة الموحدين، والتوفيق بين الأدلة التي ظاهرها التعارض في هذا الباب. | 47 |
| التعليق (20) مناقشة ابن جزي في تفويض صفة اليدين لله وبيان خطأه في ذلك. | 50 |
| التعليق (21) مناقشة ابن جزي في تأويل قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ وإغفاله معنى النفس في الآية، وهو الذات. | 52 |
| التعليق (22) إبطال احتجاج ابن جزي بقوله تعالى: ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ على نفي أفعال الله الاختيارية؛ جريًا على طريقة المتكلمين.  | 54 |
| التعليق (23) مناقشة ابن جزي في معنى «الظلم»، وجريه على مذهب الأشاعرة في تفسيره بأن كلَّ ممكنٍ جائزٌ على الرب فعلُه، فيجوز تعذيب أوليائه وتنعيم أعدائه! وأن يعذب من شاء بغير ذنب أو بذنب غيره! وبيان منشأ هذا القول. | 56 |
| التعليق (24) مناقشة ابن جزي في تفسير الإيمان بالتصديق، وبيان أن هذا التفسير هو أشهر ما احتج به المرجئة في قولهم في الإيمان. | 58 |
| التعليق (25) مناقشة ابن جزي في حكم إطلاق: «واجب الوجود» على الله، وبيان جواز إطلاقه خبرًا لا اسمًا. | 60 |
| التعليق (26) مناقشة ابن جزي في معاني أسماء: «العَلِيّ»، و«المُتعالِي»، و«الأَعْلَى» وبيان دلالتها على علو الذات إضافة إلى علو القدر والعظمة. | 61 |
| التعليق (27) مناقشة ابن جزي في إطلاق «نفي حلول الحوادث» عن الله، وبيان أنه أصل كبير عند المتكلمين يقصدون به نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله. | 62 |
| التعليق (28) مناقشة ابن جزي في تأويل صفة «الرحمة» بما يتسق مع مذهبه في نفي قيام الأفعال بالله. | 63 |
| الرحمة في صفات الله نوعان: ذاتية وفعلية  | 64 |
| الرحمة المضافة إلى الله نوعان: نوع صفة له سبحانه، ورحمة مخلوقة. | 64 |
| التعليق (29) مناقشة ابن جزي في دعواه أن دلالة المخلوقات في القرآن هي للاستدلال على وجوده تعالى ووحدانيته، وبيان أن المقصود الأوَّل من ذكر المخلوقاتِ: الاستدلالُ بها على توحيدِ الإلهيَّة. | 66 |
| التعليق (30) مناقشة الوجوه التي أوردها ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وبيان الوجه الراجح. | 68 |
| التعليق (31) مناقشة ابن جزي في المقصود «بالمتقين» في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ**﴾ وإبطال تعلق المعتزلة بالآية على تكفير عصاة الموحدين.  | 71 |
| التعليق (32) مناقشة ابن جزي في تفويض صفة «الاستواء» وبطلان نسبته لمالك، وبيان أن مالكًا – وغيره من السلف- عقيدتهم هو إثبات الاستواء على العرش بمعناه المعلوم –علا وارتفع- مع نفي التمثيل ونفي العلم بالكيفية.  | 72 |
| التعليق (33) مناقشة ابن جزي في تأويل صفة «الكيد» وبيان أنَّه حقيقة وليس مجرد مشاكلة لفظية. | 75 |
| التعليق (34) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْرًا**﴾ وبيان معاني «القضاء» في القرآن. | 76 |
| التعليق (35) مناقشة ابن جزي في نفي أن الله يسخر من الكافرين حقيقة، ودعواه أنها مشاكلة اللفظية. | 78 |
| التعليق (36) توضيح مذهب المعتزلة في قولهم بالأجلين؛ وإبطال تعلقهم بقوله تعالى: ﴿**وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾. | 80 |
| التعليق (37) مناقشة ابن جزي في تردده بين التأويل والتفويض في صفة «الفوقية» لله. | 82 |
| التعليق (38) مناقشة ابن جزي في تأويله صفة «الكلام» بالعلم، وجريه على مذهب الأشاعرة في «كلام الله» بأنه معنًى نفسيٌّ غيرُ مسموعٍ منه.  | 84 |
| التعليق (39) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ وبيان دلالة الآية في مثل هذا السياق. | 86 |
| التعليق (40) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ | 87 |
| التعليق (41) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ**﴾ وبيان مذهب أهل السنة فيمن مات من عصاة الموحدين ولم يتب. | 88 |
| التعليق (42) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ**﴾. | 89 |
| التعليق (43) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا**﴾. | 90 |
| التعليق (44) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ**﴾. | 91 |
| التعليق (45) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾** | 92 |
| التعليق (46) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾** وبيان أن النور نوران: مخلوقٌ، وغيرُ مخلوقٍ هو صفةُ اللهِ تعالى. | 95 |
| التعليق (47) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ﴾** ونفيِّه المعية المتضمنة للقاء الله؛ لأنه من نفاة العلو | 98 |
| التعليق (48) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا﴾ وبيان أنه مضمن معنى المجيء والإتيان. | 99 |
| التعليق (49) مناقشة ابن جزي في نفي صفة «الاستماع» لله؛ جريًا على أصله في نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله. | 101 |
| التعليق (50) توضيح ما استشكله ابن جزي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. | 103 |
| التعليق (51) مناقشة قول ابن جزي: «إنَّ الله تعالى ليس ممَّن في السمواتِ والأرضِ باتفاقٍ». | 105 |
| التعليق (52) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً﴾.**  | 108 |
| التعليق (53) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.** | 110 |
| التعليق (54) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾.** | 111 |
| التعليق (55) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾.** | 113 |
| التعليق (56) مناقشة ابن جزي في نفي صفة «النفخ» لله؛ جريًا على أصله في نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله.  | 114 |
| التعليق (57) مناقشة ابن جزي في نفي «القرب» الخاص لله من بعض مخلوقاته؛ جريًا على مذهب الأشاعرة في ذلك. | 116 |
| التعليق (58) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾.**  | 117 |
| التعليق (59) تصويب قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ**﴾ ورده على نفاة صفة «التعجب» لما توهموه من استلزامه معنى فاسد.  | 120 |
| التعريف بالكلابية – هامش- | 121 |
| التعريف بالماتريدية – هامش- | 121 |
| التعليق (60) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾.**  | 123 |
| التعليق (61) تصويب قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾** ورده على المتأولين**.** | 125 |
| التعليق (62) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ**﴾. | 126 |
| التعليق (63) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾. | 128 |
| التعليق (64) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾.**  | 130 |
| التعليق (65) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً﴾.** | 131 |
| التعليق (66) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: **﴿وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾.**  | 133 |
| التعليق (67) مناقشة ابن جزي في تأويل قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ**﴾ بالشدة، وإعراضه عن إثبات صفة «الساق».  | 134 |
| التعليق (68) مناقشة ابن جزي في تأويل قوله تعالى: ﴿**ذِي الْمَعَارِجِ**﴾ بالمصاعد إلى السماء؛ فرارًا من إثبات صفة العلو. | 136 |
| التعليق (69) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ**﴾. | 138 |
| التعليق (70) توضيح قول ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾. | 140 |
| التعليق (71) مناقشة ابن جزي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾. | 141 |
| التعليق (72) مناقشة ابن جزي في توسله بحرمة القرآن وشفاعة النبي –صلى الله عليه وسلم- | 142 |

1. () وكذلك ممن يعرف بابن جزي: ابنه محمد، مرتِّبُ رحلة ابن بطوطة، وجدُّه العلامة الوزير يعرفان به. [↑](#footnote-ref-1)
2. () من مصادرترجمته: "الدررالكامنة في أعيان المئة الثامنة" للحافظ ابن حجر (5/88، رقم 944)، و"الإحاطة في أخبارغرناطة" لأبي عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني (لسان الدين ابن الخطيب) (3/10)، و"غاية النهاية في طبقات القراء" لابن الجزري (2/83، رقم 2786). [↑](#footnote-ref-2)
3. () المرجئة: اسم فاعل، من الإرجاء، ويدل في العربية على معنيين، أحدهما: التأخير {قالوا: أرجه وأخاه..} أي: أخِّره وأمهله، ثانيهما: إعطاء الرجاء، فيكون إطلاق هذا الاسم باعتبار المعنى الأول: تأخير العمل عن مسمى الإيمان، وبالاعتبار الثاني قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والإيمان عندهم: شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل أهله فيه، وهم أصناف، يجمعهم القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان. ينظر: "مقالات الإسلاميين" (1/213-234)، و"مجموع الفتاوى" (7/195)، و"النبوات" (1/577، 580). [↑](#footnote-ref-3)
4. () تفسير"التسهيل لعلوم التنزيل" (1/210). طبعة دار الضياء الأولى. [↑](#footnote-ref-4)
5. () قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والمرجئة ثلاثة أصناف:

الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب -وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم-، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوى (7/195). وينظر: ظاهرة الإرجاء للحوالي (1/251). [↑](#footnote-ref-5)
6. () ينظر: كتاب الإيمان من صحيح البخاري (1/10) مع فتح الباري لابن رجب (1/5)، والسنة لابن أبي عاصم (2/461)، ولعبد الله بن أحمد (1/307)، والشريعة للآجري (2/611)، والإبانة لابن بطة (2/760)، والإيمان لأبي عبيد (ص62)، ولابن منده (1/305)، ولابن تيمية (ص137)، والسنة للالكائي (4/912)، والتمهيد لابن عبد البر (9/238)، وكتاب الإيمان – الكبير والأوسط- من مجموع الفتاوى (7/122) و(7/308)، و(7/330) و(7/141) و(7/162) و(7/ 289) و(7/400) و(7/505) و(7/529) و(7/616) و(7/642) و(7/645)، وجامع العلوم لابن رجب (1/104)وفتح الباري لابن حجر (1/46) وتعقيب شيخنا عليه في "المخالفات العقدية في فتح الباري" (ص46). [↑](#footnote-ref-6)
7. () أخرجه البخاري (53)، ومسلم (17) من حديث ابن عباس. وفيه: «فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، أمرهم:

 بالإيمان بالله وحده، قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس». الحديث. [↑](#footnote-ref-7)
8. () أخرجه البخاري (9)، ومسلم (35) من حديث أبي هريرة: «الإيمان بضع وستون – وعند مسلم: وسبعون- شعبة، والحياء شعبة من الإيمان». [↑](#footnote-ref-8)
9. () ينظر تمام الأدلة في مجموع الفتاوى (7/400)، والمصادر السابقة. [↑](#footnote-ref-9)
10. () هذا هو الجواب الأول، وهناك جواب آخر لأهل السنة ذكره شيخ الإسلام بما ملخصه: "إن أعمال الجوارح في الأصل ليست من الإيمان، بل الإيمان أصله ما في القلب، والأعمال هي من لوازمه التي تنفك عنه بحال، لكن جاء الشرع فأدخلها فيه، وأصبح اسم الإيمان شاملًا لها على الحقيقة شرعًا، فكثر في كلامه عطفها عليه توكيدًا لذلك؛ لكيلا يظن ظان أن الإيمان المطلوب هو ما في القلب فقط، بل يعلم أن لازمه - العمل - ضروري كضرورته، فها هو ذا قد أدخل في اسمه وحقيقته في مواضع الانفراد، وقرن بحكمه في مواضع العطف". ظاهرة الإرجاء (2/521). وينظر: الإيمان الكبير – مجموع الفتاوى- (7/162-171)، والإيمان الأوسط –مجموع الفتاوى- (7/551-555)، و(7/172)، وشرح الأصبهانية (ص658)، ومختصر الصواعق (2/721). [↑](#footnote-ref-10)
11. () وينظر تقرير شيخنا لمذهب أهل السنة في مسمى الإيمان وأدلته وفروع مسائله في: "جواب في الإيمان ونواقضه" (ص7-13)، و"شرح العقيدة الطحاوية" (ص214ـ236)، و"توضيح مقاصد الواسطية" (ص202ـ210)، و"توضيح المقصود في نظم ابن أبي داود"(ص138ـ166)، و"شرح القصيدة الدالية" (ص96ـ98)، و"إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد" (ص80ـ82)، و"شرح كشف الشبهات" (ص95ـ99)، و"شرح نواقض الإسلام" (ص11)، و"تعليقات على المخالفات العقدية في فتح الباري" (رقم 3، و46). [↑](#footnote-ref-11)
12. () سبق ذكر أصناف المرجئة ومقالاتهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. وينظر فتوى لشيخنا في "الفرق بين المرجئة ومرجئة الفقهاء"، منشورة على الشبكة في موقعه الرسمي. [↑](#footnote-ref-12)
13. () أخرجه أحمد، وأبو داود (1488)، والترمذي (3556)، وابن ماجه (3865)، وابن حبان (876)، والطبراني في "الكبير" (6148)، والحاكم (1831) من طرق، عن جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، به.

وجعفر بن ميمون فيه لين، لكن تابعه أبو المعلى يحيى بن ميمون– وهو ثقة- أخرجه المحاملي في «أماليه» ( 433-رواية ابن يحيى البيع)، والبغوي (1385).

وتابعهما سليمان التيمي من رواية محمد بن الزبرقان عنه -وابن الزبرقان صدوق ربما وهم- أخرجه ابن حبان (880)، والطبراني في «الكبير» (6130)، والحاكم (1962).

وخالفه يزيد بن هارون، فرواه عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان موقوفًا. أخرجه أحمد (23714)، والحاكم (1830).

وتابعه: يحيى بن سعيد عند أحمد في الزهد (ص821)، ومعاذ بن معاذ عند ابن أبي شيبة (29555) كلاهما، عن سليمان التيمي، به موقوفًا.

وتابع سليمان التيمي في روايته عن أبي عثمان موقوفًا: يزيد بن أبي صالح. أخرجه وكيع في الزهد (5ص817، رقم 504)، وهناد في الزهد (2/629)، وثابت البناني, وحميد, وسعيد الجُريري. أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص156). خمستهم (سليمان ويزيد وثابت وحميد والجُريري) عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان موقوفًا. وهو الصحيح.

والحديث جوّد إسناده الحافظ في الفتح (11/143)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (5/226، رقم 1337). [↑](#footnote-ref-13)
14. () "التسهيل" (1/211). [↑](#footnote-ref-14)
15. () "التسهيل" (1/269). [↑](#footnote-ref-15)
16. () ينظر: مجموع الفتاوى (10/61) و( 10 /81)، ومدارج السالكين 2/36. ط دار الكتاب العربي) [↑](#footnote-ref-16)
17. () الصوفية: هو نسبة إلى لباس الصوف، هذا هو الصحيح، كما قال شيخ الإسلام في الفرقان (ص51). وقد عرفوا في بادئ الأمر بالزهد والعبادة، وكانت لهم أحوال أنكرها عليهم الأئمة، ثم تطور الأمر إلى أن دخل في التصوف فلاسفة الصوفية والزنادقة؛ فأدخلوا فيه القول بالحلول والاتحاد، والقول بالظاهر والباطن، وغيرها من البدع المكفرة. ينظر: مجموع الفتاوى (11/5-20)، والنبوات (1/280-284)، وبيان تلبيس الجهمية (2/169)، وبيان حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود -مجموع الفتاوى- (2/134-285)، و(11/5). [↑](#footnote-ref-17)
18. () قال شيخ الإسلام: " هذا القائل ظنَّ -هو ومَن تابعه- أن الجنة لا يدخل في مسماها إلا الأكل والشرب واللباس والنكاح، ونحو ذلك مما فيه التمتع بالمخلوقات؛ ولهذا قال بعض مَن غلط مِن المشائخ لما سمع قوله : (مِنْكُم مَنْ يُريدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُم مَن يُرِيدُ الآخِرَةَ) قال : فأين من يريد الله ؟! وقال آخر في قوله تعالى: ( إِنَّ الله اشْتَرَى مِنَ المُؤمِنينَ أنْفُسَهُم وَأَمْوَالُهُم بِأَنَّ لَهُم الجَنَّةَ ) قال : إذا كانت النفوس والأموال بالجنَّة فأين النظر إليه ؟! . وكل هذا لظنِّهم أنَّ الجنَّة لا يدخل فيها النظر، والتحقيق: أن الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم ، وأعلى ما فيها: النظر إلى وجه الله، وهو من النعيم الذي ينالونه في الجنة، كما أخبرت به النصوص، وكذلك أهل النار ، فإنهم محجوبون عن ربهم يدخلون النار ، مع أن قائل هذا القول إذا كان عارفاً بما يقول فإنما قصده أنك لو لم تخلق ناراً ، أو لو لم تخلق جنَّة لكان يجب أن تُعبد ، ويجب التقرب إليك ، والنظر إليك ، ومقصوده بالجنة هنا ما يتمتع فيه المخلوق". مجموع الفتاوى (10/62). وينظر: مدارج السالكين (2/79)، وفتوى لشيخنا على هذا الرابط المنشور في موقع صيد الفوائد : http://www.saaid.net/feraq/sufyah/46.htm [↑](#footnote-ref-18)
19. () "التسهيل" (1/270). [↑](#footnote-ref-19)
20. () ينظر: مجموع الفتاوى (10/226) و(10/556). [↑](#footnote-ref-20)
21. () "التسهيل" (1/274). [↑](#footnote-ref-21)
22. () "التسهيل" (1/275). [↑](#footnote-ref-22)
23. () ينظر اقتضاء الصراط المستقيم (2/385-399)، والتدمرية (182-188ت. السعوي) ومع شرح شيخنا (ص506)، ومدارج السالكين (3/415-417). [↑](#footnote-ref-23)
24. () المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في البصرة أول القرن الثاني على يد واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري؛ لابتداعه القول بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، مخالفًا بذلك قول الحسن وأهل السنة أنه مؤمن لكنه فاسق، وهم طوائف شتى يجمعهم: القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن العبد يخلق فعل نفسه، لهم أصول خمسة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شرح هذه الأصول شيخهم القاضي عبد الجبار في كتابه: "شرح الأصول الخمسة". ينظر: مجموع الفتاوى (6/339)، و"تاريخ الجهمية والمعتزلة" (56-58) و"المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها" (14-19). [↑](#footnote-ref-24)
25. () يُنظَر في ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "العقيدة التدمريَّة"؛ إذ قال: «فإنَّ عامَّة المتكلِّمين غايتُهم أنْ يَجعَلُوا التوحيدَ ثلاثةَ أنواع؛ فيقولون: هو واحدٌ في ذاتِهِ لا قَسِيمَ له, وواحدٌ في صفاتِهِ لا شبيهَ له, وواحدٌ في أفعالِهِ لا شريكَ له»، إلى أن قال: «النوعُ الثاني - وهو قولُهم: لا شبيهَ له في صفاتِه»، إلى أنْ قال: «ثُمَّ إن الجهميَّة مِن المعتزِلة وغيرِهم أدرَجُوا نفيَ الصفاتِ في مسمَّى التوحيد»، إلى أن قال: «النوعُ الثالثُ - وهو قولُهم: هو واحدٌ لا قَسِيمَ له في ذاتِهِ أو لا جزءَ له أو لا بعضَ له; لفظٌ مجمَلٌ؛ فإن الله سبحانه أحَدٌ صمَدٌ لم يَلِدْ ولم يُولَدْ ولم يكنْ له كفوًا أحد»، إلى أن قال: «لكنَّهم يُدرِجُونَ في هذا اللفظ: نفيَ علوِّه على عرشِهِ، ومباينتِهِ لخلقِهِ، وامتيازِهِ عنهم»، إلى أن قال: «فقد تبيَّن أنَّ ما يسمُّونه توحيدًا، فيه ما هو حق, وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعُهُ حقًّا; فإنَّ المشرِكين إذا أقرُّوا بذلك كلِّه، لم يخرُجُوا مِن الشرك الذي وصَفَهم به في القرآن، وقاتَلَهم عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم؛ بل لا بُدَّ أن يَعترِفوا أنه لا إله إلا الله». "التدمريَّة" (ص179). وينظر: شرح شيخنا على الموضع السابق في "شرح التدمرية" (ص506). [↑](#footnote-ref-25)
26. () ينظر: مجموع الفتاوى (8/121) و(8/134) و(8/137) و(8/484) و(8/389)، وشرح الأصبهانية (ص172)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص562). [↑](#footnote-ref-26)
27. () الجهمية: هي طائفةٌ من المتكلمين، تُنسب إلى الجهم بن صفوان، نفت عن الله تعالى الأسماء والصفات وضلت في أبواب أخرى: كالقول بالجبر في القدر، والقول بفناء الجنة والنار، والزعم بأن الإيمان هو المعرفة فقط.. واشتهر إطلاق هذا الاسم على كل من عطّل صفات الرب سبحانه. ينظر: مجموع الفتاوى (3/354)، وبيان تلبيس الجهمية (3/684) و(5/365)، و"تاريخ الجهمية والمعتزلة" (ص9). [↑](#footnote-ref-27)
28. () الأشاعرة: فرقة كلامية تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري في الاعتقاد، في طوره الثاني قبل رجوعه لمذهب السلف الذي يمثل آخر أطواره، والتي ألف فيها مصنفاته: (الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين). أما الأشعرية فقد تطور مذهبهم؛ من نفي لأفعال الله الاختيارية، إلى نفي الاستواء؛ فالعلو، فبعض الصفات الذاتية، ثم كلها، إلى أن صاروا في النهاية لا يثبتون إلا سبع صفات. قال شيخ الإسلام: "وأما من قال منهم بكتاب "الإبانة " الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة". "مجموع الفتاوى" (6/359). ينظر التعريف بمذهبهم في: "مجموع الفتاوى" (3/103) (4/156) (5/90-99)، و"المستدرك على الفتاوى" (1/84-85)، و"نقض التأسيس" (1/279) (1/399) (1/407)، و"شرح الأصبهانية" (ص25-34)، و"شرح حديث النزول" (157-159، 187، 105، 155)، و"النبوات" (1/266-271)، و"موقف ابن تيمية من الأشاعرة" (2/505). [↑](#footnote-ref-28)
29. () أخرجه مسلم (2664)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-29)
30. () أخرجه الترمذي (2517) من طريق يحيى القطان، عن المغيرة بن أبي قرة السدوسي، عن أنس، به.

قال يحيى القطان: "هذا عندي حديث منكر".

وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

وقال ابن رجب في شرح العلل (2/ 653): "تفرد به المغيرة عن أنس؛ ولهذا غرَّبه الترمذي".

والمغيرة هذا، لم يوثقه غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجاهيل، وقال ابن القطان الفاسي في: "الوهم والإيهام" (3/ 118): "مجهول"، وقال في موضع آخر (3/ 267): "لا يعرف له حال".

وقال الحافظ في "التقريب" (6849): "مستور".

وللحديث شاهد من حديث عمرو بن أمية: أخرجه ابن حبان (731)، والحاكم (6616) من طريق يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، به.

قال الذهبي في تلخيص المستدرك: "جيد"! مع أن يعقوب هذا لم يوثقه غير ابن حبان! وقال الحافظ في التقريب (7827): "مقبول"؛ أي حيث يتابع وإلا فلين.

وأورده الهيثمي في "المجمع" (10/303) وقال: "رواه الطبراني من طرق، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير يعقوب بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري، وهو ثقة"!!. وأورده في موضع آخر (10/291) وقال: "رواه الطبراني بإسنادين، وفي أحدهما عمرو بن عبد الله بن أمية الضمري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات". [↑](#footnote-ref-30)
31. () ينظر: بيان حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود -مجموع الفتاوى- (2/134-285)، و(11/ 232- 251). [↑](#footnote-ref-31)
32. () العقيدة التدمرية (ص 221)، وينظر شرح شيخنا على هذا الموضع في شرح التدمرية (ص590) [↑](#footnote-ref-32)
33. () وينظر: مجموع الفتاوى (10/218-224، و337-343) [↑](#footnote-ref-33)
34. () إبراهيم ابن أدهم بن منصور العجلي وقيل التميمي، أبو إسحاق البلخي، الزاهد، صدوق، من الثامنة. التقريب (رقم 144). وينظر سيرته في: حلية الأولياء (7/367)، وسير أعلام النبلاء (7/387، رقم 142). [↑](#footnote-ref-34)
35. () ذكره الغزالي في الإحياء (4/215). [↑](#footnote-ref-35)
36. () "التسهيل" (1/183). [↑](#footnote-ref-36)
37. () ينظر مدارج السالكين (2/236)، وشرح التدمرية لشيخنا (ص29). [↑](#footnote-ref-37)
38. () "التسهيل" (1/276). [↑](#footnote-ref-38)
39. () ينظر: مجموع الفتاوى (11/520)، ومدارج السالكين (3/29). [↑](#footnote-ref-39)
40. () قال ابن القيم -رحمه الله-: "والمحبة ما لم تقرن بالخوف فإنها لا تنفع صاحبها بل قد تضره؛ لأنها توجب الإدلال والانبساط، وربما آلت بكثير من الجهال المغرورين إلى أنهم استغنوا بها عن الواجبات، وقالوا: المقصود من العبادات إنما هو عبادة القلب، وإقباله على الله، ومحبته له، وتألهه له، فإذا حصل المقصود فالاشتغال بالوسيلة باطل! ولقد حدثني رجل إنه أنكر على رجل من هؤلاء خلوة له ترك فيها حضور الجمعة؛ فقال له الشيخ: أليس الفقهاء يقولون: إذا خاف على شيء من ماله فإن الجمعة تسقط عنه؟ فقال له: بلى، فقال له: فقلب المريد أعز عليه من ضياع عشرة دراهم! أو كما قال، وهو إذا خرج ضاع قلبه، فحفظه لقلبه عذرٌ مسقطٌ للجمعة في حقه.. فتأمل هذا الغرور العظيم كيف آل بهؤلاء إلى الانسلاخ عن الإسلام جملة! .. ولهذا قال بعض السلف: "من عبد الله تعالى بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن". وقد جمع الله تعالى هذه المقامات الثلاثة بقوله: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ} فابتغاء الوسيلة هو محبته الداعية إلى التقرب إليه، ثم ذكر بعدها الرجاء والخوف؛ فهذه طريقة عباده وأوليائه". بدائع الفوائد. [↑](#footnote-ref-40)
41. () "مجموع الفتاوى" (10/81، 207)، (11/390-391)، (15/21)، و"بدائع الفوائد" (3/851). [↑](#footnote-ref-41)
42. () "التسهيل" (1/281). [↑](#footnote-ref-42)
43. () وهو اختيار ابن جرير. ينظر: تفسيره (3/67). [↑](#footnote-ref-43)
44. () "التسهيل" (1/288). [↑](#footnote-ref-44)
45. () ينظر: مجموع الفتاوى (8/176). [↑](#footnote-ref-45)
46. ()"التسهيل" (1/199). [↑](#footnote-ref-46)
47. () "التسهيل" (1/253). [↑](#footnote-ref-47)
48. () التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمتصوفة ونحوهم: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف.مجموع الفتاوى (13/288). وينظر: بيان تلبيس الجهمية (2/34)

وهذا التأويل هو الذي صنف في تسويغه وإبطاله من الجانبين: فصنف جماعة في تأويل آيات الصفات وأخبارها كأبي بكر بن فورك وابن مهدي الطبري وغيرهما، وعارضهم آخرون فصنفوا في إبطال تلك التأويلات كالقاضي أبي يعلى والشيخ موفق الدين بن قدامة، وهو الذي حكى عن غير واحد إجماع السلف على عدم القول به. الصواعق المرسلة (1/178). [↑](#footnote-ref-48)
49. () التفويض في اصطلاح المتكلمين، هو إجراء النصوص على ظاهرها ألفاظًا من غير فهم لمعناها؛ فليس لها معنى مفهوم عندهم، وربما قالوا: لها تأويل لايعلمه إلا الله. شرح العقيدة التدمرية لشيخنا (ص186). وينظر: درء التعارض (1/15) و(1/201)، والصواعق المرسلة (2/ 422).

وينسبون هذا المذهب للسلف، يقول الجويني: "وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب". العقيدة النظامية بتحقيق الكوثري (23).

والسلف لم يفوضوا علم معاني النصوص؛ لأن معانيها معلومة لهم، وإنما يفوضون علم كيفية الصفات. ينظر: الفتاوى (13/308-309)، والقاعدة المراكشية (29)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص180)، وعلاقة التفويض والإثبات لرضا نعسان، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد لأحمد بن عبد الرحمن القاضي. [↑](#footnote-ref-49)
50. () ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (2/106)، وبيان تلبيس الجهمية (6/71)، ومجموع الفتاوى (3/ 193) و(6/ 15). قال شيخ الإسلام: "وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} والمشرق والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة، يقال: أي وجه تريده؟ أي: أي جهة؟ وأنا أريد هذا الوجه؛ أي: هذه الجهة؛ كما قال تعالى: {ولكل وجهة هو موليها} ولهذا قال: {فأينما تولوا فثم وجه الله} أي تستقبلوا وتتوجهوا، والله أعلم". [↑](#footnote-ref-50)
51. () ففيها دلالة على الصفة بمفردها، ودلالة على المعنى بسياقها وتركيبها؛ كما قال شيخنا في شرح كتاب التوحيد "المسألة العشرون من الباب الثاني". وينظر تقرير هذا المعنى في"مجموع الفتاوى" (6/370)، و "بيان تلبيس الجهمية" (6/74). [↑](#footnote-ref-51)
52. () ينظر: بيان تلبيس الجهمية (1/ 336) و(1/ 253) و(2/ 539)، و"مختصر الصواعق" (3/992). [↑](#footnote-ref-52)
53. () ينظر: مجموع الفتاوى (13/272)، وبيان تلبيس الجهمية (8/215) و(8/246) و(8/337) و(8/494)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص344) [↑](#footnote-ref-53)
54. () ينظر: التوحيد لابن خزيمة (1/26)، والإبانة للأشعري (120-122)، واعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي (55)، ومجموع الفتاوى (2/429-434)، وبيان تلبيس الجهمية (1/329) و(6/526)، ومختصر الصواعق (3/992)، وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (80-84). [↑](#footnote-ref-54)
55. () "التسهيل" (1/303). [↑](#footnote-ref-55)
56. () ينظر: أساس التقديس للرازي (ص135)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص147)، وينظر الرد على تحريفهم لدلالة الآية في: نقض الدارمي (1/338)، وبيان تلبيس الجهمية (7/78)، ومجموع الفتاوى (5/369)، ومختصر الصواعق (1/29) و(3/856) و(3/1117). [↑](#footnote-ref-56)
57. () ينظر: مجموع الفتاوى (13/308-309)، وبيان تلبيس الجهمية (8/ 215)، والقاعدة المراكشية (29)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص180)، والحموية (ص 188)، وعلاقة التفويض والإثبات لرضا نعسان، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد بن عبد الرحمن القاضي، ومقالة التفويض لمحمد آل خضير. [↑](#footnote-ref-57)
58. () أخرج هذه الآثار عن السلف: الخلال في السنة (1/259، رقم 313 ) بإسناده عن الوليد بن مسلم، قال: سألت سفيان، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث؟ فقالوا: «نمرها كما جاءت». وقال في موضع آخر (1/246، رقم 283): حدثنا أبو بكر المروذي، رحمه الله قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات، والرؤية، والإسراء، وقصة العرش، فصححها أبو عبد الله، وقال: " قد تلقتها العلماء بالقبول، نسلم الأخبار كما جاءت". وينظر: الحموية (ص 296)، مجموع الفتاوى (4/ 186)، و(5/ 39) [↑](#footnote-ref-58)
59. () "لأنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.

وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقًا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف". الحموية (ص 306) [↑](#footnote-ref-59)
60. () ينظر: تفسير الطبري (10/ 240) [↑](#footnote-ref-60)
61. () ينظر: تفسير الطبري (3/ 608) [↑](#footnote-ref-61)
62. () "التسهيل" (1/328). [↑](#footnote-ref-62)
63. () "التسهيل" (1/334). [↑](#footnote-ref-63)
64. () ينظر: تفسير الطبري (4/ 536)، وابن كثير (1/679) [↑](#footnote-ref-64)
65. () "التسهيل" (1/389). [↑](#footnote-ref-65)
66. () ينظر: نقض الدارمي (1/223)، والتوحيد لابن خزيمة (1/231) و(1/254-325)، والشريعة للآجري (3/1081)، والسنة للالكائي (3/429)، ودرء التعارض – الجزء السادس بأكمله وأول السابع إلى ص 140)، وبيان تلبيس الجهمية – الجزءان الأول والثاني-، والفتوى الحموية (201-220)، و(296-512)، والتدمرية مع شرح شيخنا (280-295)، والصواعق المرسلة (4/1280-1340)، والكافية الشافية – النونية- (2/307-484، الأبيات رقم/ 1113-1768)، واجتماع الجيوش الإسلامية (2/96- 325)، وشرح الطحاوية (2/375-392)، وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (103-115)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1228-1252)، والكلمات الحسان في بيان علو الرحمن لعبد الهادي وهبي (ص4-156)، و(ص180- 241). [↑](#footnote-ref-66)
67. )) برقم (162) (259) [↑](#footnote-ref-67)
68. () "التسهيل" (1/389). [↑](#footnote-ref-68)
69. () ينظر: مجموع الفتاوى (7/111)، وبيان تلبيس الجهمية (5/403)، ومختصر الصواعق (2/737). [↑](#footnote-ref-69)
70. () "التسهيل" (1/428). [↑](#footnote-ref-70)
71. () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516). [↑](#footnote-ref-71)
72. () "التسهيل" (1/429). [↑](#footnote-ref-72)
73. () ينظر: مدارج السالكين (2/112) [↑](#footnote-ref-73)
74. () العقيدة التدمرية مع شرح شيخنا (ص588). [↑](#footnote-ref-74)
75. () أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (7/ 349) حدثنا أبو كريب , قال: ثنا يحيى بن آدم, عن ابن عيينة, عن أبي الزناد, قال: سمعت رجلًا , يحدث خارجة بن زيد بن ثابت , عن زيد بن ثابت , قال: سمعت أباك, يقول: فذكره. [↑](#footnote-ref-75)
76. () لم أجده بهذا اللفظ، وقد رواه ابن جرير في تفسيره (7/348)، وابن أبي شيبة في مصنفه (5/433، رقم 27732)، والخلال في السنة (4/93، رقم 1240) بلفظ: (هُمَاالْمُبْهَمَتَانِ: الشِّرْكُ وَالْقَتْلُ) وإسناده صحيح. قال الحافظ في الفتح (8/496): "وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمنًا متعمدًا لا توبة له: مشهور عنه..". [↑](#footnote-ref-76)
77. () أخرجه أحمد (16907)، والنسائي (3984)، والحاكم (8031) من طريق صفوان بن عيسى، قال: أخبرنا ثور بن يزيد، عن أبي عون، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاوية، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (19/ رقم 856، و 858) من طريقين عن أبي عون به.

وأبو عون - وهو الأنصاري الشامي- لم يوثقه غير ابن حبان!

وللحديث شاهد عن أبي الدرداء: أخرجه أبو داود (4270)، وابن حبان (5980)، والحاكم (8032) من طريق خالد بن دهقان، عن عبد الله بن أبي زكريا، عن أم الدرداء، عن أبي الدراداء به. [↑](#footnote-ref-77)
78. () "التسهيل" (1/513). [↑](#footnote-ref-78)
79. () ينظر: شرح النووي على مسلم (17/ 83)، وفتح الباري لابن حجر (8/ 496). [↑](#footnote-ref-79)
80. () سورة النساء: 48، 116. [↑](#footnote-ref-80)
81. () "التسهيل" (1/591). [↑](#footnote-ref-81)
82. () ينظر: أساس التقديس للرازي (ص161). وينظر الرد على تحريفهم لدلالة الآيات في: نقض الدارمي (1/230)، والإبانة للأشعري (ص126)، وبيان تلبيس الجهمية (1/260)، ومجموع الفتاوى (6/362)، ومختصر الصواعق (3/946). [↑](#footnote-ref-82)
83. () "التسهيل" (1/623). [↑](#footnote-ref-83)
84. () مجموع الفتاوى (9/292). وينظر: بيان تلبيس الجهمية (7/423) [↑](#footnote-ref-84)
85. () "التسهيل" (1/657). [↑](#footnote-ref-85)
86. () ينظر: الصحاح (4/1623)، ولسان العرب (11/18). [↑](#footnote-ref-86)
87. () ينظر: تفسير الطبري (9/356) [↑](#footnote-ref-87)
88. () أورد ابنُ القيم تأويلَ المتكلمين للحركة بالأفول في النوع الرابع من أنواع التأويل الباطل: "ما لم يُؤلف استعمالُهُ في ذلك المعنى في لغة المخاطَب وإن أُلِفَ في الاصطلاح الحادث". ثم قال: وهذا موضعٌ زلَّت فيه أقدامُ كثيرٍ من الناس؛ حيث تأوَّلوا كثيرًا من ألفاظ النصوص بما لم يُؤلف استعمالُ اللفظ له في لغة العرب البتة، وإن كان معهودًا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبُّهُ له؛ فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل، كما تأولت طائفة قوله تعالى: {فَلَمَّا أَفَلَ} [الأنعام: 76]. بالحركة، وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته، ولا يعرف في لغة العرب التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة في موضع واحد البتة". الصواعق المرسلة (1/30).

وينظر: إبطال استدلالهم بقصة إبراهيم على ما يدعونه من دليل حدوث الأجسام: نقض الدارمي (1/357)، ومجموع الفتاوى (5/547) و(6/252) و(6/284)، ودرء التعارض (1/109) و(1/310) و(8/355-356، 9/82-84)، ومنهاج السنة (1/202) و(2/193)، وبغية المرتاد (ص358)، وشرح حديث النزول (ص162-168)، والرد عل المنطقيين (ص 304-307)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/993)، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (2/ 429). [↑](#footnote-ref-88)
89. () ينظر: مجموع الفتاوى (6/249)، ودرء التعارض (2/185) و(4/71)، ومنهاج السنة (2/546)، وشرح حديث النزول (ص179)، ومختصر الصواعق (3/1230). [↑](#footnote-ref-89)
90. () ينظر: المحرر الوجيز (3/463) [↑](#footnote-ref-90)
91. () ينظر: الكشاف (2/67) [↑](#footnote-ref-91)
92. () "التسهيل" (1/680). [↑](#footnote-ref-92)
93. () ينظر: منهاج السنة (1/134-135)، وجامع الرسائل -رسالة في معنى كون الرب عادلًا وفي تنزهه عن الظلم - (1/121)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1323). [↑](#footnote-ref-93)
94. () "الكافية الشافية"(1/ 63 رقم 57 ط. المجمع). [↑](#footnote-ref-94)
95. () ينظر: منهاج السنة (1/139)، وجامع الرسائل (1/123) [↑](#footnote-ref-95)
96. () أخرجه مسلم (2577)؛ من حديث أبي ذر الغِفَاري رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-96)
97. () ينظر: منهاج السنة (1/135-137)، وجامع الرسائل (ص129) [↑](#footnote-ref-97)
98. () منهاج السنة (1/134-135)، وجامع الرسائل (ص127)، وشفاء العليل (ص275) [↑](#footnote-ref-98)
99. () "التسهيل" (1/105). [↑](#footnote-ref-99)
100. () ينظر: العين للخليل (8/389)، وتهذيب اللغة للأزهري (15/368)، والصحاح للجوهري (5/2071)، ولسان العرب (13/21). [↑](#footnote-ref-100)
101. () ينظر: تفاسير: الطبري (1/241)، والقرطبي (1/162)، وابن كثير (1/165). [↑](#footnote-ref-101)
102. () ينظر: مجموع الفتاوى (7/121) و(7/509) و(7/543-550)، والتسعينية (2/648)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1351). [↑](#footnote-ref-102)
103. () ينظر: مجموع الفتاوى (7/122) و(7/291) و(7/529)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1356). [↑](#footnote-ref-103)
104. () أخرجه مسلم (35)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-104)
105. () ينظر: التعليق الأول. [↑](#footnote-ref-105)
106. () "التسهيل" (1/120). [↑](#footnote-ref-106)
107. () وذلك بناءً على القاعدة المشهورة: أن باب الإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء والصفات؛ كالشيء والموجود والقائم بنفسه؛ فإنه يخبر به عن الله ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا. ينظر تقرير هذه القاعدة في: مجموع الفتاوى (6/142) و(9/300-301)، ودرء التعارض (1/297-298)، وبيان تلبيس الجهمية (5/172)، والجواب الصحيح (5/8)، وبدائع الفوائد (1/161-162)، والتعليق على القواعد المثلى لشيخنا (ص68). [↑](#footnote-ref-107)
108. () "التسهيل" (1/150). [↑](#footnote-ref-108)
109. () ينظر: التعليق رقم (15) [↑](#footnote-ref-109)
110. () "التسهيل" (1/160). [↑](#footnote-ref-110)
111. () أولى شيخ الإسلام هذا الأصل عند المتكلمين عناية خاصة، وناقشه بتوسع في جميع كتبه تقريبًا خاصة في درء التعارض؛ لأن هذا الدليل هو لب الكلام المذموم الذي ذمه السلف، وقد بين ذلك شيخ الإسلام مرارًا، وأفاض في بطلانه بما لا مزيد عليه. ينظر بسط هذا الموضوع من كلام شيخ الإسلام في: درء التعارض (1/ 100- 113، 121- 127، 301 – 314، 320 وما بعده)، و (2/3-18، 115، 124، 207، 238، 344)، و الجزء الثالث كله وأول الرابع، و(7/ 224، 229)، و(9/ 177، 196) .. وجامع الرسائل – رسالة في الصفات الاختيارية- كلها، وبيان تلبيس الجهمية (1/221، 440-446)، ومجموع الفتاوى (5/411-412، 5/541-545) و(12/ 140-148، 213)، وشرح الأصبهانية (ص154-160)، والصفدية (1/ 50-54، 61 -65، 277،81)، ومنهاج السنة (1/ 155-158، 303، 436) و(3/193)، والنبوات (1/251- 264)، والجواب الصحيح (3/ 312-313)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/984- 1013)، و"الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية" (2/203- 438).

 [↑](#footnote-ref-111)
112. () "التسهيل" (1/178). [↑](#footnote-ref-112)
113. () ينظر: بيان تلبيس الجهمية (1/521). [↑](#footnote-ref-113)
114. () ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (3/860) [↑](#footnote-ref-114)
115. () أخرجه البخاري (7422)، ومسلم (2751)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-115)
116. () العقيدة التدمرية (ص 31). [↑](#footnote-ref-116)
117. () في "بدائع الفوائد" (1/42 ط. عالم الفوائد). [↑](#footnote-ref-117)
118. () أخرجه البخاري (4850)، ومسلم (2846)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-118)
119. () "التسهيل" (1/206). [↑](#footnote-ref-119)
120. () في "تفسيره" (2/469-470 ط.دار هجر). [↑](#footnote-ref-120)
121. () في "المحرَّر الوجيز" (1/332 ط – وزارة الأوقاف قطر ). [↑](#footnote-ref-121)
122. () "التسهيل" (1/255). [↑](#footnote-ref-122)
123. () "التسهيل" (1/570). [↑](#footnote-ref-123)
124. () هو القيرواني، عالم أهل المغرب، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المالكي، ويقال له: مالك الصغير.

وكان أحد من برز في العلم والعمل. قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورحل إليه من الأقطار ونجب أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب، وملأ البلاد من تواليفه. ينظر: السير (17/10، رقم 4).

 وكلامه الذي أشار إليه المصنف ذكره في مقدِّمة "رسالته" (ص487/ ضمن مجموعة "الردود" للشيخ بكر أبو زيد)، وينظر: مجموع الفتاوى (5/182). [↑](#footnote-ref-124)
125. () ذكره ابن عبد البر في التمهيد (7/138) وقال: "وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول الله عز وجل: {الرحمن على العرش استوى} مثل قول مالك هذا سواء". [↑](#footnote-ref-125)
126. () ينظر: الفقه الأبسط المنسوب لأبي حنيفة (ص135)، ومجموع الفتاوى (5/46)، وبيان تلبيس الجهمية (1/ 193)، ودرء التعارض (6/ 263)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص195 – ط عالم الفوائد)، والعلو للذهبي (ص134)، ورسالة أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميّس (ص307). [↑](#footnote-ref-126)
127. () وعن كثير من السلف، وروي كذلك عن أم سلمة، أخرجه اللالكائي في السنة رقم (663) ومن طريقه أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو رقم (67)، وأشار إليه ابن حجر في الفتح (13/406)، وشيخ الإسلام في الفتاوى (5/365)، وأورده الذهبي في العلو (ص 81) وقال: "فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه". [↑](#footnote-ref-127)
128. () "التسهيل" (1/711). [↑](#footnote-ref-128)
129. () ينظر: مختصر الصواعق (3/888) [↑](#footnote-ref-129)
130. () ينظر: مجموع الفتاوى (5/181) [↑](#footnote-ref-130)
131. () أورد البخاري في صحيحه (9/ 124) قبل حديث (7418) "باب {وكان عرشه على الماء} [هود: 7]، {وهو رب العرش العظيم} [التوبة: 129]. قال: قال أبو العالية: {استوى إلى السماء}: «ارتفع»، وقال مجاهد: {استوى على العرش} «علا». ووصله الحافظ في التغليق (5/344). وينظر: تفسير الطبري (1/456)، والقرطبي (7/219)، والأسماء والصفات للبيهقي (2/ 303)، ومختصر الصواعق (3/926). [↑](#footnote-ref-131)
132. () "التسهيل" (1/769). [↑](#footnote-ref-132)
133. () ينظر: مجموع الفتاوى (7/111) [↑](#footnote-ref-133)
134. () في "المحرَّر الوجيز" (1/331 ط.وزارة الأوقاف قطر). [↑](#footnote-ref-134)
135. () "التسهيل" (1/254). [↑](#footnote-ref-135)
136. () ينظر: نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص506) [↑](#footnote-ref-136)
137. () وانظر "مجموع الفتاوى" (8/181-186)، والتعليقَ على الموضع الثلاثين. [↑](#footnote-ref-137)
138. () "التسهيل" (2/39). [↑](#footnote-ref-138)
139. () ينظر: مختصر الصواعق (3/738) [↑](#footnote-ref-139)
140. () "تفسيرالزمخشري (الكشاف)" (2/543 ط. دار الكتاب العربي). [↑](#footnote-ref-140)
141. () "التسهيل" (2/199). [↑](#footnote-ref-141)
142. () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/204) [↑](#footnote-ref-142)
143. () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516) [↑](#footnote-ref-143)
144. () "التسهيل" (2/243). [↑](#footnote-ref-144)
145. () قال في الكلمات الحسان: " هب أن هذا يحتمل في مثل قوله: {وفوق كل ذي علم عليم} [يوسف: 76] لدلالة السياق والقرائن المقترنة باللفظ على فوقية الرتبة، ولكن هذا إنما يأتي مجردًا عن «من» ولا يستعمل مقرونًا بـ «من» فلا يعرف في اللغة البتة أن يقال: الذهب من فوق الفضة، ولا عالم من فوق الجاهل، وقد جاءت فوقية الرب مقرونة بـ «من» كقوله تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون } [النحل: 50]. فهذا صريح في فوقية الذات؛ ولا يصح حمله على فوقية الرتبة؛ لأن الظرف (فوق) جاء في هذه الآية مقيدا بحرف الجر (من)، والظروف المقيدة في اللغة العربية مثل (من فوق) و (من تحت) لا تعني إلا معاني الظروف الحقيقية لا المجازية، وتختلف عن جميع الظروف التي تأتي غير مقيدة مثل (فوق) و (تحت) التي قد تعني الحقيقة أوالمجاز أو كليهما معًا، ويحدد ذلك القرآن. انظر مثلًا قوله تعالى: {فخر عليهم السقف من فوقهم} [النحل: 26] {تكاد السماوات يتفطرن من فوقهن} [الشورى: 5]، {وجعل فيها رواسي من فوقها} [فصلت: 10]، {لهم من فوقهم ظلل من النار ومن تحتهم ظلل} [الزمر: 16]. {لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار} [الزمر: 20]. {يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب} [النور: 40]. {وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون} [الزخرف: 51]. {فناداها من تحتها} [مريم: 24]. [↑](#footnote-ref-145)
146. () ينظر: الإرشاد للجويني (ص39)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص 33)، وأساس التقديس للرازي (ص30). [↑](#footnote-ref-146)
147. () ينظر هامش التعليق رقم (15) [↑](#footnote-ref-147)
148. () "التسهيل" (2/360). [↑](#footnote-ref-148)
149. () ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص80)، والإرشاد للجويني (ص102)، والاقتصاد للغزالي (ص67)، وغاية المرام للآمدي (ص97)، والمواقف للإيجي (ص 293، 294)، ومجموع الفتاوى (12/120)، ودرء التعارض (2/18)، والتسعينية (2/432-434)، وشرح حديث النزول (ص169-170)، والنبوات (1/588)، ومختصر الصواعق (4/1309)، وشرح الطحاوية (1/173). [↑](#footnote-ref-149)
150. () ينظر: مجموع الفتاوى (12/37 ) و(12/52) و(12/163-173) و(17/165-166)، ومنهاج السنة (5/416)، ودرء التعارض (2/255)، وشرح الأصبهانية (ص453)، والنبوات (1/590)، والتسعينية (2/574)، ومختصر الصواعق (4/1314)، وشرح الطحاوية (1/174)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (3/1253). [↑](#footnote-ref-150)
151. () "التسهيل" (2/393). [↑](#footnote-ref-151)
152. () ينظر: الإبانة للأشعري (ص 120)، ونقض الدارمي (1/ 304)، والتوحيد لابن خزيمة (1/ 96)، والواسطية - مجموع الفتاوى - (3/133)، والحموية - مجموع الفتاوى - (5/90-91) ، والجواب الصحيح (4/ 413)، وبيان تلبيس الجهمية (5/ 474)، ومختصر الصواعق (1/64-69). [↑](#footnote-ref-152)
153. () "التسهيل" (2/394). [↑](#footnote-ref-153)
154. () "التسهيل" (2/404). [↑](#footnote-ref-154)
155. () "التسهيل" (2/418). [↑](#footnote-ref-155)
156. ()"تفسيرالطبري" (16/222 ط.دار هجر). [↑](#footnote-ref-156)
157. () ينظر: "البداية والنهاية" (14/385، 400 ط. دار هجر). [↑](#footnote-ref-157)
158. () "التسهيل" (2/437). [↑](#footnote-ref-158)
159. () أخرجه البخاري (4850)، ومسلم (2846)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-159)
160. () "التسهيل" (2/486). [↑](#footnote-ref-160)
161. () ينظر: توضيح مقاصد العقيدة الواسطية لشيخنا (ص192). [↑](#footnote-ref-161)
162. () "التسهيل" (2/494). [↑](#footnote-ref-162)
163. () ينظر: لسان العرب (10/85) [↑](#footnote-ref-163)
164. () مِن قصيدةٍ له يَمدَحُبها هَرِمَ بنَ سِنَان. انظر: "ديوانه" صنعة الأَعْلَم (ص119 ط. قباوة). [↑](#footnote-ref-164)
165. () ينظر: "مسألة حدوث العالم" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص41-42). [↑](#footnote-ref-165)
166. () تقدَّم الكلام على هذه العبارةِ: «مِن عدَم»، و«عن عدَم» في التعليقِ السابق. [↑](#footnote-ref-166)
167. () وقرأ بها غيرُهُ أيضًا. انظر: "تفسيرابن عطية" (6/385 ط. وزارة الأوقاف قطر)، و"تفسير أبي حيان" (8/42 ط. دار الفكر)، و"الدرالمصون" (8/ 403 ط. الخراط)، و"معجم القراءات" (6/264). [↑](#footnote-ref-167)
168. () "التسهيل" (2/541). [↑](#footnote-ref-168)
169. () ينظر: بيان تلبيس الجهمية (8/66)، ومجموع الفتاوى (6/374-396)، ومختصر الصواعق (3/1024)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص18). [↑](#footnote-ref-169)
170. () في "الكافية الشافية"(1/ 736 رقم 3375-3376 ط. المجمع). [↑](#footnote-ref-170)
171. () وقد قرئ شاذًّا: «اللهُمُنَوِّرُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ»، وقيل: هذا ورَدَ تفسيرًا عن الحسَن والضَّحَّاك. انظر: "تفسير البيضاوي" (4/107 ط. المرعشلي)، و"تفسير أبي حيَّان" (8/42 ط. دار الفكر)، و"الدرالمصون" (8/403 ط. الخراط)، و"معجم القراءات" (6/264). [↑](#footnote-ref-171)
172. () وقد أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (8/2593)، عن ابن عبَّاس. وانظر: "الدرالمنثور" (11/60-61 ط. دار هجر). [↑](#footnote-ref-172)
173. () أخرجه البخاري (1120)، ومسلم (769)؛ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. [↑](#footnote-ref-173)
174. () "التسهيل" (2/547). [↑](#footnote-ref-174)
175. () "التسهيل" (2/568). [↑](#footnote-ref-175)
176. () ينظر: تفسير الطبري (17/430) [↑](#footnote-ref-176)
177. () ينظر: مختصر الصواعق (3/856) [↑](#footnote-ref-177)
178. () "التسهيل" (2/586). [↑](#footnote-ref-178)
179. () ينظر: هامش التعليق رقم ( 27) [↑](#footnote-ref-179)
180. () أخرجه مسلم (793)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-180)
181. () ينظر: النهاية في غريب الحديث (1/33) [↑](#footnote-ref-181)
182. () ينظر: مجموع الفتاوى (13/133) [↑](#footnote-ref-182)
183. () "التسهيل" (2/609). [↑](#footnote-ref-183)
184. () ينظر: هامش التعليق رقم (38) [↑](#footnote-ref-184)
185. () ينظر: هامش التعليق رقم (38) [↑](#footnote-ref-185)
186. () ينظر: تفسير الطبري (18/10) [↑](#footnote-ref-186)
187. () ينظر: مجموع الفتاوى (5/460-464). [↑](#footnote-ref-187)
188. () "التسهيل" (2/625). [↑](#footnote-ref-188)
189. () لكنَّ قوله في الجواب الأوَّل مِن الأجوبة الأربعة: «إنَّ القرآن نزَلَ بلغة أهل الحجاز، لا بلغة بني تَمِيم»، لا يسلَّم له على الإطلاق، بل هذا باعتبارِ الأغلَب، ومما جاء في القرآن على لغة تَمِيم: إدغامُ المضعَّف المجزوم؛ في نحوِ قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ**﴾ [الحشر: 4]، كما نقله السيوطي في "الإتقان" عن ابن مالك، وعلى لغة تَمِيم أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿**فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ**﴾ [الفرقان: 5]؛ مِن أَمْلَى، لا مِن أَمْلَلَ؛ كما في "التفسير البسيط" للواحديِّ وغيره. [↑](#footnote-ref-189)
190. )) ينظر: مجموع الفتاوى (5/267-309) [↑](#footnote-ref-190)
191. () ينظر هامش التعليق رقم (15) [↑](#footnote-ref-191)
192. () "التسهيل" (2/628). [↑](#footnote-ref-192)
193. () ينظر: تفسير الطبري (18/119) [↑](#footnote-ref-193)
194. () ينظر: هامش التعليق رقم (38) [↑](#footnote-ref-194)
195. () "التسهيل" (2/652). [↑](#footnote-ref-195)
196. () "التسهيل" (2/655). [↑](#footnote-ref-196)
197. () "زاد المعاد" (1/40-43). [↑](#footnote-ref-197)
198. () "التسهيل" (2/684). [↑](#footnote-ref-198)
199. )) ينظر: تفسير الطبري (18/485) [↑](#footnote-ref-199)
200. () "التسهيل" (2/704). [↑](#footnote-ref-200)
201. () ينظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (ص44)، والروح لابن القيم (ص154-156 ط. دار الكتب العلمية). [↑](#footnote-ref-201)
202. () "التسهيل" (2/768). [↑](#footnote-ref-202)
203. () ينظر: مجموع الفتاوى (5/226-255) [↑](#footnote-ref-203)
204. () روي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعن ابن مسعود، وعن أبي أمامة، وعن أبي سعيد، وعن أم سلمة، وعن عبد الله بن جعفر.. وفي أسانيدها مقال وبعضها منكر، وقد صححه بعضهم بمجوع طرقه. ينظر: البدر المنير (7/407)، ومجمع الزوائد (3/115)، والتلخيص الحبير (3/247، رقم 1428)، والمقاصد الحسنة رقم (618)، والسلسلة الصحيحة (4/535، رقم 1908). [↑](#footnote-ref-204)
205. () لم أجد هذا الأثر في المصادر المسندة، وذكره ابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (28/268) عن كعب عن عمر كما هنا، ولم يعزه. [↑](#footnote-ref-205)
206. () "التسهيل" (2/773-774). [↑](#footnote-ref-206)
207. () تفسير الماتريدي، المسمى بـ "تأويلات أهل السُّنة" (1/491). [↑](#footnote-ref-207)
208. () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/181)، ومجموع الفتاوى (8/11). [↑](#footnote-ref-208)
209. () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/ 204). [↑](#footnote-ref-209)
210. () ينظر: مجموع الفتاوى (8/516) [↑](#footnote-ref-210)
211. () ينظر: تفسير الطبري (19/513)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص606). [↑](#footnote-ref-211)
212. () أخرجه أحمد (17371)، وأبو يعلى (1749)، والطبراني في الكبير (17/ رقم 853) من طريق ابن لهيعة، عن أبي عشانة -حي بن يومن المعافري-، عن عقبة بن عامر، به.

أورده الهيثمي في المجمع (10/270) وقال: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، وإسناده حسَن».

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة رقم (241): «وكذا هو عند أحمد وأبي يعلى، وسنده حسَن، وضعَّفه شيخنا في "فتاويه"؛ لأجل ابن لَهِيعة».

قلت: وابن لهيعة ضعيف عند الأئمة المحققين مطلقًا. ينظر: تهذيب التهذيب (5/373، رقم 648).

**ويغني عنه**: حديث أبي هريرة: «لقد عَجِبَ اللهُ عز وجل - أو ضحك- من فلان وفلانة» أخرجه البخاري (4889) واللفظ له، ومسلم (2054) (172) ولفظه: «قد عجب الله من صنيعكما بضيفكما الليلة».

وحديثه الآخر: «عَجِبَ اللهُ من قوم يدخلون الجنة في السلاسل» أخرجه البخاري (3010). [↑](#footnote-ref-212)
213. () "التسهيل" (2/813). [↑](#footnote-ref-213)
214. () هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري ( المتوفي بعد سنة 240 هـ وحددها البعض بسنة 241 هـ)، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، أخذ عنه الكلام: داود الظاهري، والحارث المحاسبي، وسلك طريقته أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال؛ كما قال شيخ الإسلام في درء التعارض (2/16). يثبت ابن كلاب الأسماء والصفات لله تعالى، كما يثبت الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعين، والاستواء والعلو، إلا أنه ينفي الصفات الاختيارية بناء على نفي حلول الحوادث بذات الله تعالى، وأوجب له ذلك: القول بأزلية صفات الأفعال، وهو أول من ابتدع القول بالكلام النفسي، وقال في كلام كلام الله والقرآن قوله المشهور، وهو أنه ليس بحروف ولا صوت، وأنه معنى واحد، وأن القرآن الذى يتلى هو حكاية عن كلام الله مع قوله: إن القرآن غير مخلوق! ينظر تفصيل مذهبه في: مقالات الإسلاميين (1/138)، ومجموع الفتاوى (3/102) و(8/424) و(12/165، و 367، و376) و(16/407) وسير أعلام النبلاء (11/174)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (1/438)، ورسالة الآراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية للباحثة هدى الشلالي (ص91-190). [↑](#footnote-ref-214)
215. () وهم أتباع أبي منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (258 - 333هـ). والماتريدي نسبة إلى ماتريد وهي محلة قرب سمرقند، المدينة المشهورة ببلاد ما وراء النهر التي سميت عرفت فيما بعد بتركستان. لم يحظ الماتريدي باهتمام المؤلفين في الملل والنحل، وليس له في كتب شيخ الإسلام إلا إشارات عابرة، ومع هذا الإغفال لشخصيته إلا أن فكره انتشر تنتشارًا واسعًا ودان به كثيرٌ من المسلمين. تشترك الماتريدية مع الأشاعرة في كثير من القضايا المنهجية التي انحرفوا بها عن الوحي وإجماع السلف؛ كتقديم العقل على النقل، وتعطيل الصفات الخبرية والاختيارية، ونفي العلو والاستواء، والقول بالإرجاء ..إلخ واقتربوا من المعتزلة في الغلو في العقليات، والإفراط في استخدام علم الكلام المذموم، وانتهاج مسلكهم في النظر والاستدلال! ينظر تفصيل مذهبهم في "الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات" لشمس الأفغاني السلفي. [↑](#footnote-ref-215)
216. () ينظر: الحجة لقوام السنة الأصبهاني (1/470) و(2/490)، والسنة لابن أبي عاصم (1/249)، والإبانة لابن بطة (7/131)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (1/244)، ومجموع الفتاوى (6/123-124). [↑](#footnote-ref-216)
217. () "التسهيل" (3/41). [↑](#footnote-ref-217)
218. () ينظر جزء القدر من مجموع الفتاوى (8/159، و188، و190، و476)، والرسالة الأكملية - مجموع الفتاوى - (6/115-116)، وجواب أهل العلم والإيمان - مجموع الفتاوى- (17/101)، ومنهاج السنة (3/158)، والتسعينية (3/ 975)، ومجموع الفتاوى (18/132)، وشفاء العليل (ص47-49. ط دار المعرفة بيروت)، ودارج السالكين (1/ 264-268. ط دار الكتاب العربي). [↑](#footnote-ref-218)
219. () "التسهيل" (3/191). [↑](#footnote-ref-219)
220. () ينظر: نقض الدارمي (1/230-299)، والإبانة للأشعري (1/125-140)، وبيان تلبيس الجهمية (5/478-485)، ومختصر الصواعق (3/946-992). [↑](#footnote-ref-220)
221. () ينظر مختصر الصواعق (3/989). وانظر الكلام على صفة اليَدِ في بيان تلبيس الجهمية (1/250، 260 -268، و336-340) و(5/478-485) و التدمرية (ص73-76) ومع شرح شيخنا (ص263-269)، والرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز - مجموع الفتاوى - (6/362-373) ، ودرء التعارض (7/267)، والرسالة الأكملية - مجموع الفتاوى - (6/92) . [↑](#footnote-ref-221)
222. () "التسهيل" (3/211). [↑](#footnote-ref-222)
223. () ينظر: مقالات الإسلاميين (1/213)، ومجموع الفتاوى (7/257، و 331، و484). [↑](#footnote-ref-223)
224. () ينظر: الإيمان الكبير -مجموع الفتاوى- (7/241-242، و353 -360)، والإيمان الأوسط – مجموع الفتاوى- (7/524-525، و 679). [↑](#footnote-ref-224)
225. () مقالات الإسلاميين (1/ 84)، ومجموع الفتاوى (7/501). [↑](#footnote-ref-225)
226. () مقالات الإسلاميين (1/ 109)، ومجموع الفتاوى (7/ 222) و (12/ 480) [↑](#footnote-ref-226)
227. () يشير إلى حديثِ عائشةَ -رضي الله عنها- لمَّا سُئِلَتْ عن قولِه: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾، قالت: «ذَاكَ جِبْرِيلُ»؛ أخرجه البخاريُّ (3235)؛ وسيشيرُ إليه شيخُنا في الكلامِ على القولِ الثاني. [↑](#footnote-ref-227)
228. () "التسهيل" (3/257). [↑](#footnote-ref-228)
229. () "صحيح البخاري" (3235). [↑](#footnote-ref-229)
230. () ينظر: هامش التعليق رقم (15)، و( 27) [↑](#footnote-ref-230)
231. () "التسهيل" (3/313). [↑](#footnote-ref-231)
232. () أخرجه مسلم (2713)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-232)
233. () ينظر: التعليق رقم ( 15) [↑](#footnote-ref-233)
234. () والتقديرُ: وابتدَعُوا رهبانيَّةً ابتدَعُوها؛ يعني: وأحدَثُوها مِن عندِ أنفُسِهم ونَذَرُوها؛ كما في "الكشاف" للزمخشري (4/482). ونحوه في "مدارج السالكين" (2/60 ط. الفقي). [↑](#footnote-ref-234)
235. () نقله عنه أبو حيَّان في "البحر المحيط" (10/115)، والسمين في "الدر المصون" (10/255). [↑](#footnote-ref-235)
236. () في "الكشَّاف" (4/482). وانظر تعليقَ ابنِ المنيِّرِ عليه. [↑](#footnote-ref-236)
237. () "التسهيل" (3/327). [↑](#footnote-ref-237)
238. () في "معاني القرآن وإعرابه" (5/130). [↑](#footnote-ref-238)
239. () في "التبيان في إعراب القرآن" (2/1211). [↑](#footnote-ref-239)
240. () في "تفسيره" (8/42ط.طيبة). [↑](#footnote-ref-240)
241. () في "تفسيره" (20/271 ط. الرسالة). [↑](#footnote-ref-241)
242. () في "مدارج السالكين" (2/60 ط. الفقي). [↑](#footnote-ref-242)
243. () في "التحريروالتنوير" (27/422-423). [↑](#footnote-ref-243)
244. () في "التحريروالتنوير" (27/423).

وقد جعَلَ أبو حيَّانَ هذا الإعرابَ إعرابَ المعتزِلةِ، ونسَبَهُ لأبي عليٍّ الفارسيِّ والزمخشريِّ؛ كما فعَلَ المؤلِّفُ هنا، وضعَّفه مِن جهةِ صناعةِ العربيَّةِ، لكنْ أجاب السَّمِينُ الحلبيُّ عن ذلك. انظر: "البحرالمحيط" (10/115)، و"الدرالمصون" (10/255). [↑](#footnote-ref-244)
245. () "التسهيل" (3/419). [↑](#footnote-ref-245)
246. () أخرجه البخاري (4919) مختصرًا، ومسلم (183) واللفظ له، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-246)
247. () "التسهيل" (3/429). [↑](#footnote-ref-247)
248. () ينظر: لسان العرب (10/168). [↑](#footnote-ref-248)
249. () ينظر: تفسير الطبري (23/515). [↑](#footnote-ref-249)
250. () هذا لفظ البخاري (4919). [↑](#footnote-ref-250)
251. () ينظر: بيان تلبيس الجهمية (5/472-474)، ومجموع الفتاوى (6/394-395)، ومختصر الصواعق (1/61-64). [↑](#footnote-ref-251)
252. ()"المحررالوجيز" (8/401 ط. وزارة الأوقاف- قطر). [↑](#footnote-ref-252)
253. () "التسهيل" (3/445) [↑](#footnote-ref-253)
254. () أخرجه البخاري (7429)، ومسلم (632)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. [↑](#footnote-ref-254)
255. () وقد استدل بهذه الآية على إثبات صفة العلو لله جمعٌ من الأئمة. ينظر: الرد على الجهمية للإمام أحمد (ص146- دار الثبات)، والتوحيد لابن خزيمة (1/257)، ونقض الدارمي (1/444-445)، والإبانة الكبرى لابن بطة (7/138)، والتمهيد لابن عبد البر (7/129-130)، والإبانة للأشعري (ص113)، ومجموع الفتاوى (5/13). [↑](#footnote-ref-255)
256. () "التسهيل" (3/502). [↑](#footnote-ref-256)
257. () "التسهيل" (3/604). [↑](#footnote-ref-257)
258. () "التسهيل" (3/633). [↑](#footnote-ref-258)
259. () ينظر: التعليق رقم (3) [↑](#footnote-ref-259)
260. () أخرجه أحمد (12611)، و أبو داود (1495)، والنسائي (1300)، وابن حبان (893)، والحاكم (1856) من طرق، عن خلف بن خليفة، عن حفص بن عمر – ابن أخي أنس-، عن أنس، به.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وقد روي من وجه آخر عن أنس بن مالك ".

قلت: حفص بن عمر لم يخرج له مسلم! وهو صدوق، وخلف بن خليفة اختلط في آخره فترك أحمد وغيره حديثه، وذكر الحاكم في المدخل أن مسلمًا إنما أخرج له في الشواهد. ينظر: التهذيب (3/150، رقم 289).

وأخرجه الترمذي (3856) من طريق سعيد بن زربي، عن عاصم الأحول وثابت البناني، كلاهما عن أنس، به. وقال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير هذا الوجه عن أنس".

وسعيد بن زربي: منكر الحديث؛ كما في التقريب رقم (2304).

وأخرجه ابن ماجه (3858) من طريق أبي خزيمة العبدي، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك، به.

وأبو خزيمة العبدي نصر بن مرداس، قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق. [↑](#footnote-ref-260)
261. () ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة –مجموع الفتاوى- (1/142) و(27/83) وما بعده، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني، والتوصل إلى حقيقة التوسل لمحمد نسيب الرفاعي. [↑](#footnote-ref-261)